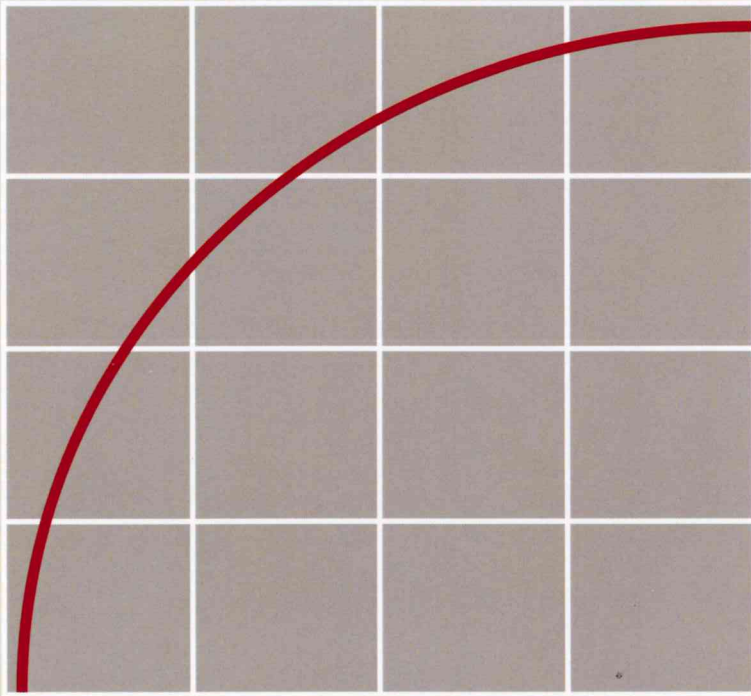


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

2006

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)
عبيدة صلاح (المنسق العام)

فريق البحث:

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس):
عبيدة صلاح (منسق)

رياض الهليس سارة الحاج علي أسرار زهران

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

أمينة خصيب (منسق)

اشرف سمارة هاني الأحمد أحمد عمر فتحي فراسين سعدي المصري

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

محمد عطاالله (منسق)

معتصم أبو دقة

حقوق الطبع

© 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

© 2009 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2406340

فاكس: +972-2-2406343

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

© 2009 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ إضافية يرجى:

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

gtz



تم توفير التمويل الأساسي لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وزارة التعاون الدولي الألماني (BMZ) بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، ومجموعة التمويل الرئيسية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (CFG)

أيار، 2009

تقديم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2008. وسوف يطلع القارئ على النتائج الكارثية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (27 كانون الأول 2008 - 18 كانون الثاني 2009)، وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي، كما سيطلع على رؤية السلطة الوطنية الفلسطينية لموضوع إزالة آثار الخراب والدمار وإعادة إعمار القطاع، إلى جانب رؤية المجتمع الدولي حول الموضوع.

سنبداً في هذا العدد من المراقب تقليداً جديداً في تخصيص صندوق جديد في كل عدد نسميه "قضايا إقتصادية"، نشرح فيه معنى وتطور وأبعاد بعض المفاهيم، أو النظريات، أو المؤسسات الاقتصادية ذات الأهمية. ونأمل أن نحقق بهذه الخطوة هدفين: الأول، تعريف القارئ ببعض القضايا النظرية أو المؤسساتية التي يكون لها تأثير في الأحداث الاقتصادية الراهنة في فلسطين. والثاني، تحليل مضمون بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية في سياق المراجعة الشاملة للفكر الاقتصادي التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

إن أول مفهوم إقتصادي سنتعرض له هو مفهوم "النمو الاقتصادي"، حيث نخصص "قضايا إقتصادية" في هذا العدد لتقديم المفهوم وعرض أهم حقائقه التاريخية، وذلك لكي نتمكن في الأعداد القادمة من تناول كل العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى النمو، والتعرف على الأسباب الكامنة وراء تحقيق بعض البلدان معدلات نمو عالية، ما أهلها إلى الانتقال، خلال جيل واحد أو جيلين، من الفقر والضعف إلى الغنى والقوة، بينما لا تزال بلدان أخرى عاجزة عن تحقيق ذلك.

ويحتوي هذا العدد على بعض المواضيع الخاصة التي تتعلق بوضع المرأة الفلسطينية، في مجالات التعليم والعمل، وما تتعرض له من ممارسات قمعية من جانب الاحتلال الإسرائيلي. كما يحتوي على صندوقين مستقلين عن النص: يخص الأول تفاصيل الخسائر البشرية والمادية للهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وتفصيل جهود التخطيط لعمليات إعادة الاعمار، بينما يخص الصندوق الثاني أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت خلال السنتين الماضيتين.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بأرائهم، وذلك من أجل الارتقاء بتحرير المراقب ليكون قادراً على تلبية رغباتهم وإحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على اعداد المراقب وتحريره.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

لؤي شبانة
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

نعمان كنفاني
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

1	1- رؤية المراقب
4	2- النشاط الاقتصادي
11	3- سوق العمل
13	1-3 القوى العاملة ونسبة المشاركة
15	2-3 البطالة
18	3-3 الأجر وساعات العمل
19	4-3 إعلانات الوظائف الشاغرة
21	4- تطورات المالية العامة
21	1-4 تطورات أوضاع المالية العامة
22	2-4 تطورات الأداء المالي
22	1-2-4 الإيرادات
25	2-2-4 النفقات
26	3-2-4 الفائض (العجز)
28	5- التطورات المصرفية
28	1-5 السيولة المحلية
29	2-5 تطورات القطاع المصرفي
31	1-2-5 الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور)
33	2-2-5 حقوق الملكية
34	3-2-5 نشاط الإقراض
36	4-2-5 النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية
36	5-2-5 التوظيفات الخارجية
37	6-2-5 مؤشرات أداء المصارف
39	7-2-5 نظام المدفوعات
39	6- سوق فلسطين للأوراق المالية
41	7- الأسعار والقدرة الشرائية
42	1-7 الأسعار
44	2-7 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية الحيوية
45	3-7 أسعار العملات
46	7-4 القدرة الشرائية

47	8- السياحة
47	1-8 النشاط الفندقي خلال الربع الرابع 2008
49	9- تسجيل الشركات
52	10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومدرائها حول الأوضاع الاقتصادية
52	1-10 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام
52	2-10 الإنتاج
52	3-10 التشغيل
53	4-10 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض
53	5-10 المبيعات والمنافسة
53	11- واقع المرأة الفلسطينية
53	1-11 أوضاع وواقع المرأة الفلسطينية
54	2-11 الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث
54	3-11 الشهداء والجرحيات والأسيرات والجرحيات
54	12- التعليم
54	1-12 الإقراض والمساعدات الطلابية
55	13- الحرب على قطاع غزة
55	1-13 أثر الحرب على العملية التعليمية
56	1-1-13 الأضرار التي لحقت بالمدارس الحكومية
57	2-1-13 الأضرار التي لحقت بالمدارس غير الحكومية ورياض الأطفال
57	3-1-13 الأضرار التي لحقت بالجامعات
57	2-13 استخدام قنابل محرمة دولياً
57	3-13 التأثير النفسي والصحي على الأطفال
58	14- الأمن والعدالة
58	1-14 أماكن حدوث الفعل الإجرامي
58	2-14 الأفعال الإجرامية التي تسببت في أضرار مادية وبشرية
59	15- الإجراءات الإسرائيلية
59	1-15 الشهداء والجرحى
59	2-15 عوائل الحركة والتنقل
59	3-15 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
59	4-15 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل
59	5-15 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين
60	قضايا إقتصادية

قائمة الجداول

- 4 :1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني من دخله سنة 1999
- 5 :2: نسبة متوسط دخل الفرد في الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة
- 6 :3: النمو الاقتصادي والعمالة
- 7 :4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
- 8 :5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة
- 9 :6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2007-2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004
- 12 :7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2008
- 13 :8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس
- 14 :9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة
- 15 :10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة
- 15 :11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2008
- 16 :12: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية
- 17 :13: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس
- 17 :14: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية
- 18 :15: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 1999-2008
- 19 :16: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الثالث 2008، الربع الرابع 2008)
- 20 :17: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2008
- 20 :18: مقارنة عدد الوظائف الشاغرة المعلنة عنها في الصحف اليومية الثلاث خلال العامين (2007 و 2008)
- 24 :19: تطور الإيرادات العامة للربع الرابع، والعام 2008
- 24 :20: هيكل المساعدات الخارجية لدعم الموازنة في العام 2008
- 27 :21: تطور النفقات العامة للربع الرابع وللعام 2008
- 29 :22: وضع السيولة المحلية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
- 30 :23: الميزانية المجمعلة للجهاز المصرفي الفلسطيني 2006-2008
- 32 :24: توزيع الودائع غير المصرفية
- 35 :25: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 2006-2008
- 38 :26: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للأعوام 2006-2008

- جدول 27: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات المعادة منها في الأعوام 2006-2008 39
- جدول 28: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الرابع من العام 2008 41
- جدول 29: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية 42
- جدول 30: متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 43
- جدول 31: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الرابع 2008 مقارنة بالربع الثالث 2008 44
- جدول 32: متوسطات أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع في الربعين الثالث والرابع من العام 2008، في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 45
- جدول 33: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكال الإسرائيلي للفترة تموز - كانون أول 2008 45
- جدول 34: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكال الإسرائيلي والتغير في قوتها الشرائية 46
- جدول 35: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الرابع 2008، مقارنة مع الربع الثالث 2008 والربع الرابع 2007 48
- جدول 36: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأرباع (2007-2008) 49
- جدول 37: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة خلال الربع الرابع 2008 في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية 51
- جدول 38: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات 52
- جدول 39: قيمة القروض وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة المانحة 2001-2007 55
- جدول 40: مدارس قطاع غزة التي تعرضت للتدمير وحجم الأضرار المادية والفيزيائية جراء العدوان 56

قائمة الأشكال البيانية

23	تطور الإيرادات العامة لأرباع العام 2008، والعام 2007	شكل 1:
26	تطور النفقات العامة لأرباع العام 2008، والعام 2007	شكل 2:
30	تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية	شكل 3:
32	الاتجاه العام للودائع غير المصرفية 2006-2008	شكل 4:
34	الاتجاه العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 2006-2008	شكل 5:
37	الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية	شكل 6:
40	مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الرابع من العام 2008	شكل 7:
40	أداء مؤشرات القطاعات خلال أشهر الربع الرابع 2008 والشهر الذي يسبقه	شكل 8:
43	معدل التضخم بالشيكول في القدس وباقي الضفة وقطاع غزة ربعياً للعامين 2007 و2008	شكل 9:
47	تطور التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية	شكل 10:
47	عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الرابع، 2005-2008	شكل 11:
48	نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الرابع للأعوام (2005-2008)	شكل 12:
50	قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني ربعياً (2006-2008)	شكل 13:
50	توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2008	شكل 14:

الملخص التنفيذي

التسهيلات الائتمانية، فقد شكلت في الربع الرابع 2008 حوالي 24% من إجمالي الموجودات، كما شكلت ودائع القطاع الخاص المقيم 68.7% من إجمالي المطلوبات في نفس الربع.

سوق فلسطين للأوراق المالية: انخفض مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام 2008 بشكل كبير وبنسبة 32% مقارنة بنهاية الربع الذي سبقه. وانخفضت المؤشرات في كافة القطاعات. وقد تم تداول 51.1 مليون سهم خلال الربع الرابع من العام 2008، وبحجم تداول 136.4 مليون دولار. كما انخفضت القيمة السوقية بحوالي 27.6% مقارنة بالربع الثالث من العام.

الأسعار والقوة الشرائية: حدث ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبنسبة 0.20% عند مقارنة متوسط الربع الرابع من العام 2008 بمتوسط الربع الثالث من العام. وبمقارنته مع متوسط الربع المناظر من العام 2007، نجد أنه ارتفع بنسبة 8.10%. وانخفضت الأسعار في الضفة الغربية في الربع الرابع 2008 بمقدار 1.58% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، فيما ارتفعت في قطاع غزة بمقدار 2.28% مقارنة مع الربع الثالث. من جهة أخرى، ارتفعت أسعار صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 8.11% خلال الربع الرابع من العام 2008، وبالتالي فقد تحسنت القوة الشرائية للدولار بنسبة 6.53%.

السياحة: بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية الربع الرابع من العام 2008 (83) فندقاً. وبلغ عدد النزلاء 117,545 نزلياً، تركزوا في فنادق القدس حيث شكلت نسبتهم 50.6% من إجمالي النزلاء. وقد انخفض عدد العاملين في القطاع الفندقي بنسبة 2.7% خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: انخفض عدد الشركات المسجلة في الربع الرابع من العام 2008 بنسبة 8.9% حيث تم

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام 2008 انخفاضاً بحوالي 3% مقارنة بما كان عليه في الربع الثالث من العام 2008. وبناءً عليه، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.7%. وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008 مع العام السابق، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.3%، فيما بقي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008 ثابتاً نسبياً. وشكل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008 ما نسبته 80% فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999.

سوق العمل: انخفضت نسبة المشاركة في الربع الرابع من العام 2008 بأقل من 0.5% مقارنة بالربع الثالث من العام 2008. في المقابل، واصلت نسبة البطالة ارتفاعها لتصل إلى 27.9% في الربع الرابع من العام 2008، مرتفعة بمقدار 1.6% مقارنة بالربع السابق. وبذلك، ارتفعت نسبة البطالة في العام 2008 بحوالي 21% مقارنة بالعام 2007. أما معدل الأجر اليومي، فارتفع في الربع الرابع بحوالي 2%. من جهة أخرى، ارتفع عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها بنسبة وصلت إلى 25% مقارنة بالربع السابق.

المالية العامة: بلغ إجمالي الإيرادات العامة 302.9 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2008، وشكلت الإيرادات المحلية منها ما نسبته 40.3%. أما النفقات الجارية، فقد انخفضت إلى 618 مليون دولار، 42.4% منها أجور ورواتب. وبلغت نسبة إجمالي النفقات العامة 115% من إجمالي نفقات العام 2008 المقررة في الموازنة، متجاوزة بذلك ما كان مخططاً لها في موازنة العام 2008.

التطورات المصرفية: شكلت التوظيفات الخارجية للبنوك ما نسبته 56.1% من إجمالي الودائع، وبقيت قيمة الموجودات ثابتة نسبياً في الربع الرابع من العام 2008 مقارنة بالربع الذي سبقه، و بقيمة 7.6 مليار دولار. أما

(511,836) طالب وطالبة، وبمجموع قروض وصلت قيمتها إلى 123.8 مليون دولار أمريكي.

الحرب على قطاع غزة: استهدفت قوات الاحتلال خلال عدوانها الأخير على غزة المؤسسات التعليمية الفلسطينية، ما أدى تعرّض 158 مدرسة حكومية للتدمير والتخريب بأنواعه، واستشهاد 164 طالباً وطالبة من طلابها، وإصابة 454 طالباً وطالبة بجروح. بالإضافة إلى استشهاد 12 معلماً ومعلمة، وإصابة 5 معلمين بجروح. وتعرضت المدارس الخاصة ورياض الأطفال إلى التدمير، فقد تمّ تدمير 12 مدرسة خاصة و35 روضة أطفال ما بين تدمير جزئي وكلي، بالإضافة إلى الخراب الذي طال الجامعات الفلسطينية في القطاع.

الأمن والعدالة: بلغت نسبة الأسر التي تعرضت لأفعال إجرامية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2008 حوالي 7.5%. وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت للسرقة (باستثناء سرقة السيارة) ما يقرب من 2.0%. أما نسبة الأسر التي تعرضت لتحرشات واعتداءات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين فبلغت 2.4% خلال نفس العام.

الإجراءات الإسرائيلية: تم تسجيل 3 حالات اغتيال للنشطاء الفلسطينيين خلال الربع الأول من العام 2009. وبلغ عدد الشهداء في نفس الفترة 1194 شهيداً. كما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل 417 مرة، في حين بلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية 1130 حاجزاً. وفيما يخص الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة، فقد بلغ عددها للقطاعين على التوالي، 17 و14 اعتداءً. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ذات الفترة بهدم 290 منزلاً، واحتلال 184 منزلاً. أما النشاطات الاستيطانية فقد بلغ عددها 20 نشاطاً استيطانياً، في حين بلغت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين 190 اعتداءً خلال الربع الأول من العام 2009.

تسجيل 287 شركة في الضفة الغربية خلال الربع، كما لم يتم تسجيل أي شركة في قطاع غزة وذلك منذ شهر تشرين الثاني 2007. من جهة أخرى، استحوذ كل من قطاع الخدمات والتجارة على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات المسجلة، حيث وصلت حصتهما إلى 53.2% و38% على التوالي.

اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: يرى 17.4% من أصحاب ومدراء الشركات في الضفة الغربية أن الأداء العام لمنشآتهم قد تحسن خلال شهر كانون ثاني مقارنة بالشهر السابق، مقابل انخفاض نسبة الشركات التي تحسّن أداؤها في قطاع غزة، حيث بلغت نسبتها صفر. بينما يرى 46.7% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الإنتاج ساء خلال الشهر، بينما تحسن مستوى التشغيل برأي 17% منهم.

واقع المرأة الفلسطينية: تشكل النساء ما نسبته 49.2% من إجمالي عدد السكان. وتشير إحصائيات العام 2008 إلى تحسّن في مستوى التحاق النساء بالتعليم، إذ انخفضت نسبة النساء اللواتي تحصيلهن العلمي أقل من ثانوي خلال العام 2008 لتصل إلى حوالي 87.0% مقارنة مع 93.6% خلال عام 1998، في حين ارتفعت نسبة النساء اللواتي يحملن شهادة دبلوم فأعلى لتبلغ 13.0% مقارنة مع 6.4% خلال عام 1998. كما تشير إحصاءات العام 2008 إلى أن عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الإسرائيلي قد بلغ 19 أسيرة، يعانين من إجراءات الاحتلال القمعية من التهديد بالاعتداء الجنسي والاعتصاب، وسوء الطعام وشح الأغذية والملابس، وغيرها.

التعليم: أصدرت وزارة التربية والتعليم بداية العام 2001 نظام "صندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين"، وذلك لمساعدة الطلبة غير القادرين على تسديد رسومهم الدراسية في تغطية الاحتياجات المالية. وقد بلغ عدد المستفيدين من الصندوق منذ بداية إنشائه وحتى نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام 2008

1- رؤية المراقب

الأوضاع السياسية المتأزمة مع الأوضاع الاقتصادية السيئة، لتزيد من تكريس أوضاع بيئة الركود التضخمي (Stagflation) التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية العام، والتي تفاقمت فيها مشكلة البطالة، مع مشكلة الغلاء والارتفاع المستمر للأسعار.

أمام هذه التحديات الهائلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، ارتفعت أصوات كثيرة من مؤسسات المجتمع المدني تطالب القيادات السياسية المختلفة بالإرتقاء إلى مستوى مسؤولياتها التاريخية، والعمل، بأسرع ما يمكن، على إنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة وحدة وإنقاذ وطني تضطلع بأعباء صياغة برنامج وطني تنموي يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✧ العمل بشكل جاد وحثيث على تخفيف معاناة المشردين من أهالي قطاع غزة عبر تقديم المعونة الإنسانية العاجلة.
- ✧ ربط عملية الإغاثة في قطاع غزة، مع خطة وطنية شاملة لإعادة إعمار القطاع تنتهج الأسلوب المهني الشفاف، وتبتعد عن المجاذبات السياسية والمصالح الفئوية الضيقة.
- ✧ انتهاج سياسات الدخل (Income Policies)، لمساعدة العائلات الفقيرة على مواجهة أزمة الغلاء في سائر الأراضي الفلسطينية.
- ✧ انتهاج سياسات صناعية (Industrial Policies)، لمساعدة القطاع الصناعي على الخروج من المأزق الذي كرسه أوضاع الحرب والدمار وعدم الاستقرار لمدة طويلة.

استمر الوضع السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، خلال الربع الرابع من العام 2008، على السوء الذي كان عليه خلال الربع الثالث، فلم يحدث أي إنفراج سياسي في أزمة الإنقسام الوطنية بين السلطة الوطنية، وحكومة حماس في قطاع غزة. كما لم يحصل أي تغيير في وضع الحصار الخانق الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة. ثم إنتهت السنة بكارثة إنسانية وطنية.

حلت الكارثة بأهالي قطاع غزة مع الهجوم الإسرائيلي الذي إستمر لأكثر من عشرين يوماً. حيث بلغت الخسائر البشرية والدمار والخراب الذي حل بالممتلكات الخاصة والعامة حدوداً رهيباً¹، مما دفع بالعديد من المراقبين العرب والأجانب إلى وصف ما حدث بأنه "محرقة". ولم تقتصر الكارثة الإنسانية على حجم الألم والعذاب والمعاناة التي تحملها الفلسطينيون في قطاع غزة، ولكنها شملت أيضاً فشلاً إنسانياً صارخاً تمثل في عجز المجتمع الدولي على إيقاف المجزرة ووقف قتل المدنيين من أطفال ونساء، ثم عجزه عن إدانة العدوان، واكتفى بمطالبة الجانبين بوقف إطلاق النار، ثم المسارعة بالتحضير لعقد مؤتمر لإعادة إعمار قطاع غزة.

وتمثلت الكارثة الوطنية في بقاء الإنقسام السياسي في الساحة الفلسطينية طوال أيام العدوان وبعده، فلم يفلح شلال الدم في رأب الصدع بين حركة فتح وحركة حماس. وبعد توقف العدوان، دعت مصر ممثلين عن كل الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة لعقد جلسات حوار في القاهرة من أجل استعادة الوحدة الوطنية.

تفاقمت عوامل هذه الكارثة بعواملها الإنسانية والوطنية، وخلق حالة من الذهول والإحباط والتشاؤم عند المواطن الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها. كما تفاعلت

¹ أنظر صندوق رقم واحد.

صندوق (1)

الدمار والخراب، وإعادة الإعمار في قطاع غزة

أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) وثيقة بعنوان: "قطاع غزة: الأضرار، الإعمار والتطوير - وضع الإنسان أولاً". وقدرت الوثيقة الخسائر البشرية جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع في الفترة ما بين 28 كانون الأول 2008 إلى 18 كانون الثاني 2009، بالتالي:

- ✧ ما يزيد عن 1300 شهيد، منهم 900 شهيد من المدنيين، وبينهم 280 طفل وقاصر، و 111 امرأة.
- ✧ 5300 جريح، بينهم 1855 طفل و 750 امرأة.
- ✧ عشرات آلاف المشردين.
- ✧ أما الخسائر المادية المباشرة، فقد قدرتها الوثيقة على أنها تساوي حوالي مليار دولار وهي:
- ✧ 5000 منزل مهدم بالكامل.
- ✧ 25000 ألف منزل بتدمير جزئي.
- ✧ الدمار الذي أصاب المرافق العامة والممتلكات الخاصة، أنظر الجدول الآتي:

(مليون دولار)

القطاع	قيمة الخسائر
البنية التحتية (طرق وشبكات مياه وأبار مياه وأرصفة وغيرها)، ومحطات الوقود، وشبكات الكهرباء	173
ما تبقى من مطار رفح، واستراحة رفح	40.5
الجامعات والكليات والمدارس، والمؤسسات الدينية ²	62
بيوت المواطنين وممتلكاتهم، بالإضافة لسياراتهم الخاص وسيارات النقل العام	596.5
المقار الحكومية (مراكز أمنية ومقر المحاكم ومجمع الوزارات وغيرها)	227
مبنى التشريعي	6
قطاع الصحة (المستشفيات والعيادات والمستودعات الطبية وسيارات الإسعاف والمراكز الصحية)	65
القطاع الزراعي (الأراضي الزراعية والمزارع، وميناء الصيادين)	42
قطاع الصناعة	35
قطاع الاتصالات	10
قطاع السياحة	20
القطاع الخاص	100
الرياضة (المباني والملاعب الرياضية)	30
مخازن الأونروا ومقراتها	20
خسائر أخرى للمؤسسات العامة والخاصة	80
تكاليف الإغاثات الطارئة للأسر المتضررة	30
علاج وتأهيل الجرحى	25
خسائر أخرى غير منظورة	380
المجموع	1942

وحددت الوثيقة الشروط الثلاثة التالية التي يجب توفرها حتى يمكن البدء في تقديم العون لسكان القطاع من أجل تخفيف معاناتهم وبدء الجهود الفعالة لإعادة الإعمار:

- ✧ رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع، حتى تتم استعادة حرية حركة المواطنين ونقل البضائع من وإلى القطاع.
- ✧ عنوان واحد محدد للسلطة المسؤولة عن جهود إعادة الإعمار، حتى يتم تجنب أضرار الازدواجية وتبديد الموارد.

² انظر القسم 13 الذي يعرض تفاصيل ما أصاب المؤسسات التعليمية من خسائر بشرية ومادية.

✧ سرعة تدفق الأموال، وذلك عبر تحديد قنوات التمويل لضمان سهولة تحويل الأموال وضمان استمرار جهود إعادة الإعمار دون انقطاع.

وحددت الوثيقة ثلاثة أهداف لعملية إعادة الإعمار، وهي حسب الأولوية:

- ✧ المساعدات الطارئة، التي تهدف إلى تأمين المأوى للمشردين، والاحتياجات الغذائية والطبية للمواطنين.
- ✧ إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية الضرورية، وذلك عبر إزالة الركام وإعادة بناء منازل المواطنين والمباني العامة، وإعادة تفعيل الخدمات الأساسية عبر ترميم وإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء والمصارف الصحية.
- ✧ المشاريع التنموية التطورية، كبناء ميناء بحري وممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية.

وركزت الوثيقة على ضرورة أن ترتبط خطة إعادة الإعمار بالخطة الإقليمية لقطاع غزة، والتي تم إقرارها في العام 1998، وتم تعديلها في العام 2005 على ضوء التطورات المستجدة والتي تمثلت في الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

تعرضت عملية إعادة الإعمار إلى التجاذب السياسي من جراء الانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية. فقد رأت السلطة الوطنية الفلسطينية أنها هي المسؤولة والقادرة على القيام بأعباء جهود إعادة الإعمار، وخصوصاً أن تمويل العملية سيأتي من الدول المانحة التي لا تعترف ولا تقيم أي علاقات مع أي طرف فلسطيني آخر. وفي المقابل، رأت حكومة حماس أنها هي المؤهلة للإشراف على العملية وتنفيذ مشاريعها، وذلك كونها تمثل السلطة على الأرض في القطاع. ولقد أستاذ الرأي العام الفلسطيني من هذا الاختلاف. وفي هذا السياق، أصدرت شبكة المنظمات الأهلية في فلسطين بياناً في 12 شباط 2009، رأت فيه أن الشرط الأساسي لنجاح عمليات إعادة الإعمار وضمان العدالة والشفافية في تنفيذ المشاريع، هو تشكيل حكومة متفق عليها من كل الأطراف الفلسطينية تتجاوز مشاكل الانقسام السياسي الراهن. وأنه في حال عدم التوصل إلى تشكيل مثل تلك الحكومة في المستقبل القريب، فإن من الضروري تسليم مهام عملية إعادة الإعمار إلى هيئة وطنية عليا تضم ممثلين عن جميع الأطراف الفلسطينية ذات الصلة، وخصوصاً ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، تستعين بالطواقم الفنية التي تعمل في الوزارات المختلفة في الضفة الغربية والقطاع. كما تلتزم الأطراف السياسية المختلفة بدعم الهيئة وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها.

وفي 2 آذار 2009، تم عقد المؤتمر الدولي من أجل إعادة إعمار غزة في شرم الشيخ، وبرعاية الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، وفرنسا، وإيطاليا، والسعودية، وحضور 71 دولة و16 منظمة إقليمية ودولية. وإتخذ المؤتمر قرارات كثيرة، كان من أهمها، المطالبة "بالفتح الفوري والكامل وغير المشروط لكافة معابر إسرائيل مع قطاع غزة"، والالتزام الدول المانحة بتقديم مبلغ 4.481 مليار دولار لتمويل عمليات إعادة الإعمار، والتأكيد على أن المساعدات ستصل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال القنوات الموجودة حالياً والمعمول بها.

ولقد تقدمت السلطة الوطنية بخطة للإعاش وإعادة الإعمار في قطاع غزة تضمنت التفاصيل التالية:

- ✧ تخصيص مبلغ 315 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في القطاع الاجتماعي من توفير الرعاية الصحية والتغذية، والتعليم والرعاية الاجتماعية، وإعادة إعمار المساجد والكنائس والمراكز الثقافية المدمرة.
- ✧ تخصيص مبلغ 503 مليون دولار لإعادة إعمار البيوت والمنازل المدمرة، وإصلاح الأعطال في شبكات المياه والصرف الصحي والطرق ونظم الاتصالات.
- ✧ تخصيص 265.8 مليون دولار لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وإصلاح شبكات الري والآبار المدمرة ودعم الثروة الحيوانية.
- ✧ تخصيص 146.4 مليون دولار لدعم قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وذلك من أجل إعادة إصلاح المنشآت المدمرة وإعطاء قروض لتغطية التكاليف التشغيلية والتوسعية للمنشآت الإنتاجية المختلفة، وتأهيل المرافق السياحية، وتعويض مشاريع القطاع الخاص المتضررة.
- ✧ تخصيص 67.7 مليون دولار لإعادة تأهيل وبناء المؤسسات العامة والبلديات والأسواق التجارية، وتأهيل منشآت المنظمات غير الحكومية.
- ✧ قدرت الخطة احتياجات قطاع الموارد الطبيعية والبيئية بـ 29 مليون دولار من أجل التخلص من آثار العدوان الإسرائيلي، ومعالجة المياه الملوثة، وإزالة النفايات والمخلفات المختلفة والتخلص منها.
- ✧ طلبت السلطة ضمن الخطة المقدمة تخصيص مبلغ 1450 مليون دولار لدعم الموازنة الجارية في العام 2009. وأشارت حيثيات الخطة إلى أن السلطة الوطنية قامت بإنفاق حوالي 120 مليون دولار شهرياً على قطاع غزة، من دفع أجور ورواتب للموظفين، إضافة إلى التحويلات التي قدمتها للمحتاجين من فقراء وعاطلين عن العمل، وتوفير الكهرباء والماء لقطاع غزة.

2- النشاط الاقتصادي

ومن مساعدات الدول المانحة (أنظر جدول 4). وفي حين أن حجم الاستثمار الكلي في العام 2007 يساوي 63% فقط من حجمه في العام 1999، فإن حجم الاستهلاك الكلي في العام 2007 يساوي تقريباً حجمه في العام 1999.

وتظهر الآثار الضارة لهذا التشوه عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الثمانية الماضية مع متوسط دخله في العام 1999، حيث أن الفرد الفلسطيني خسر أكثر من ثلث دخله مع نهاية العام 2002. ثم بدأ الاقتصاد يستعيد جزءاً من تلك الخسارة في العام 2003، فتضاءل مقدار الخسارة حتى وصل إلى 14% مع نهاية العام 2005. ولكن التراجع عاد في مطلع العام 2006 ليصل نصيب الفرد من الناتج المحلي في نهاية العام 2008 إلى أقل ما كان عليه في العام 2004 (أنظر جدول 1). وتتضح حدة التراجع في دخل الفرد الفلسطيني في السنوات الماضية عند مقارنة نسبة متوسط دخله مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة. فبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط في العام 2007. وبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يساوي أكثر من 164% من متوسط دخل الفرد في سوريا في العام 2000، أصبح يساوي 62% من دخل الفرد السوري في العام 2007 (أنظر جدول 2).

لم يتوقف تراجع مستوى المعيشة الذي شهدته الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام السابقة. فلقد انتهى العام 2008 ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الربع الرابع من العام أقل مما كان عليه في الربع الثالث، كما أن متوسط نصيب الفرد للعام 2008 أقل مما كان عليه متوسط نصيب الفرد للعام 2007 بشكل طفيف (0.6%-). ومن أهم التراجعات التي حدثت خلال العام 2008 كانت في سوق العمل، حيث أخذت نسبة البطالة عن العمل بالتزايد بشكل بطيء في الربع الأول من العام 2008، ثم راح ذلك التزايد يتسارع في الأرباع الثلاثة اللاحقة حتى وصلت النسبة في الربع الرابع من العام ما يقارب 28%، وهي أعلى نسبة للبطالة منذ ثلاث سنوات. كما بلغ متوسط نسبة البطالة في العام 2008 (26%)، وهو أعلى من معدل البطالة في العام 2007 بمقدار 4.5%.

إن الزيادة الكبيرة في البطالة عن العمل التي حدثت ما بين العامين 2007 و2008، قابلها نمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 2.3%، وهو ما يظهر حالة التشوه الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي. إذ أن نمو الناتج المحلي لم يصاحبه نمو في توظيف العمالة وذلك لأن النشاط الاقتصادي أصبح يتمحور حول الاستهلاك الذي هو في معظمه من السلع المستوردة (وغالبيتها من إسرائيل)، ويتم تمويله من تحويلات العاملين في الخارج

جدول 1: نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني

من دخله سنة 1999*

السنة	النسبة (%)
2002	66
2003	74
2004	82
2005	86
2006	79
2007	80
2008	80

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله - فلسطين.
* كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999 يعادل 1612.3 دولاراً.

التشوهات وعدم التوازن الموجودة في كل مرافقه، وذلك كنتيجة طبيعية للقيود التي فرضتها السياسات الاسرائيلية طوال سنوات أربعة عقود من الاحتلال. فمن المعروف أن تلك السياسات نجحت في جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والماء)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، وتدني كبير في مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. ولفهم طبيعة الوضع الحالي الصعب، لا بد من مراجعة التطورات السياسية-الاقتصادية التي توالى على المشهد الفلسطيني منذ بدأت السلطة الوطنية تتعامل مع إرث الاحتلال الاقتصادي العام 1994.

وغني عن القول، أن هذا التراجع في النشاط الاقتصادي ناجم من أوضاع الاحتلال التي تركزت وضعتاً بئساً من المعاناة اليومية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية. ففي قطاع غزة، استمرت إسرائيل في إحكام حصارها البري والبحري والجوي بشكل أدى إلى شل حركة التجارة، وتعطيل الإنتاج، وتكريس أوضاعاً مأساوية من البطالة عن العمل وتفشي الفقر والحاجة الماسة إلى الدواء. وفي الضفة الغربية، استمرت إسرائيل في ممارسة أعمال القتل، والمدهامات، والاعتقالات، وهدم البيوت، واقتلاع الشجر. إضافة إلى نشر مئات الحواجز العسكرية الثابتة والمفاجئة، وفرض منع التجول على مناطق كثيرة واغلاق المعابر بين فترة وأخرى.

ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن المصاعب التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع هي من تراكمات التراجع الذي حصل في السنوات الثمانية الماضية فحسب، فحقيقة الأمر أن ما حصل في تلك السنوات أظهر بشكل جلي وواضح هشاشة بنية هذا الاقتصاد وأوضاع

جدول 2: نسبة متوسط دخل الفرد في الفلسطيني من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)*

الدولة	2000	2005	2007**
مصر	108	97	78
الأردن	88	49	43
سوريا	164	86	69
لبنان	35	22	21
إسرائيل	8.8	6.2	5.6

المصدر: حسب النسب بناءً على بيانات World Development Indicators (2008).

* متوسط دخل الفرد: هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد.

** افتراضاً أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في الضفة والقطاع في 2007 يعادل مستواه في 2005 (علماً بأن الدخل في 2007 كان على الأرجح أقل منه في 2005).

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن إنجازات السلطة الجزئية أسهمت في ترميم بعض المرافق المهمة للبنى التحتية، وتوسيع مجالات الخدمات الاجتماعية، وتشجيع رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج على الاستثمار في الداخل، وبخاصة في قطاعات الاتصالات، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات.

ولكن تلك الإنجازات لم تستمر، بل توقفت بالكامل بسبب الممارسات الإسرائيلية القمعية التي رافقت انفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000. وقد

حاولت السلطة الوطنية في فترة الحكم الذاتي المحدودة (1994-2000) تفكيك إرث اقتصاد الاحتلال الضار، فكانت نتائج تلك المحاولات جزئية وضعيفة، لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بإسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الاتفاقات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وبعضها يتعلق ببنية السلطة، وعدم قدرتها على تأسيس بيروقراطية عقلانية بعيدة عن الفساد، وقادرة على صياغة وتنفيذ برنامج وطني شامل لإعادة الإعمار والتنمية.

(حماس) بعد فوزها بانتخابات المجلس التشريعي، مما نتج عنه توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات المقاصة (الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة)، ما أدى إلى حرمان موظفي القطاع العام من استلام رواتبهم الشهرية لشهور عدة، إضافة إلى أن المقاطعة الدولية منعت البنوك من تحويل المساعدات العربية والدولية إلى وزارة المالية الفلسطينية. وقد كان التراجع في العام 2006 حاداً، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% عما كان عليه العام 2005. وبذلك، يكون قد تدنى إلى 79% من مستواه قبل الانقراض (1999). واستمر ذلك الوضع في العامين 2007 و2008.

شهد العامان 2001 و2002 تراجعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي (يمكن الرجوع للأعداد السابقة من المراقب، قسم النشاط الاقتصادي)، بسبب ممارسات الجيش الإسرائيلي من اجتياحات، وإغلاقات، وأعمال قتل، وهدم بيوت وممتلكات، ومنع التجول الذي كان أحياناً يستمر في مدن الضفة الغربية لأسابيع طويلة.

ومع نهاية العام 2003، توقف التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي بعض الشيء، وحصل في العامين 2004 و2005 نمو مطرد (أنظر جدول 4). وكان من المتوقع استمرار ذلك النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في العام 1999، ولكن العام 2006 شهد تراجعاً حاداً بسبب المقاطعة الدولية لحكومة السلطة الوطنية التي شكلتها حركة المقاومة الإسلامية

جدول 3: النمو الاقتصادي والعمالة*

المؤشر	2006	2007	2008	الربع 1 2007	الربع 2 2007	الربع 3 2007	الربع 4 2007	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	4,322.3	4,535.7	4,639.7	1,095.1	1,174.3	1,147.4	1,118.9	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0
نصيب الفرد من ن.م.ج (دولار أمريكي)	1,275.4	1,297.9	1,289.9	317.0	337.3	327.0	316.6	316.7	331.4	326.9	314.9
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	(8.1)	1.8	(0.6)	9.5	6.4	(3.1)	(3.2)	0.03	4.6	(1.4)	(3.7)
معدل البطالة (%)	23.6	21.5	26.0	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8	27.5	27.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات الحسابات القومية، ومسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين.
* بيانات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد ومعدل نمو نصيب الفرد هي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس هي 2004 وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن بيانات العام 2008 والأرباع الخاصة به أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.
- الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.
- بيانات معدل نمو نصيب الفرد للعام 2006 هي بالمقارنة مع العام 2005، وبيانات الربع الأول 2007 هي مقارنة مع الربع الرابع 2006.

بسبب الأزمة العالمية التي ابتدأت كأزمة في أسواق المال الأمريكية، وسرعان ما انتشرت في كل الأسواق المالية في العالم، حتى طالت مجمل النشاط الاقتصادي. ولكن ارتفاع الأسعار بدأ بالتوقف خلال الأشهر القليلة الأخيرة (أنظر الصندوق 2 الخاص بأزمة الغذاء العالمية).

- ✧ تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، وحدث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
- ✧ انتقال أعداد كبيرة من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.

ومن الطبيعي أن يعكس هذا التراجع الهائل في النشاط الاقتصادي، الصفات المميزة لاقتصاد البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن أهم هذه الصفات:

- ✧ معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي. وفي النصف الثاني من العام 2007، حدث ارتفاع كبير في معدل أسعار المواد الاستهلاكية، استمر في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2008، ما شكل انزلاقاً بالاقتصاد الفلسطيني إلى المشكلة الاقتصادية المزدوجة المعروفة باسم الركود التضخمي (Stagflation). هذا في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود

- ✧ انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
✧ حدوث هجرة داخلية باتجاه منطقة رام الله، وهجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.

جدول 4: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

(مليون دولار)

المؤشر	1999	2004	2005	2006	2007	2008	الربع 1 2008	الربع 2 2008	الربع 3 2008	الربع 4 2008
الناتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الثابتة *	4,511.7	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,535.7	4,639.7	1,126.9	1,187.6	1,180.2	1,145.0
ن.م.ج للفرد بالأسعار الثابتة (دولار) *	1,612.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,297.9	1,289.9	316.7	331.4	326.9	314.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي *	5,327.8	5,601.5	5,497.5	5,256.9	5,394.1	-	-	-	-	-
الاستثمار الكلي *	2,081.2	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,310.0	-	-	-	-	-
الإنفاق الحكومي *	1,010.6	1,048.9	833.3	870.4	849.8	-	-	-	-	-
صافي الميزان التجاري السلعي *	(2636.0)	(2209.8)	(2009.0)	(1668.6)	(1574.7)	-	-	-	-	-
إجمالي الواردات السلعية *	3,271.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,093.0	-	-	-	-	-
إجمالي الصادرات السلعية *	635.4	412.3	457.5	535.2	518.3	-	-	-	-	-
عدد العاملين (ألف شخص)	588	578	633	666	722	-	-	-	-	-
العاملون محلياً (ألف شخص)	452	527	569	603	656	573	-	-	-	-
العاملون في إسرائيل (ألف شخص)	136	51	64	63	66	74	-	-	-	-
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	40.6	41.6	41.6	
معدل البطالة (%) *	11.8	26.8	23.5	23.6	521.		22.6	25.8	27.5	
معدل التضخم (%) **	5.54	3.0	3.48	3.76	1.86	9.89	8.51	11.89	11.13	8.10
نسبة الفقر (%)	21	53.7	51.5	56.8	60.1	-	-	-	-	-
إجمالي صافي الإيرادات	942.0	1050.0	1370.0	721.0	1616.0	1779.8	334.9	587.3	554.8	302.9
النفقات العامة	1411	1528.0	2281.0	1707.0	2877.0	3273	783	808.0	1,064.0	618
فائض عجز الموازنة قبل الدعم	(469.0)	(478.0)	(911.0)	(986.0)	(1261.0)	(1492.8)	(447.9)	(220.7)	(509.0)	(315.2)
فائض عجز الموازنة بعد الدعم	28.0	(125.0)	(275.0)	33.0	61.0	270.3	77.7	189.6	(31.9)	35.9
المساعدات الخارجية الفعلية	497.0	353.0	636.0	1019.0	1322.0		525.6	410.3	476.1	
الدين العام	391.50	1421.75	1602.18	1493.83	1439.37					
ودائع العملاء لدى المصارف	2,875.1	3,946.2	4,190.1	4,215.9	5,117.7	5,686.1	5,424.7	5,599.0	5,873.6	5,846.9
التسهيلات الائتمانية	1,005.5	1,422.6	1,791.4	1,843.4	1,705.2	1,789.6	1,773.8	1,747.2	1,807.5	1,829.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات بالأسعار الثابتة، وهي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن سنة الأساس للعام 1999 هي سنة 1997، وأن سنة الأساس للفترة 2004-2008 هي سنة 2004، وأن بيانات العام 2008 والأرباع الخاصة به أولية وعرضة للتقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1999-2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للعامين 2007 و2008 هي 2004 (100=2004). حسب معدل التضخم للأرباع خلال العام 2008 بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

التجارية. كما يظهر جدول 6 تفاصيل مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين الماضيتين.

يظهر جدول 5 التراجع الحاصل في مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والإنشاءات، وتقدم القطاعات المختصة بالخدمات، وبخاصة الخدمات

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عدة بالأسعار الثابتة

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	2007	*2008
الزراعة وصيد الأسماك	7.9	7.1	5.2	5.6	5.6	4.6
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	17.0	17.1	17.0	15.0	13.8	13.6
التعدين واستغلال المحاجر	0.6	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3
الصناعة التحويلية	12.6	13.2	13.0	11.7	9.9	9.8
إمدادات المياه والكهرباء	3.8	3.2	3.4	2.8	3.5	3.5
الإتشاءات	5.0	5.7	6.8	7.2	6.2	4.9
تجارة الجملة والتجزئة	9.8	9.8	9.4	9.6	9.2	10.8
النقل والتخزين والاتصالات	4.6	6.1	5.8	6.6	7.5	8.9
الوساطة المالية	4.1	3.6	4.4	4.3	5.2	5.4
الخدمات	22.8	22.8	23.0	19.6	22.2	25.2
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	10.3	10.4	10.3	7.0	7.6	9.0
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.2	0.9	1.2	1.1	1.5	1.6
المطاعم والفنادق	0.4	0.7	0.8	0.9	0.7	2.2
التعليم	7.6	7.8	8.2	7.9	9.6	9.7
الصحة والعمل الاجتماعي	3.3	3.0	2.5	2.7	2.8	2.7
الإدارة العامة والدفاع	16.9	14.3	14.1	15.7	13.9	13.9
الخدمات المنزلية	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
الشركات المملوكة للقطاع العام	4.5	3.7	3.4	4.5	5.8	-
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة بصورة غير مباشرة	(3.0)	(2.8)	(2.6)	(3.0)	(5.7)	(5.7)
زائد: الرسوم الجمركية	4.4	4.8	5.9	6.7	6.3	6.2
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	5.8	7.7	7.6	8.1	9.9	12.1
الناتج المحلي الإجمالي (%)	100	100	100	100	100	100
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,535.7	4,639.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
 * 1997 هي سنة الأساس للعام 2003، وان سنة الأساس للفترة 2004-2008 هي سنة 2004، وان بيانات العام 2008 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.
 - تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام في العام 2008 على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.
 - الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الأرباع للأعوام 2007-2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)

2008				2007				النشاط الاقتصادي
الربع الرابع*	الربع الثالث**	الربع الثاني**	الربع الأول**	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4.4	4.2	5.1	4.6	5.4	5.3	6.3	5.2	الزراعة وصيد الأسماك
14.1	13.4	13.3	13.8	13.9	13.6	13.4	14.4	التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء
0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	التعدين واستغلال المحاجر
10.2	9.7	9.5	9.9	10.0	9.8	9.6	10.3	الصناعة التحويلية
3.6	3.4	3.4	3.5	3.5	3.4	3.4	3.7	إمدادات المياه والكهرباء
5.0	4.6	5.4	4.6	5.5	5.9	7.0	6.2	الإشاعات
11.2	10.7	10.5	10.9	10.4	10.7	10.6	10.7	تجارة الجملة والتجزئة
9.0	9.4	7.7	9.5	10.1	9.9	8.7	9.3	النقل، والتخزين، والاتصالات
5.8	5.4	5.2	5.1	5.6	5.2	4.9	5.1	الوساطة المالية
26.2	24.4	26.3	24.0	27.0	26.5	23.8	21.2	الخدمات
9.1	8.5	9.6	8.9	9.4	10.0	8.8	8.6	الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية
1.5	1.5	1.7	1.8	1.7	1.5	1.5	1.5	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
2.5	1.9	2.3	2.0	1.6	1.8	1.3	0.8	المطاعم والفنادق
10.2	9.6	9.9	8.9	11.0	10.4	9.6	7.9	التعليم
2.9	2.9	2.8	2.4	3.3	2.8	2.6	2.4	الصحة والعمل الاجتماعي
13.3	13.7	13.6	15.1	13.5	13.2	14.1	15.1	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
(5.8)	(5.7)	(5.6)	(5.6)	(6.0)	(5.6)	(5.4)	(5.7)	ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة
6.2	6.9	5.8	5.6	6.9	6.6	5.7	5.8	زائد: الرسوم الجمركية
10.5	12.9	12.6	12.3	7.6	8.6	10.8	12.6	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي (%)
1,145.0	1,180.2	1,187.6	1,126.9	1,118.9	1,147.4	1,174.3	1,095.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.
 تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.
 * تقديرات أولية (الإصدار الأول).
 ** البيانات هي أولية، وعرضة للتقحيح والتعديل.
 - الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

صندوق (2)

أزمة الغذاء العالمية

شهد العالم مطلع العام 2007 ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، إذ وصل مؤشر فهرس أسعار الغذاء الذي تنشره مجلة "الإيكونوميست" الأسبوعية في نهاية ذلك العام إلى أعلى مستوى له منذ العام 1845. حيث ارتفع سعر طن القمح في كانون الأول 2007 إلى أكثر من 400 دولاراً، وهو ضعف متوسط سعره خلال الربع السابق من القرن. وفي آذار 2008 وصل سعره إلى 440 دولاراً³. وشكلت زيادة الأسعار صدمة قوية، حيث أنها جاءت عقب ثلاثة عقود من الإنحدار المستمر في أثمان المواد الغذائية في الأسواق الدولية.

جرت العادة على الإعتقاد بأن "تغيرات العرض"، أي التغيرات الحاصلة في كميات إنتاج المواد الغذائية هي المسؤولة عن تغيرات الأسعار، وذلك لأن "تغيرات الطلب" على الغذاء غالباً ما تكون بطيئة ومتدرجة بدون قفزات حادة. إلا أن الملفت للنظر في أزمة الغذاء الأخيرة أن إنتاج العالم من الحبوب ارتفع في العام 2007 بمقدار 89 مليون طناً مقارنة بالعام الذي سبقه (ليصل إلى 1.66 مليار طن)، أي أن الزيادات الحادة في أسعار الغذاء تراكمت مع الوفرة في العرض وليس مع الندرة، وهو ما دفع بالاقتصاديين إلى فحص تحولات الطلب على الغذاء من أجل تحديد الأسباب الكامنة وراء زيادة الأسعار، فإن لم تكن المشكلة في "العرض"، فلا بد إذن أن تكون في "الطلب".

في هذا السياق، اتفق معظم الخبراء الاقتصاديين على أن هناك أربعة عوامل وراء "الزيادة في الطلب" بشكل فاق "الزيادة في العرض"، وهو ما سبب الزيادة في الأسعار. وهذه العوامل هي:

1. **ازدياد استخدام المحاصيل الزراعية (الذرة بشكل خاص) في إنتاج الوقود الحيوي (biofuel).** استخدمت الولايات المتحدة خلال الفترة 2004-2007 كمية إضافية من الذرة لإنتاج الوقود الحيوي تعادل 50 مليون طن. وهذه الكمية الإضافية تعادل كامل زيادة الإنتاج العالمي من الذرة. وهو ما يعني أن العالم شهد تراجعاً في مخزونه من الذرة يعادل 50 مليون طن. ولقد ذهب نحو ربع إنتاج الولايات المتحدة من الذرة في العام 2007 إلى إنتاج الإيثانول (85 مليون طن من إجمالي الإنتاج البالغ 335 مليون طن)، علماً بأن أمريكا لم تستخدم أكثر من 15 مليون طن من الذرة لهذا الغرض في العام 2000⁴. ولا شك أن الدوافع السياسية الكامنة وراء دعاوي الاستغناء عن، أو تقليص، الاعتماد على نפט الشرق الأوسط (وروسيا) تلعب دوراً مهماً في الحماية والدعم القوي للذات تقدمهما حكومة الولايات المتحدة بشكل خاص لمنتجات الوقود الحيوي، إذ يبلغ إجمالي المساعدات الفيدرالية لمنتجات الإيثانول (بما فيها التعرفة الجمركية على المستوردات المنافسة) 2.4 دولاراً لكل جالون (أكثر من 55 سنت لكل لتر). وبلغت الكلفة المباشرة لبرنامج الدعم هذا نحو 7 مليار دولاراً في العام 2007. ولقد ذكرت إحدى دراسات البنك الدولي أن كمية الحبوب اللازمة لإنتاج كمية وقود خزان سيارة متعددة الأغراض (SUV) تكفي لإطعام إنسان لمدة عام كامل⁵.

2. **ازدياد الطلب على البروتينات الحيوانية (اللحوم):** من المعروف أن تحول الإستهلاك البشري من الحبوب إلى اللحوم يترافق عادة مع زيادة كبيرة في الطلب على الحبوب وذلك لاستخدامها كأعلاف. ويكفي أن نذكر هنا أن متوسط استهلاك الفرد في الصين (ربع سكان العالم) من اللحوم ارتفع من 40 كغ في العام 1985 إلى أكثر من 50 كغ حالياً. ولقد تضاعف استهلاك اللحوم في الصين خلال الـ15 سنة الماضية، وارتفع بنسبة 70% في البرازيل، و20% في الهند⁶.

3. **ارتفاع أسعار النفط:** أدى ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من العقد الحالي إلى المساهمة في رفع أسعار المواد الغذائية. وقد حصل ذلك نتيجة لكون ارتفاع أسعار المنتجات النفطية قاد إلى ارتفاع أسعار الأسمدة وارتفاع أسعار النقل، حيث ارتفعت أسعار الأسمدة بمقدار 3 أضعاف خلال عامين فقط 2005-2007، كما ازدادت كلفة النقل بمقدار الضعف. وتشير أحد دراسات البنك

³ The Economist (2008): 'The new face of hunger'. April 17.

⁴ World Bank (2008): 'Rising food prices- Policy options and World Bank response'. http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/risingfoodprices_backgroundnote_apr08.pdf

The Economist (2007): 'Cheap no more'. December 6.

⁵ Cited in the Economist (2008)

⁶ FAO, IFAD & WFP (2008): 'Higher food prices- Impact and Recommendations.' April 28.

<http://www.ifad.org/operations/food/ceb.htm>

4. الدولي إلى أن ارتفاع أسعار النفط كان مسؤولاً عن 15% من ارتفاع أسعار الغذاء⁷. وتوصلت دراسات أخرى إلى أن أسعار النفط والغذاء مترابطان بمعامل 0.6 (أي أن تغييراً بمقدار 1% في أسعار النفط يقود إلى تغيير بمقدار 0.6% في أسعار الغذاء).

5. العامل الأخير يتعلق ببعض التحولات الطفيفة نسبياً في مجال عرض الغذاء، وهنا يمكن ذكر بعض العوامل، كالجفاف الذي أصاب بعض أجزاء المعمورة (أستراليا وبعض دول جنوب أوروبا)، وأثر على قرارات منظمة التجارة العالمية التي أدت إلى تقليص المساعدات المقدمة للمزارعين، وإلى الحد من عمليات الإغراق التي تقوم بها الدول المتقدمة، وهو ما أدى إلى بعض الارتفاع في أسعار المحاصيل الزراعية. هذا إلى جانب أثر المضاربات (سحب المحاصيل من الأسواق على أرضية توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل)، إضافة إلى القرارات الخاصة بفرض قيود على التصدير التي طبقتها عدد من أبرز الدول المصدرة للحبوب (الهند، وفيتنام، وأوكرانيا، والأرجنتين، وغيرها).

أثار ارتفاع أسعار الغذاء مخاوف عميقة واضطرابات سياسية في عدة بلاد، وتركزت المخاوف بشكل خاص في بلدان الدخل المتدني ذات العجز الغذائي (البلدان الفقيرة التي تستورد كميات غذاء تفوق ما تصدره). وقد قامت منظمات روما (ثلاث منظمات دولية FAO, IFAD & WFP تعمل في مجال الزراعة والغذاء وتوجد مقراتها الرئيسية في العاصمة الإيطالية) بتقدير الارتفاع في تكلفة استيراد الغذاء في هذه الدول، ووضعها على معدل 24% بين العامين 2006 و2007 لتصل إلى 107 مليار دولاراً، وهو ما يساوي ضعف قيمة مستورداتها الغذائية في العام 2000.

تقود دراسة تطور فهرس أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية الفعلي خلال 2000 إلى نهاية 2008 إلى ملاحظتين رئيسيتين: أولاً- أن زيادة أسعار المواد الغذائية كانت حادة وانفجارية منذ بداية عام 2000، ووصلت إلى ذروتها في أواسط العام 2008.

ثانياً- أن صعود الأسعار المتسارع قد توقف، وبدأ الانخفاض في الأسعار منذ أواسط العام الماضي. وجاء انخفاض الأسعار متزامناً مع التوقعات بموسم زراعي ممتاز، وتوقعات بازدياد إنتاج أوروبا من الحبوب بحدود 13% كنتيجة للمناخ المناسب، وتقليص مساحة الأراضي التي يجبر الفلاحون الأوروبيون على تركها بدون زراعة كل سنة. هذا في الوقت الذي ازداد فيه، منذ منتصف 2008، إنتاج الولايات المتحدة من القمح الشتوي بمقدار 17%، والإنتاج العالمي بمقدار 8.7%⁸. كما تزامن أيضاً انخفاض الأسعار مع بدء الانحدار في أسعار النفط، ومع بوادر الانكماش الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية العالمية.

ولكن، وعلى الرغم من هذه الحركة التراجعية في الأسعار، يجب أن لا ننسى أن فهرس أسعار الحبوب، والفهرس الإجمالي لأسعار المواد الغذائية قد كانا في نهاية العام 2008 أعلى بنسبة 89% و56%، على التوالي، مقارنة بمستواهما في العام 2000.

3- سوق العمل

الطلب عن الارتفاع إلى مستوى العرض، وهو ما ينتج عنه ارتفاع مستوى البطالة عن العمل. وعند التدقيق في أسباب عجز الطلب على العمال من الارتفاع إلى مستوى العرض، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على إحداث التراكم الرأسمالي الكافي لتزويد العمال بالمعدات والتقنيات التي ترفع من إنتاجيتهم، وهو ما يفسر تراجع مستوى إنتاجية العمال.

تعكس أوضاع سوق العمل الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. وعند التدقيق في المؤشرات الرئيسية التي تحدد دور العمال في الاقتصاد، ورؤية أن المؤشرات المرتفعة هي حجم العمالة ونسبة البطالة عن العمل، بينما تتخفف مؤشرات نسبة المشاركة في القوى العاملة ومستوى إنتاجية العمال، ندرك على الفور أن سوق العمل يعاني من عدم توازن يتمثل في عجز مستوى

⁷ World Bank (2008) *op cit*. Also FAO, IFAD and WFP (2008) *op cit*.

⁸ FAO (2008): Food Outlook Report. May 22.

أمنية، وأخذت تستعيز عنهم بإحضار عمال أجنبية من آسيا وشرق أوروبا.

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وحتى العام 2000، جرت عملية تكيف محدودة في سوق العمل، حيث أخذ القطاع العام بالتوسع واستيعاب جزء من العمالة. كما أن مشاريع إعادة الإعمار قد شجعت القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بشكل زاد من قدرته على توظيف العمالة. يضاف إلى ذلك، أن إسرائيل سمحت في بعض السنوات (1998، و1999، و2000) لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية التكيف المحدودة في سوق العمل، وتفاقت مشكلة عدم التوازن بسبب التقليل الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق، وبناء الجدار الفاصل، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين بلداتها وقرائها.

شهدت السنوات التسع الماضية (1999-2008) تزايداً في معدل القوة البشرية أعلى من معدل التزايد في القوة العاملة (3.6% و3.5% سنوياً)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص، وهذا ما حصل بالفعل حيث تناقصت نسبة المشاركة بمعدل 0.1% في السنة (أنظر جدول 7 وجدول 8). كما أن معدل تزايد القوة العاملة (3.5%) كان أعلى من معدل تزايد العاملين (1.1%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد، حيث بلغ معدل تزايد السنوي 13.4%. كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

إن فهم وضع سوق العمل، الذي يعتبر انعكاساً للوضع العام للاقتصاد، يتطلب فهم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الاحتلال الإسرائيلي، والتي كرست انفصاماً كبيراً بين الدخل والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي، كرست وضع عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل بشكل مستمر، ويتضح ذلك عند النظر إلى السياسات الإسرائيلية التي كانت تعمل وفق آليتين متناقضتين:

فمن ناحية، كان سماح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي بأجور مرتفعة مقارنة بمعدل الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، يعمل على رفع مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي يعمل على رفع مستوى الطلب العام في الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، أدت القيود التي فرضتها تلك السياسات على الاستثمار والتجارة في الأراضي الفلسطينية، إلى منع الزيادة في الإنتاج الضروري لإشباع الزيادة في الطلب. وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن حل الاستيراد محل الإنتاج لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، كما حل العمل في إسرائيل وفي بلدان الخليج العربي محل العمل في سوق العمل المحلي، لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

تغير الوضع بشكل جذري مع حرب الخليج الثانية العام 1991، حيث ترك معظم الفلسطينيين الكويت، وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع. كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر لأسباب

جدول 7: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 1999-2008

(الأعداد بالآلاف)

المؤشر	1999	2004	2005	2006	2007	2008
القوى البشرية (15 عاماً فأكثر)	1604	1954	2031	1970	2025	2118
القوى العاملة (العاملون والعاطلون)	667	790	827	814	849	875
عدد العاملين	588	578	633	622	666	648
↔ نسبة العاملين في القطاع الخاص (%)	59	68.8	67.1	66.7	67.3	63.8
↔ نسبة العاملين في القطاع العام (%)	18	22.5	23.0	23.7	23.3	24.7
↔ نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات (%)	23	8.7	9.9	9.6	9.4	11.5
معدل البطالة (%)	11.8	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 1999-2008. عدد العاملين للعام 2008 مصدره سلطة النقد الفلسطينية.

انسحاب الكثيرين منهم من سوق العمل، فتدنت نسبة المشاركة في أواخر التسعينيات، حتى وصلت إلى 41.6% في العام 1999، وتراجعت أيضاً في السنوات الأولى لانقضاء الأقصى، حيث وصلت إلى 38.1% العام 2002، ومن ثم ارتفعت قليلاً في سنوات 2003 - 2008، فوصلت إلى 41.9% في العام 2007، ثم تدنت مجدداً إلى 41.3% في العام 2008. وقد سجلت البيانات الربعية تراجعاً طفيفاً في الربع الرابع من العام 2008 عما كان عليه الوضع في الربع الثاني والثالث. وبالرغم من ذلك، إزداد عدد العاملين خلال السنوات الثمانية الماضية، ليصل إلى 648 ألف عامل في نهاية العام 2008، مقارنة مع 588 ألفاً في العام 1999، وقد حصل ذلك نتيجة زيادة حجم قوة العمل الناجمة عن تزايد السكان بشكل كبير خلال تلك الفترة، ولكن تلك الزيادة في حجم العمالة صاحبها تراجع في إنتاجية العمال⁹.

سيتم عرض أوضاع سوق العمل بشيء من التفصيل في الأقسام التالية، وستتم المقارنة بين ما كان عليه الوضع قبيل الانقضاء (1999) مع الوضع الراهن (2008)، كما ستتم المقارنة بين أوضاع الأرباع الأربعة للعام 2008، وذلك لفحص التغيرات الحاصلة في سوق العمل واتجاهاتها على الأمدين الطويل والقصير.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

حدثت، في مطلع التسعينيات، زيادة مهمة في نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر)، فبعد أن كان متوسطها في الثمانينيات 40%، وصلت في العام 1993 إلى 44%. ولكن عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الأعداد المتزايدة من القادرين على العمل، أدت إلى

جدول 8: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر

في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	1999	2004	2005	2006	2007	2008	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008
كلا الجنسين														
الضفة الغربية	43.4	42.5	42.9	44.1	44.1	43.0	42.7	44.8	44.8	44.0	42.3	43.5	43.4	42.8
قطاع غزة	38	36.4	36.7	36.1	38.0	38.1	38.3	38	38.9	36.6	37.5	38.0	38.2	38.8
الأراضي الفلسطينية	41.6	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.2	42.4	42.7	41.4	40.6	41.6	41.6	41.4
ذكور														
الضفة الغربية	72.4	68.7	69.5	69.8	69.4	68.3	67.5	69.8	71.1	69.1	67.5	68.0	69.4	68.3
قطاع غزة	67.4	63.5	63.9	63.7	64.5	64.0	65.4	64.1	66	62.6	63.3	63.2	64.0	65.4
الأراضي الفلسطينية	70.7	66.9	67.6	67.7	67.7	66.8	66.7	67.8	69.3	66.8	66.0	66.3	67.5	67.3
إناث														
الضفة الغربية	14.1	15.9	15.8	17.9	18.3	17.1	17.5	19.4	17.9	18.4	16.5	18.2	16.9	16.7
قطاع غزة	8.8	9.1	9	8.1	11.0	11.7	10.8	11.5	11.5	10.2	11.3	12.0	11.9	11.7
الأراضي الفلسطينية	12.3	13.5	13.4	14.5	15.7	15.2	15.2	16.6	15.7	15.5	14.7	16.0	15.2	15.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

⁹ بما أن معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي يساوي معدل تزايد إنتاجية العمال مضافاً إليها معدل تزايد عدد العاملين في الفترة 1999-2007، تظهر أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع بمعدل 1.1% في السنة بينما تزايد عدد العاملين بمعدل 1.5% في السنة وهذا يعني أن إنتاجية العمال تراجعت بمعدل 2.6% في السنة.

العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ولا يستخدمون أحداً بأجر قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المستخدمين بأجر. وهذا يشير إلى أن نسبة ملحوظة من الذين قد فقدوا عملهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص عقب انتفاضة الأقصى، اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص.

حدوث تغيير بالنسبة لتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، وعند مقارنة نسب العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ما قبل الانتفاضة والوقت الحاضر، فإننا نجد ارتفاعاً كبيراً في نسبة العاملين في قطاع الخدمات، يليه ارتفاع أقل في نسبتهم في قطاع الزراعة، بينما نجد أن نسبتهم في قطاع البناء والتشييد قد انخفضت إلى ما يقرب من نصف قيمتها قبل الانتفاضة. كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية (أنظر جدول 10).

وقد صاحب الزيادة في قوة العمل الديناميات التكيفية التالية:

ازدياد الفجوة في نسبة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الانتفاضة، وذلك بحكم الظروف المختلفة التي عاشتها كل منطقة، وخاصة في السنوات الأخيرة التي فرضت فيها إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة (أنظر جدول 8).

أخذاً بعين الاعتبار جنس العاملين، فقد تغيرت نسبة المشاركة بشكل ملحوظ، ففي حين نجد أن نسبة مشاركة الذكور في الوقت الحاضر أقل مما كانت عليه قبل الانتفاضة، فإن نسبة مشاركة الإناث قد ازدادت، حيث أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال (أنظر جدول 8).

حدوث تغيير آخر بالنسبة للحالة العملية للعامل. وبالرجوع إلى جدول 9، يمكن ملاحظة أن نسبة

جدول 9: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة

(نسبة مئوية)

Q4/ 2008	Q3/ 2008	Q2/ 2008	Q1/ 2008	Q4/ 2007	Q3/ 2007	Q2/ 2007	Q1/ 2007	2008	2007	2006	2005	2004	1999	المنطقة والحالة العملية
الضفة الغربية														
5.0	4.5	4.3	4.2	5	4.7	4.2	3.4	4.5	4.4	4.7	5.0	5.0	6.6	صاحب عمل
16.4	22.8	24.1	22.9	23.5	24.7	26.3	26.9	21.6	25.4	27	27.6	28.1	18.6	يعمل لحسابه
67.9	62.2	60.4	64.2	59.7	57.6	55.6	59.0	63.7	57.9	55.7	56.4	55.1	66.5	مستخدم بأجر
10.7	10.5	11.2	8.7	11.8	13	13.9	10.7	10.2	12.3	12.6	11.0	11.8	8.3	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
قطاع غزة														
3.5	4.6	3.3	2.9	2.4	3	3.4	4.1	3.5	3.2	4.2	2.6	1.9	2.8	صاحب عمل
12.0	15.7	16.9	27.3	22.7	20.5	21.5	19.9	18.4	21.2	19.4	22.4	22.2	19.1	يعمل لحسابه
79.0	73.3	71.3	58.5	62.5	64.8	64.3	65.8	70.0	64.4	69.6	67.1	66.5	71.1	مستخدم بأجر
5.5	6.4	8.5	11.3	12.4	11.7	10.8	10.2	8.1	11.2	19.8	7.9	9.4	7.0	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
الأراضي الفلسطينية														
4.6	4.5	4.0	3.8	4.3	4.2	4	3.6	4.2	4.0	4.6	4.3	4.1	5.5	صاحب عمل
15.3	21.0	22.4	24.3	23.3	23.5	25	24.9	20.7	24.2	25	26.1	26.5	18.7	يعمل لحسابه
70.7	65.1	63.0	62.5	60.5	59.6	58.1	61.0	65.3	59.8	59.3	59.5	58.3	67.8	مستخدم بأجر
9.4	9.4	10.6	9.4	11.9	12.7	12.9	10.5	9.8	12.0	11.1	10.1	11.1	8.0	عضو أسرة غير مدفوع الأجر

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009، مسح القوى العاملة، 1999-2008.

جدول 10: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة

(نسبة مئوية)														النشاط الاقتصادي والمنطقة
Q4/ 2008	Q3/ 2008	Q2/ 2008	Q1/ 2008	Q4/ 2007	Q3/ 2007	Q2/ 2007	Q1/ 2007	2008	2007	2006	2005	2004	1999	
الأراضي الفلسطينية														
13.0	12.7	14.9	12.9	15.3	15.1	13.4	14.7	13.4	15.6	16.1	14.6	15.9	12.6	الزراعة والصيد والحراجه
11.1	12.4	12.1	13.0	12.3	12.8	12.1	12.5	11.1	12.5	12.4	13	12.7	15.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
10.8	12.7	10.8	9.4	10.4	11.6	10.9	10.7	10.9	12.1	11.1	12.9	11.7	22.1	البناء والتشييد
39.4	37.2	38.2	38.5	36.4	35.3	38.4	36.7	38.4	35.8	35.5	34.4	34.9	28.1	الخدمات والفروع الأخرى
الضفة الغربية														
15.0	13.5	15.7	13.0	15.9	16.1	14.3	15.3	14.3	16.6	17.8	15.7	16.9	11.5	الزراعة والصيد والحراجه
13.9	15.0	14.5	16.2	15	15.4	14.9	14.8	14.9	14.9	14.6	14.8	14	16.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
14.2	16.8	14.1	12.7	13.9	14.8	14.5	12.8	14.5	13.6	12.9	14.4	13	23.9	البناء والتشييد
29.8	29.1	30.9	32.8	30.2	28.6	30.6	30.9	30.6	29.8	29	28.5	29.5	24.7	الخدمات والفروع الأخرى
قطاع غزة														
7.1	10.6	12.3	12.5	13.9	12.7	10.7	13.3	10.7	13.1	11.1	11.7	13.4	15.2	الزراعة والصيد والحراجه
2.7	4.8	4.6	5.5	5.5	5.8	4.4	7.1	4.4	6.6	6.3	8.3	9.1	13.1	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
0.8	0.7	0.4	1.6	1.5	3.7	0.9	5.6	0.9	4.3	6	9.3	8.2	17.8	البناء والتشييد
67.9	60.7	61.4	52.0	52.2	52.2	60.2	50.5	60.2	50.9	53.7	49.4	49.1	36.5	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

الفلسطينية قد ازدادت في العام 2008 بحوالي 18% عما كانت عليه قبل الانتفاضة، بينما لم تتعدّ زيادة حصة قطاع غزة الـ 8%. وقد شهد العام الحالي ارتفاعاً في حصة العاملين في إسرائيل والمستوطنات مقارنة بالعام 2007 (من 9.4% إلى 11.6%)، بينما كانت هذه الحصة تعادل ما يقرب من ضعف ذلك قبل الانتفاضة (أنظر جدول 11).

من المفروغ منه أن أهم التغييرات التكوينية خلال فترة الانتفاضة هو ما كان من استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل في مجالات السوق المحلية. وكما كان متوقّعا، فإن ذلك الاستيعاب كان جزئياً، وأكبر مدى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. ولهذا، نلاحظ أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي

جدول 11: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: 1999-2008

(نسبة مئوية)														مكان العمل
Q4/ 2008	Q3/ 2008	Q2/ 2008	Q1/ 2008	Q4/ 2007	Q3/ 2007	Q2/ 2007	Q1/ 2007	2008	2007	2006	2005	2004	1999	
62.9	62.4	65.3	59.0	61.6	62.6	62.8	61.2	62.3	62.1	64.4	61.7	64.1	52.9	الضفة الغربية
25.0	25.5	23.9	29.8	28.4	28.1	28.7	29.0	26.1	28.5	26.0	28.4	27.2	24.2	قطاع غزة
12.1	12.1	10.8	11.2	10.0	9.3	8.5	9.8	11.6	9.4	9.6	9.9	8.7	22.9	إسرائيل والمستوطنات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 1999-2008.

2-3 البطالة

1996، ثم انخفضت تدريجياً إلى أن وصلت 11.8% في العام 1999. ولكنها استفحلت في سنوات انتفاضة

كما رأينا سابقاً، فإن مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغ معدلها 24% في العام

قبيل الانتفاضة (1999)، نجد أنها ازدادت بأكثر من الضعفين (أنظر جدول 13). وفي العام 2008، استغلحت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 44.8% في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم.

الأقصى، ووصلت إلى 31.3% في العام 2002، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003، حتى وصلت إلى 21.5% في العام 2007، وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008. وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه

جدول 12: معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية

(نسبة مئوية)

الفئات العمرية والجنس	1999	2004	2005	2006	2007	2008	Q1 /2007	Q2 /2007	Q3 /2007	Q4 /2007	1Q 8/200	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4 /2008
كلا الجنسين														
24-15	17.3	39.8	36.4	35.7	35.3	40.2	34.6	30.5	38.8	36.9	37.0	39.7	42.1	41.7
34-25	11.4	25.1	22.0	23.0	20.3	25.5	20.6	18.5	22.1	19.8	21.9	25.6	27.8	26.7
44-35	9.0	22.2	18.6	18.7	16.0	19.5	16.7	15.0	14.9	17.4	16.6	20.5	18.7	22.0
54-45	8.8	22.2	19.1	18.7	16.2	18.4	16.6	14.2	17.6	16.6	15.7	18.2	19.7	19.7
+55	5.9	15.1	12.1	11.6	10.7	14.4	10.3	8.3	11.5	13.0	11.1	11.9	15.3	19.4
المجموع	11.8	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8	27.5	27.9
ذكور														
24-15	16.9	38.9	34.8	34.4	34.0	38.8	33.1	29.5	37.0	35.9	35.0	38.6	39.4	41.7
34-25	10.5	26.1	21.3	22.9	19.8	25.1	20.6	17.3	21.1	20.3	21.4	25.4	26.5	27.1
44-35	8.8	24.4	19.7	20.1	17.4	21.3	17.9	16.1	15.8	19.7	17.6	22.6	20.7	23.9
54-45	9.6	25.4	21.9	21.5	18.9	20.8	18.8	16.9	20.4	19.3	18.2	20.4	22.1	22.5
+55	6.9	17.8	14.3	13.8	13.6	17.4	18.5	10.6	14.6	15.7	13.4	14.6	18.2	23.3
المجموع	11.6	28.1	23.7	24.2	22.1	26.5	22.2	19.4	23.4	23.4	22.7	26.5	27.3	29.1
إناث														
24-15	20.6	44.8	46.1	43.2	42.5	47.3	43.4	35.4	49.6	42.6	47.3	44.6	55.0	41.9
34-25	16.1	20.6	25.5	23.1	22.1	27.2	20.9	23.1	26.7	17.8	24.1	26.1	33.1	25.2
44-35	9.8	11.5	13.2	12.2	10.3	11.0	11.6	11.1	10.8	7.5	11.2	11.7	9.1	11.8
54-45	5.2	5.0	4.2	5.2	4.5	6.1	6.7	2.6	4.0	4.9	3.9	7.8	7.4	5.5
+55	1.8	1.2	1.9	1.4	1.7	2.5	0.7	1.3	1.6	3.5	2.9	1.7	2.3	3.0
المجموع	13.0	20.1	22.3	20.5	19.0	23.8	18.9	18.0	22.1	17.0	21.7	22.7	28.2	22.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

✧ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، ففي حين كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، مما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (أنظر جدول 15).

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث وهذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (أنظر جدول 14).

جدول 13: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	1999	2004	2005	2006	2007	2008	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008
الأراضي الفلسطينية														
ذكور	11.6	28.1	23.7	24.2	22.1	22.2	19.4	23.4	23.4	26.5	22.2	19.4	23.4	23.4
إناث	13	20.1	22.3	20.5	19.0	18.9	18	22.1	17	23.8	21.7	22.7	28.2	22.5
المجموع	11.8	26.8	23.5	23.6	21.5	21.6	19.2	23.2	22.2	26.0	22.6	22.6	27.5	27.9
الضفة الغربية														
ذكور	9.2	24.3	20.8	18.9	18.3	17.8	16.3	18.6	20.5	19.5	17.8	16.3	18.6	21.0
إناث	11.1	16.6	18.3	17.6	15.5	15.2	14	18.6	14.2	16.7	15.0	15.2	21.6	14.9
المجموع	9.5	22.9	20.3	18.6	17.7	17.3	15.8	18.6	19.4	19.0	19.0	16.3	20.7	19.8
قطاع غزة														
ذكور	16.6	35.9	29.6	35.1	29.7	30.5	25.7	33.1	29.4	40.2	30.5	25.7	33.1	45.1
إناث	19.3	31.6	35.2	32.3	29.7	29.8	30.4	32.1	26.3	42.8	39.3	30.4	43.3	42.9
المجموع	16.9	35.4	30.3	34.8	29.7	30.4	26.4	32.9	29	40.6	29.8	26.4	45.5	44.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. مسح القوى العاملة، 2008-1999.

جدول 14: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية

(نسبة مئوية)

عدد السنوات الدراسية والجنس	1999	2004	2005	2006	2007	2008	Q1/ 2007	Q2/ 2007	Q3/ 2007	Q4/ 2007	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008
كلا الجنسين														
0	5.4	14.1	8	8.4	8.9	12.3	11.2	7.9	7.8	8.9	7.8	7.9	11.9	11.9
6-1	12.2	31.3	26.2	27.9	22.6	29.2	24.7	20	23	22.5	23.7	28.9	30.1	33.9
9-7	11.9	29.6	24.8	25.1	22.5	27.3	23.4	19.5	22.4	24.7	22.4	27.5	29.1	29.8
12-10	11.7	27.8	23.5	23.9	22.3	26.0	22.3	19.1	23.7	24.2	23.8	25.2	25.4	29.5
+13	12.5	21.3	21.8	20.8	20.3	24.4	18.3	19.5	24.4	18.6	21.9	24.5	27.9	22.9
المجموع	11.8	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	21.6	19.2	23.2	22.2	22.6	25.8	27.5	27.9
ذكور														
0	9.3	27.3	16.4	16.5	19.4	23.1	23.4	17.3	17.1	20.9	16.0	25.3	27.5	21.6
6-1	13.4	35	28.8	31	26.1	33.0	28.3	23.1	27	26.2	26.3	32.9	34.4	38.1
9-7	12.4	31.2	26	26.8	24.4	29.0	25.2	21.5	24.2	26.7	23.8	29.0	31.1	31.7
12-10	11.7	29.4	24.1	25	23.9	27.4	23.4	20.3	25.3	26.4	25.4	26.5	26.6	30.6
+13	8.8	16.8	16.6	15.9	14.5	18.6	12.5	13.6	18.1	13.5	15.7	19.8	20.2	18.6
المجموع	11.6	28.1	23.7	24.2	22.1	26.5	22.2	19.4	23.4	23.4	22.7	26.5	27.3	29.1
إناث														
0	1.1	1.8	1.6	1.8	1.2	2.7	2.7	0.8	-	0.9	1.2	2.3	4.8	3.1
6-1	3.2	6.2	7.8	9.1	4.3	7.4	6.4	4.2	2.5	4.1	8.5	7.5	6.3	7.2
9-7	6.3	11.1	11.3	9.1	6.3	7.1	7.4	5.4	6.5	6	5.5	11.0	4.4	6.8
12-10	11.6	12.6	17.2	13.2	9.6	13.1	12.0	10.4	10.1	6	7.3	14.2	12.1	18.1
+13	21.9	30.8	32.5	31.3	32.4	34.9	30.6	32.1	38.1	28.8	33.8	33.1	41.8	30.5
المجموع	13	20.1	22.3	20.5	19.0	23.8	18.9	18	22.1	17	21.7	22.7	28.2	22.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. مسح القوى العاملة، 2008-1999.

3-3 الأجر وساعات العمل

من ناحية أخرى، سجل معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثالث والرابع من العام 2008، ارتفاعاً بمقدار 6.3% لتبلغ 87.4 شيكل، كما وارتفع المعدل في قطاع غزة بنسبة 6.5% في حين لم تتغير معدلات الأجر اليومية بالشيكال للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات بين الربعين (أنظر جدول 15).

يبين جدول 16 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2008 يساوي 70% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و44.3% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وهو ما يعكس ظروف الطلب على العمالة الفلسطينية في هذه الأسواق الثلاث. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

جدول 15: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 1999-2008

(الأجرة بالشيكال)				
مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
1999				
الضفة الغربية	44.6	23.5	66.2	60.0
قطاع غزة	43.2	24.0	51.4	46.2
إسرائيل والمستوطنات	44.4	20.3	105.8	100.0
المجموع	44.2	22.6	75.5	69.2
2006				
الضفة الغربية	42.2	23.1	77.9	69.2
قطاع غزة	39.9	24.0	68.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	43.8	21.3	131.6	134.6
المجموع	41.7	23.1	83.3	73.1
الربع الأول/2007				
الضفة الغربية	41.9	22.2	79.4	70.0
قطاع غزة	40.6	23.5	66.9	61.5
إسرائيل والمستوطنات	44.6	20.9	128.5	130.0
المجموع	41.9	22.4	82.8	73.1
الربع الثاني/2007				
الضفة الغربية	42.4	22.3	76.9	69.2
قطاع غزة	40.4	23.5	63.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	45.9	19.4	130.9	126.9
المجموع	42.3	22.3	80.4	70.0
الربع الأول/2008				
الضفة الغربية	41.2	22.1	84.8	76.9
قطاع غزة	40.2	24.7	63.6	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.0	20.4	139.9	134.6
المجموع	41.4	22.3	91.5	76.9
الربع الثاني/2008				
الضفة الغربية	42.7	22.3	86.9	76.9
قطاع غزة	40.0	24.2	61.5	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.3	20.2	143.3	150.0
المجموع	42.5	22.3	92.8	76.9

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثالث/2008				
الضفة الغربية	42.8	22.7	82.2	71.2
قطاع غزة	43.4	24.8	57.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.5	21.1	138.0	134.6
المجموع	42.8	22.8	88.9	76.9
الربع الرابع/2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	42.7	23.0	90.6	76.9
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	42.4	22.6	91.0	76.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح القوى العاملة، 1999-2008.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

الارتفاع 72.5% و 55% و 6.6%، على التوالي. فقد شهد القطاع العام نشاطاً خلال الشهر الأخير من الربع الرابع. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فقد ارتفع عدد الإعلانات في وسط الضفة بنسبة 33%، حيث شكلت حصتها 72% من مجموع الإعلانات، وارتفع نسبة 8% في مناطق شمال الضفة، في حين انخفضت عدد الإعلانات في جنوب الضفة بنسبة 24.6%. (أنظر جدول 16).

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف الفلسطينية الرئيسية الثلاث 1,044 إعلاناً¹⁰ خلال الربع الرابع من العام 2008 بارتفاع بلغت نسبته 25% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وحدث الارتفاع في عدد الإعلانات في القطاعات الثلاثة: القطاع العام، والقطاع الخاص، وقطاع المنظمات غير الحكومية. وبلغت نسب

جدول 16: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية (الربع الثالث 2008، الربع الرابع 2008)

المجموع	الربع الرابع 2008			المجموع	الربع الثالث 2008		
	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول		تموز	آب	أيلول
564	155	212	197	529	114	208	207
88	50	18	20	51	5	31	15
392	133	121	138	253	58	103	92
1044	338	351	355	833	177	342	314
94	45	32	17	87	15	33	39
756	240	249	267	567	126	250	191
104	12	43	49	138	26	45	67
90	41	27	22	41	10	14	17
1044	338	351	355	833	177	342	314
61	22	26	13	87	11	35	41
735	224	235	276	621	120	258	243
236	88	90	58	115	40	46	29
12	4	0	8	10	6	3	1
1044	338	351	355	833	177	342	314

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

¹⁰ بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة 46 إعلاناً، وتم احتساب كل إعلان على أنه شاغر واحد فقط.

يبين الجدول 18 عدد إعلانات الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي والقطاعات، وتحافظ عدد الإعلانات لشواغر من حملة درجة البكالوريوس على مكانتها الأولى في جميع القطاعات، وقد بلغت نسبة الطلب على حملة درجة البكالوريوس 57.6% من إعلانات القطاع الخاص، و87.2% من إعلانات المنظمات غير الحكومية، و77.3% من إعلانات القطاع العام. (أنظر جدول 17).

أما في قطاع غزة، فقد تضاعف عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع من العام 2008 مقارنة بالربع السابق، وكانت الحصص الكبرى من هذا التضاعف خلال شهر كانون الأول الذي اقتصرت الإعلانات خلاله على إعلانات قطاع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الدعم الإنساني والتعليم. أما حركة القطاع الخاص فهي متوقفة تقريباً في التوظيف، بسبب الحصار الشامل الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

جدول 17: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف

اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2008

القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	المجموع
15	34	12	61
68	325	342	735
5	193	38	236
0	12	0	12
88	564	392	1044

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

والعلوم الاجتماعية بنسبة 10%، ثم الهندسة والتكنولوجيا بنسبة 8%.

وعند رصد الطلب على التخصصات العلمية، نجد أن الطلب على تخصصي الإدارة والمحاسبة هو الأعلى بنسبة بلغت 14%، يليها الطلب على تخصصات الطب

جدول 18: مقارنة عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف

اليومية الثلاث خلال العامين (2007 و2008)

القطاع والمنطقة والمستوى العلمي	2008		2007	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
القطاع الخاص	60.2	2180	61.5	2025
القطاع العام	6.1	220	5.8	191
المنظمات غير الحكومية	33.7	1222	32.7	1079
المجموع	100	3622	100	3295
شمال الضفة	12.5	451	12.3	404
وسط الضفة	67.4	2442	63.7	2099
جنوب الضفة	11.9	430	13.0	429
قطاع غزة	8.3	299	11.0	363
المجموع	100	3622	100	3295
ماجستير فأعلى	13.2	478	12.4	409
بكالوريوس	68.5	2482	66.8	2200
دبلوم	17.7	640	19.4	638
اقل من ذلك	0.6	22	1.5	48
المجموع	100	3622	100	3295

المصدر: قام المعهد بتجميعها من الصحف اليومية الثلاث (القدس، الأيام، الحياة).

* الأرقام بين قوسين أرقام سالبة.

وقد بلغت متأخرات رواتب الموظفين التي تراكمت في العام 2006 والنصف الأول من العام 2007، ما مجموعه 807 مليون دولار، بواقع 533 مليون دولار خلال العام 2006، و274 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2007. وقد استطاعت الحكومة تسديد ما قيمته 360 مليون دولار خلال النصف الثاني من العام 2007. ومع بداية العام 2008، شرعت الحكومة في تطبيق خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2008 - 2010، وبالرغم من أن الحكومة قامت بتقسيم تسديد المتأخرات على مراحل خلال فترة تطبيق هذه الخطة، إلا أن الضغوطات الاجتماعية التي واجهتها الحكومة اضطرتها إلى الإسراع في تسديد كافة المتأخرات خلال العام 2008. وقد تم تسديدها كاملاً ضمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، حيث بلغ مجموع ما تم تسديده في العام 2008 حوالي 447.3 مليون دولار. أما بخصوص المتأخرات الأخرى عدا الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والتطويرية والرأسمالية من داخل الموازنة)¹²، والتي يتضمن جزءاً منها ديون الحكومة للقطاع الخاص، فقد بلغ مجموعها التراكمي في العام 2006 حوالي 354 مليون دولار. ولقد تم تسديد 129 مليون دولار منها خلال الربع الأول من العام 2007، في حين تراكم ما مجموعه 191 مليون دولار في الأرباع الثلاثة اللاحقة من نفس العام. ومع بداية العام 2008، تم تسديد 115.1 مليون دولار على مدار العام، لتتخفف بذلك قيمة المتأخرات إلى حوالي 300.9 مليون دولار. ويعود الجزء الأكبر من هذه المتأخرات إلى هيئة التقاعد الفلسطينية، ولم يتم سداد أي جزء من هذا المبلغ.¹³

ولقد عادت مشكلة المعاشات وأطلت برأسها عندما لم تتمكن الحكومة من دفع رواتب الموظفين في شهر حزيران من العام 2008 في الموعد المحدد. نظراً لتأخير إسرائيل تمويل إيرادات المقاصة التي تجنيها نيابة عن السلطة. وعدم تمكنها من دفع الرواتب أيضاً في شهر

وفي الفترة الأخيرة، لوحظ تزايد الإعلانات لوظائف خارج البلاد، وخاصة لدول الخليج. وكما هو معروف، فإن أسواق العمالة في الخليج تساهم في استيعاب جزء من العمالة الفلسطينية، خاصة العمالة المؤهلة منها بعرضها رواتب وأجور أعلى مما هي في السوق المحلي، وهو ما يعمل على هجرة الكفاءات من السوق المحلي.

ويعرض جدول 18 العدد الإجمالي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية خلال العامين 2007 و2008، حيث نجد أن عدد الوظائف المعلن عنها قد ارتفع بشكل عام خلال سنة 2008 بنسبة 9.9% مقارنة مع العام 2007، إذ ارتفع عدد الوظائف المعلن عنها في جميع القطاعات بنسبة 13.3% في قطاع المنظمات غير الحكومية، و7.7% في القطاع الخاص، و15.2% في القطاع العام. وفيما يتعلق بالتخصصات فقد ارتفع الطلب على درجة الماجستير بنسبة 16.2%، ودرجة البكالوريوس بنسبة 12.8%. ولا يزال الوضع القائم الذي يعيشه قطاع غزة يؤثر سلباً على عدد إعلانات الوظائف الشاغرة حيث تراجعت بنسبة 17.6% مقارنة مع عام 2007.

4- تطورات المالية العامة

4-1 تطورات أوضاع المالية العامة

استطاعت حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2008، تسديد كامل الديون المتركمة من متأخرات رواتب موظفي القطاع العام، ومتأخرات موردي السلع والخدمات من القطاع الخاص. في المقابل، لم تسدد الحكومة مقتطعات رواتب الموظفين لصالح هيئة التقاعد الفلسطينية¹¹.

¹² شكلت النفقات التشغيلية ما نسبته 30% من مجموع النفقات الأخرى (باستثناء الأجور) في العام 2008، في حين شكلت النفقات التحويلية 64% من مجموع نفقات غير الأجور. أما النفقات التطويرية والرأسمالية من داخل الموازنة، فشكلت 6% فقط من المجموع.

¹³ تم تقدير المبالغ المتعلقة بالمتأخرات وسدادها بناء على حسابات فريق البحث اعتماداً على تقارير وزارة المالية.

¹¹ تم إنشاء هيئة التقاعد الفلسطينية (صندوق التأمين والمعاشات سابقاً) عام 2005 بموجب قانون التقاعد لسنة 2005 من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني لتتولى مهمتين رئيسيتين الأولى هي توفير رواتب تقاعدية للمشاركين في حال الوصول إلى سن التقاعد أو في حالة العجز الصحي والثانية هي استثمار أموال المشتركين في نظام التقاعد العام. منذ بداية العام 2002 بدأت وزارة المالية بتأخير تسديد مستحقات هيئة التقاعد، نظراً للأزمة والضائقة المالية التي واجهتها منذ ذلك الحين.

و25 مليون دولار عوائد نقدية من صندوق الاستثمار الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2008. وباستثناء البنود غير المكررة في العام 2008 (رسوم رخصة الشركة الوطنية للاتصالات في الربع الثالث، وعوائد صندوق الاستثمار في الربعين الثاني والثالث)، فإن نسبة الارتفاع في الإيرادات المحلية، وعلى الرغم من انخفاض التحصيل في قطاع غزة، بلغت حوالي 41.1% مقارنة بالعام 2008. كما بلغت نسبة الإيرادات المحلية باستثناء البنود غير المكررة في العام 2008 حوالي 102% من إجمالي المبلغ المتوقع في موازنة العام 2008، وهو ما يشير إلى أن أداء جباية وتحصيل الإيرادات المحلية في العام 2008 كان متماشياً ومتفقاً لحد كبير مع توقعات الموازنة.

بلغت إيرادات المقاصة (وفق الأساس النقدي) في الربع الرابع 193 مليون دولار منخفضة بحوالي 47.8% عن الربع الثالث. وبلغت إيرادات المقاصة في العام 2008 ما يقارب 1137 مليون دولار، متراجعة بحوالي 13.7% عن إيرادات العام 2007 رغم احتوائها في العام 2008 مبلغ 20.8 مليون دولار فوائد عن إيرادات المقاصة المجمدة لدى إسرائيل، والتي تم تحويلها بداية العام 2008. ويأتي الانخفاض في العام 2008 مقارنة بالعام السابق، نظراً لارتفاع إيرادات المقاصة في العام 2007 (وفق الأساس النقدي)، التي شملت تحويلات من إيرادات المقاصة المجمدة لدى إسرائيل. وقد كانت إسرائيل قد توقفت عن تحويل إيرادات المقاصة منذ بدء الحصار المالي على الأراضي الفلسطينية أوائل العام 2006، ثم عادت واستأنفت تحويلها في النصف الثاني من العام 2007. أما عوائد المقاصة (وفق أساس الالتزام)، فقد ارتفعت في العام 2008 بحوالي 25% مقارنة بالعام 2007.

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الرابع من العام 2008 حوالي 314.4 مليون دولار (شكلت الإيرادات المحلية منها 39%، وإيرادات المقاصة 61%)، منخفضاً بحوالي 45.7% عن الربع الثالث من العام 2008. وبلغت الوديات الضريبية للربع 11.5 مليون دولار، ليبلغ إجمالي صافي الإيرادات 302.9 مليون دولار. أما إجمالي الإيرادات للعام 2008، فقد بلغت 1896.1 مليون

كانون ثاني من العام 2009، الأمر الذي اضطرها إلى اللجوء للاقتراض من البنوك المحلية (45 مليون دولار)، حتى تمكنت من دفع أجور الموظفين متأخرة مدة أسبوعين. ويعود السبب لتأخير صرفها نظراً لإنخفاض تحويلات المانحين في الربع الرابع من العام 2008 وبداية العام 2009 بشكل ملحوظ.

4-2 تطورات الأداء المالي

4-2-1 الإيرادات

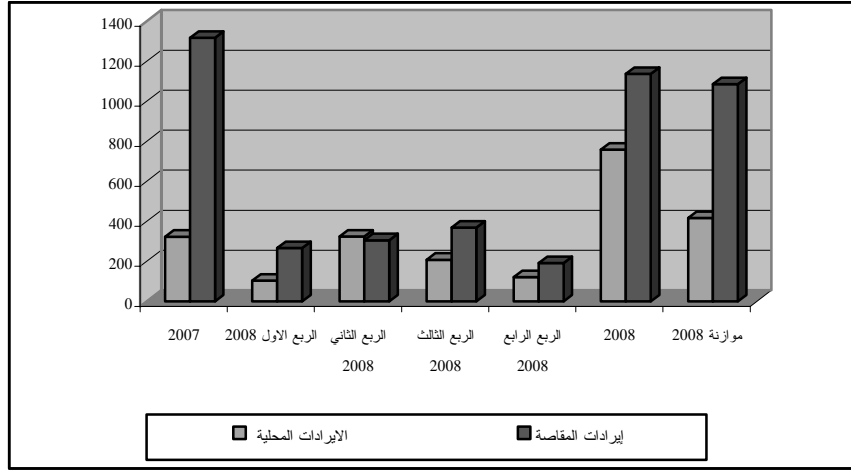
بلغت الإيرادات المحلية في الربع الرابع من العام 2008 حوالي 122 مليون دولار، منخفضة بحوالي 41.8% عن الربع السابق، حيث انخفضت الإيرادات غير الضريبية (المكون الثاني للإيرادات المحلية) بحوالي 58.5%. ويعود سبب التراجع الكبير في الإيرادات غير الضريبية في الربع الرابع إلى تسجيل الربع السابق ارتفاعاً استثنائياً، حيث احتوت الإيرادات غير الضريبية في ذلك الربع على بنود غير متكررة، وهي رسوم رخصة المشغل الثاني للهاتف النقال في فلسطين (الشركة الوطنية للاتصالات) والتي بلغت 79.8 مليون دولار، وعوائد نقدية من صندوق الاستثمار الفلسطيني والتي بلغت 25 مليون دولار. وبهذا، فإن التراجع الكبير في الإيرادات غير الضريبية في الربع الرابع من العام 2008 لا يمكن رده إلى التراجع في التحصيل.

وبالرغم من انخفاض الإيرادات المحلية خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة بالربعين السابقين، إلا أن العام 2008 شهد تحسناً كبيراً في مجموع الإيرادات المحلية، والتي بلغت 759.1 مليون دولار، مرتفعة بما نسبته 134.3% مقارنة بالعام 2007. ويرجع هذا الارتفاع الكبير في مجموع الإيرادات المحلية إلى التحسن في إجراءات جباية وتحصيل الإيرادات، خاصة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. وخلال العام 2008، بلغت الإيرادات الضريبية 272.8 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 35% عن العام 2007. في حين بلغت الإيرادات غير الضريبية حوالي 486.3 مليون دولار، مرتفعة بمقدار 298.6%، وكما تمت الإشارة سابقاً، يعود السبب في ذلك إلى تحصيل رسوم رخصة الشركة الوطنية للاتصالات،

وبذلك، بلغ إجمالي صافي إيرادات العام 2008 حوالي 1779.8 مليون دولار، مرتفعاً بمقدار 10.1% عن العام السابق. وشكل إجمالي صافي الإيرادات للعام 2008 ما نسبته 120% من إجمالي صافي الإيرادات المتوقعة ضمن مشروع موازنة العام 2008، والتي قدرته بـ1486 مليون دولار، ويفترض أن ينعكس التحسن في صافي الإيرادات على تقليص العجز المتوقع في موازنة العام 2008، وذلك بإفترض عدم حدوث تجاوزات لبنود الانفاق المرصودة في الموازنة.

دولار (شكلت الإيرادات المحلية منها 40%، وإيرادات المقاصة 60%)، مرتفعة بمقدار 15.5% عن ما تم تحقيقه في العام 2007، وبلغ مجموع الردييات الضريبية للعام 2008 حوالي 116.3 مليون دولار (بمعدل 9.7 مليون دولار شهرياً)، وهي أعلى بحوالي 6 أضعاف عن ما تم رصده في موازنة العام 2008، والتي بلغت 20 مليون دولار. وتعدى هذه الزيادة الى الارتفاع في ردييات الضرائب على مشتقات البترول نظراً لارتفاع اسعارها عالمياً خصوصاً الديزل، وارتفاع ردييات ضريبة القيمة المضافة للقطاع الخاص خصوصاً قطاع التصدير¹⁴.

شكل 1: تطور الإيرادات العامة لأرباع العام 2008، والعام 2007



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنققات ومصادر التمويل، كانون أول 2008.

التمويل الخارجي

السلطة الفلسطينية، وذلك وفقاً لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى، بلغ إجمالي منح دعم الموازنة للعام 2008 حوالي 1763.1 مليون دولار، بمساهمة 445.9 مليون دولار من الدول العربية (ما نسبته 25% من مجموع المنح)، في حين بلغت مساهمة الجهات الدولية الأخرى 1317.2 مليون دولار (ما نسبته 75% من مجموع المنح المقدمة). وقد تم تحويل حوالي 471 مليون دولار عبر الآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية "بيغاس"¹⁵. وهي جزء من إجمالي المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين.

بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة في الربع الرابع من العام 2008 حوالي 351 مليون دولار، منخفضاً بمقدار 26.4% عن الدعم الخارجي الذي تم تقديمه في الربع الثالث. إذ تراجع مساهمة الدول العربية في دعم الموازنة من 158 مليون دولار في الربع الثالث 2008، إلى 56 مليون دولار في الربع الرابع من نفس العام. كما تراجع المنح الدولية المقدمة في الربع الثالث من 318.1 مليون دولار، إلى 295 مليون دولار في الربع الرابع. وضمن التزام الدول المانحة بتعهدات مؤتمر باريس لدعم

¹⁴ تشكل الردييات الضريبية: (ردييات القيمة المضافة، ردييات للمنظمات المعفية من الضرائب، وردييات الضرائب على مشتقات البترول).

¹⁵ PEGASE :The European Mechanism for Support to the Palestinians.

جدول 19: تطور الإيرادات العامة للربع الرابع، والعام 2008

(مليون دولار)

البند	2007	الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	2008	موازنة 2008	نسبة التغير في موازنة 2008 عن 2007 (%)	نسبة التغير في موازنة 2008 عن 2007 (%)
الإيرادات المحلية	324	104.5	324	208.9	122	759.1	418	134.3	181.6
الإيرادات الضريبية	202	68.1	81	62.8	61	272.8	145	35	188.1
الإيرادات غير الضريبية	122	36.4	243	146.1	60.6	486.3	273	298.6	178.1
إيرادات المقاصة	1318	267.9	306	370	193	1137	1087	(13.7)	104.6
مجموع الإيرادات الجارية	1642	372.4	630.4	578.9	314.4	1896.1	1505	15.5	126
إجمالي صافي الإيرادات*	1617	334.9	587.2	554.8	302.9	1779.8	1485	10.1	119.9
منح لدعم الموازنة	1012	525.6	410.3	477.1	351	1764	1634	74.3	108
منح لدعم المشاريع التنموية	310	NA	NA	NA	NA	250	492	(19.4)	50.8
المنح والمساعدات	1322	525.6	410	477.1	351	2013.1	2126	52.3	95
مجموع الإيرادات العامة والمنح	2964	898	1041	1056	666	3659.2	3631	23.5	100.8

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون أول 2008.
* يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديتات الضريبية منها.
- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

جدول 20: هيكل المساعدات الخارجية لدعم الموازنة في العام 2008

الجهة المانحة	المبلغ (مليون دولار)	النسبة من إجمالي المنح (%)
المنح العربية	445.9	25.3
جامعة الدول العربية	0.1	0.01
الجزائر	62.9	3.6
مصر	14.6	0.8
السعودية	234.1	13.3
الإمارات المتحدة	134.2	7.6
المنح الدولية	1317.2	74.7
الصين	0.3	0.02
الاتحاد الأوروبي	180.3	10.2
آلية بيغاس	470.8	26.7
فرنسا	35.7	2
اليابان	9.5	0.5
روسيا	9.9	0.6
الولايات المتحدة الأمريكية	302.3	17.1
البنك الدولي ومن خلاله	282.9	16
منح لجهاز الإحصاء	3.5	0.2
برنامج دعم الخدمات الطارئة*	22	1.2
إجمالي المنح	1763.1	100

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون أول 2008.

* لدعم خدمات الصحة والتعليم والطاقة والمياه.

تحسن العلاقات بين الدول المانحة والحكومة الفلسطينية بعد فك الحصار المالي منتصف العام 2007. التزام الدول المانحة بتعهداتها التي قدمتها في مؤتمر باريس، حيث

ويلاحظ أن الدعم الذي تم تقديمه خلال العام 2008 قد ارتفع بمقدار 74.3% عن الدعم الذي تم تقديمه خلال العام 2007. ويعود هذا الارتفاع الكبير في الدعم إلى

البند خلال العام 2008 متماثياً مع المبلغ المرصود في الموازنة. كما بلغ بند صافي الإقراض¹⁶ خلال الربع الرابع حوالي 107.7 مليون دولار، منخفضاً بمقدار 22.2% عن الربع الثالث، نظراً لانخفاض أسعار المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً منذ بداية الربع الرابع.

بلغ إجمالي النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية للعام 2008 حوالي 3273 مليون دولار، بارتفاع 27.5% عن إجمالي النفقات الجارية للعام 2007. أما نفقات غير الأجور، والتي شكلت 32% من إجمالي النفقات العامة في العام 2008، فقد بلغت 1055 مليون دولار لنفس العام، مرتفعة بحوالي 59% عن العام السابق، وذلك بسبب زيادة النفقات التحويلية التي صرفت للعاطلين عن العمل والفقراء خلال العام 2008، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية. وبلغت فاتورة الأجور والرواتب 1770.8 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 29.3% عن العام السابق، وذلك بسبب تضمينها مدفوعات متأخرات رواتب موظفي القطاع العام، بالإضافة لارتفاع مخصصات النقل للموظفين بنسبة 50%، تماثياً مع ارتفاع تكاليف المواصلات التي ارتفعت منذ بداية العام 2008، وذلك مع وصول أسعار النفط عالمياً إلى مستويات قياسية خلال العام. ويجدر بالملاحظة أن فاتورة الأجور والرواتب وفق أساس الالتزام قد ارتفعت بحوالي 13% في العام 2008 عن العام 2007 رغم الجهود التي بذلت للحد من تناميها، بالحد من التعيينات، وتجميد زيادات وعلاوات الأجور (شكل بند الأجور والرواتب 54% من إجمالي النفقات للعام 2008).

وترجع بند صافي الإقراض إلى 446.9 مليون دولار في العام 2008، منخفضاً بحوالي 16.5% عن العام 2007، ويعتبر هذا التراجع في بند صافي الإقراض، الذي شكل حوالي 14% من إجمالي النفقات العامة في العام 2008، نتيجة المحاولات لضبط الإنفاق على هذا البند عن طريق الخطة التي تم تنفيذها من قبل الحكومة بالتنسيق مع

تعهد المانحون بتقديم مبلغ 7.7 مليار دولار لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008 – 2010، يتم تقديمها على مدار ثلاث سنوات، ويتجاوز هذا المبلغ ما طلبته السلطة والمقدر بـ 5.6 مليار دولار. إضافة إلى التزام ويلاحظ أيضاً أن الدعم للعام 2008 قد تجاوز توقعات الموازنة البالغة 1634 مليون دولار. ولقد مكّن هذا الدعم المتزايد السلطة من تسديد المتأخرات المتراكمة عليها. ولكن يبقى اعتماد موازنة الحكومة على المساعدات الخارجية لتأبئة احتياجاتها المالية أمراً مؤرقاً نظراً لأن المساعدات بطبيعتها تتصف بعدم الاستمرارية، ووصولها يعتمد على المناخ السياسي العام والموقف الدولي من السلطة الوطنية الفلسطينية. وبذلك، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها طويلاً في ردم الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات المحلية.

4-2-2 النفقات

بلغ إجمالي النفقات الجارية في الربع الرابع من العام 2008 حوالي 618 مليون دولار، منخفضاً بحوالي 42% عن ما تم إنفاقه في الربع الثالث، وذلك بانخفاض فاتورة الأجور والرواتب بـ 54.4%. حيث بلغت 262.2 مليون دولار خلال الربع الرابع. يعزى هذا الانخفاض في فاتورة الأجور والرواتب إلى تضمينها خلال الربع الرابع رواتب موظفي القطاع العام عن شهري تشرين ثاني وكانون أول فقط، حيث تم دفع فاتورة شهر تشرين أول خلال شهر أيلول وتسجيلها على فاتورة الربع الثالث، بالإضافة إلى التراجع في دفع متأخرات رواتب موظفي القطاع العام خلال الربع الرابع للعام 2008، إذ تم الانتهاء من دفع هذه المتأخرات في نهاية الشهر الثاني من الربع (نهاية تشرين ثاني). وبالإضافة إلى انخفاض فاتورة الأجور والرواتب خلال الربع الرابع، انخفضت نفقات غير الأجور بحوالي 29.1% لتبلغ 248.1 مليون دولار، لكنها بقيت أعلى من مستوياتها في الربعين الأول والثاني. وقد كان بند نفقات غير الأجور قد ارتفع بشكل ملحوظ في الربع الثالث نظراً لارتفاع النفقات التشغيلية، وارتفاع النفقات التحويلية التي تم صرفها للعاطلين عن العمل والفقراء. ومن الممكن أن يكون السبب في إنخفاض الإنفاق على هذا البند في الربع الرابع، تقنين الحكومة من الإنفاق عليه رغبة منها في إبقاء مجموع ما تم إنفاقه على

¹⁶ يشمل صافي الإقراض، وصافي الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية، وصافي الإقراض المخصوم من إيرادات المقاصة بسند تكاليف فواتير كهرباء هيئات الحكم المحلي وتكاليف المحروقات لشركة كهرباء غزة، والخسائر المرتبطة بتسويق البترول ومشتقاته.

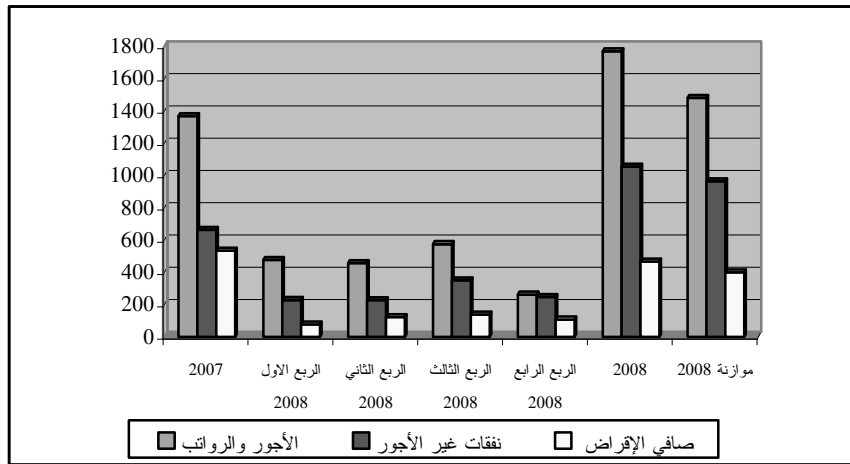
العامّة يؤدي إلى استمرار النقص في الانفاق على الخدمات الأساسية، وبالتالي تدني كفاءة تلك الخدمات العامّة، خاصة في مجال الصحة والتعليم (أنظر شكل 2).

بلغت النفقات التطويرية للعام 2008، والتي يتم تمويلها بالكامل من الدول المانحة والمؤسسات الإقليمية والدولية، حوالي 250 مليون دولار، منها 60 مليون دولار تم إنفاقها على المشاريع التطويرية صغيرة الحجم، حيث انخفضت النفقات التطويرية بمقدار 19.4% عن العام 2007، وبلغت حوالي نصف ما رصد لها في الموازنة، والذي تم تقديره وفق موازنة 2008 بـ 492 مليون دولار، ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في قيمة المشاريع التنموية التي تم تنفيذها مقارنة بالمبالغ التي تم التعمّد بها، وخصوصاً للمشاريع كبيرة الحجم في مجال البنية التحتية التي تم تأجيلها جراء القيود الاسرائيلية المفروضة على تنفيذها.

هيئات الحكم المحلي، إذ اشترطت على المواطنين ضرورة إحضار براءة ذمة من الهيئات المحلية، ومن شركات توزيع الكهرباء تثبت عدم تراكم أي ديون لصالحها، من أجل الحصول على الخدمات الحكومية المختلفة. إلا أن بند صافي الإقراض تجاوز المبلغ المرصود في الموازنة بحوالي 45 مليون دولار. إن تجاوز بند إجمالي النفقات وصافي الإقراض المبالغ المخصصة لهما في الموازنة بـ 428 مليون دولار، من شأنه أن يزيد من عجز الميزانية للعام 2008.

استمرت حالة عدم التوازن بين مكونات إجمالي النفقات العامّة (وفق أساس الالتزام) في العام 2008، حيث بقيت نفقات الأجور في العام 2008 قريبة جداً من مستواها في العام 2007، وشكلت أكثر من نصف إجمالي النفقات (50.4%) في العام 2008، في حين ارتفعت نسبة نفقات غير الأجور من 28.5% إلى 34.2%، نظراً لانخفاض نسبة صافي الإقراض من 21% إلى 15.5%. إن استمرار حالة عدم التوازن بين مكونات إجمالي النفقات

شكل 2: تطور النفقات العامّة لأرباع العام 2008، والعام 2007



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون أول 2008.

4-2-3 الفائض (العجز)

الجاري حوالي 315.1 مليون دولار. إلا أن الدعم الخارجي لدعم الموازنة بلغ 351، مما حقق فائضاً في رصيد الموازنة في الربع الرابع من العام 2008 بمقدار 36 مليون دولار، تم دفع 13 مليون منها لسداد ديون البنوك المحلية.

مع الانخفاض في إجمالي صافي الإيرادات في الربع الرابع من العام 2008 (302.9 مليون دولار)، وانخفاض إجمالي النفقات وصافي الإقراض وبقائها أعلى من الإيرادات (618 مليون دولار)، فقد بلغ عجز الموازنة

نفقات الحكومة في محاولة للوصول إلى استقرار مالي، تم اتخاذ بعض التدابير بشأن تقليص حجم بند صافي الإقراض، من خلال تحسين إجراءات جباية فواتير المنافع والخدمات، بالتعاون مع هيئات الحكم المحلي لطلب شهادة براءة ذمة من المواطنين كشرط ضروري من أجل الاستفادة من الخدمات العامة المختلفة.

وعلى صعيد آخر، ما زالت الحكومة ملتزمة ضمن أهدافها في خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، بالعمل على تقليل عدد موظفي القطاع العام الذي بلغ حوالي 141 ألف موظف (59 ألف منهم في أجهزة الأمن)، وذلك بالحد من التعيينات الجديدة وتجميد الزيادات والعلاوات. ومما لا شك فيه، أن هناك مجال لتخفيض عدد الموظفين على نطاق أكبر، إلا أن ظروف الوضع الاقتصادي الصعب تحتم أن تتم هذه العملية بحذر وبشكل تدريجي.

أما بخصوص عملية إعداد موازنة العام 2009، فقد تم توزيع بلاغ الموازنة في شهر تموز من العام 2008 على كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، لإعداد الموازنات الخاصة بها، وتحديد أهدافها واستراتيجياتها بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية، ووفق خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، وتحديد مشاريعها التطويرية ضمن البرامج الثلاثين المكونة لخطة الإصلاح والتنمية.

وبالنظر إلى الأداء المالي في العام 2008، فإن ارتفاع إجمالي النفقات بشكل أكبر من ارتفاع صافي الإيرادات، (شكلت الإيرادات 54% من النفقات فقط)، أدى إلى تحقيق الرصيد الجاري عجزاً بقيمة 1493.2 مليون دولار. وتم تمويل العجز الجاري من خلال الدعم الخارجي الذي بلغ في العام 2008 حوالي 1763 مليون دولار، مما حقق فائضاً بمقدار 270.8 مليون دولار في رصيد الموازنة، تم دفع 226.6 مليون دولار منها لسداد ديون البنوك المحلية (أنظر جدول 21).

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، أن الحكومة تمكنت خلال العام 2008، وفي سياق تطبيقها لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى، من إصلاح بعض الخلل الذي اكتنف الهيكل المؤسسي. وبدأت العمل على إعادة بناء نظام إدارة المالية العامة، بهدف إرساء معايير المساءلة والشفافية لتحقيق الاستقرار المالي، حيث تم إنشاء دائرة المحاسب العام، وتم إعادة هيكلة وزارة المالية، وإنشاء دائرة للموازنة العامة في الضفة الغربية، وإنشاء دائرة لإدارة الدين العام، بالإضافة إلى بدء العمل بنظام محاسبي جديد، وهو نظام محوسب يهدف إلى تسوية بيانات التحويلات المصرفية مع تدفقات الإيرادات والنفقات، وقد تم ربط عشر وزارات به حتى الآن، وما زال العمل جارياً لربط بقية الوزارات به. كما تم إنشاء نظام لإدارة المعلومات تمكنت بواسطته وزارة المالية من نشر تقارير شهرية عن عملياتها المالية. ولتقليل تنامي

جدول 21: تطور النفقات العامة للربع الرابع وللعام 2008

(مليون دولار)

البند	2007	الربع			الربع			نسبة التغير في موازنة 2008	2008 من الموازنة (%)
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	2008	2008		
الأجور والرواتب	1369	476.5	456.7	575.4	262.2	1770.8	1481	29.3	119.6
نفقات غير الأجور	663	228.8	228	350.1	248.1	1055	964	59.1	109.4
صافي الإقراض	535	77.5	123.3	138.4	107.7	446.9	400	(16.5)	111.7
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	2567	783	808	1064	618	3273	2845	27.5	115
النفقات التطويرية	310	NA	NA	NA	NA	250	492	(19.4)	50.8

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون أول 2008. - الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

ويقتضي القانون ان يصادق المجلس التشريعي عليها، إلا أنه وبسبب تعطله، سيتم إقرارها بقانون من قبل رئيس السلطة الوطنية.

وما زالت موازنة العام 2009 التي بلغت 3,283 مليون دولار، وبلغ العجز فيها قبل التمويل الخارجي 1,653 مليون دولار، في انتظار موافقة رئيس السلطة الفلسطينية عليها بعد أن تم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء،

5- التطورات المصرفية¹⁷

- ✧ ارتفاع الرصيد الإجمالي القائم من التسهيلات الائتمانية بنحو 1.2%، إلى 1830 مليون دولار، وصافي التسهيلات الممنوحة بنسبة 1.4%، إلى 1714 مليون دولار.
- ✧ تراجع حجم التعامل في محفظة الأوراق المالية بنحو 1.5%، إلى 203 مليون دولار، إضافة إلى تراجع حجم النشاط الاستثماري في الشركات التابعة والشقيقة بنحو 19.1%، إلى 140 مليون دولار.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية بنسبة 2.4%، إلى 3279 مليون دولار.
- ✧ ارتفاع عدد الشيكات المعادة بنسبة 14.8% من حيث العدد، وبنحو 10.6% من حيث القيمة.
- ✧ تراجع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 0.2%، إلى 7636 مليون دولار.

5-1 السيولة المحلية

تباين تأثير محددات السيولة المحلية¹⁸ على وضع السيولة والضغط التضخمي في الأراضي الفلسطينية، وفي الربع الرابع من العام 2008، مارست هذه العوامل المختلفة آثاراً انكماشية على وضع السيولة المحلية بتراجعها بنحو 1.3%، وانخفاضها إلى 5250.7 مليون دولار. وبالرغم من أن البيئة الاقتصادية الفلسطينية شهدت تراجعاً تدريجياً في الضغوط التضخمية خلال الربع الرابع، جراء التراجع التدريجي العالمي في أسعار المحروقات والمواد الأولية والغذائية، إلا أنها شهدت في المقابل مزيداً من القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور، خاصة في قطاع غزة، من جراء الحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل في شهر كانون الأول، والتي ستعكس آثارها السلبية في وقت لاحق على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- ✧ أما تباين تأثير محددات السيولة فقد تمثل فيما يلي:
- ✧ تركت الموجودات الأجنبية الصافية¹⁹ آثاراً توسعية طفيفة على وضع السيولة، جراء ارتفاعها بنسبة

عانت الأراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة، خلال الربع الرابع من عام 2008 من صعوبات جمّة جراء تزايد القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور، والنقص في النقد السائل، مما زاد من صعوبة وضع الأسر الفلسطينية في محاولاتها تأمين احتياجاتها اليومية الأساسية. ناهيك عن النتائج الخطيرة للحرب المدمرة التي شنها الجانب الإسرائيلي في شهر كانون الأول على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وعلى قطاع غزة بشكل خاص. ونظراً لكون الجهاز المصرفي جزء من المنظومة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، يؤثر ويتأثر بما يحدث فيها بشكل إيجابي أو سلبي، فقد أدت هذه الصعوبات إلى تراجع طفيف في أدائه المقاس بالموجودات الإجمالية، إلا أن هذا التراجع لم يمنع المصارف من مواصلة العمل على دعم وتعزيز قاعدتها المالية لتصبح أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، الأمر الذي يزيد من الثقة بهذا القطاع ويعزز من سلامته.

وعلى مستوى الأنشطة الرئيسية، فقد طرأ تحسن نسبي في النشاط التمويلي، وأتاح مزيداً من الفرص التمويلية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فارتفع الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة، سواء كان ذلك بالإجمالي أو بالصافي، قابله تراجع موسمي طفيف في الودائع غير المصرفية. ومن ناحية أخرى، لم يكن الجهاز المصرفي الفلسطيني بمنأى عن المخاطر الأخرى التي تسببت فيها هذه الصعوبات، كمخاطر التشغيل، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، والديون المتعثرة والمتأخرة الأداء، وغيرها. ويمكن إبراز أهم التطورات المصرفية الموسمية في الربع الرابع من عام 2008 قياساً على الربع الثالث على النحو التالي:

- ✧ تراجع الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) بنسبة 0.5%، إلى 5847 مليون دولار.
- ✧ ارتفاع حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنحو 4.8%، إلى 857 مليون دولار.

¹⁷ البيانات الإحصائية الواردة في سياق هذه التقرير لا تزال بيانات أولية قابلة للتغيير.

متأثرة إلى وجه التحديد بتراجع صافي الائتمان الحكومي، نظراً لتراجع حجم تسهلاته بنحو 2.0%، مقابل ارتفاع حجم ودائعه بنحو 7.2%، الأمر الذي تمخض عنه تأثير سلبي على وضع السيولة بنحو 38.2%، قابلها تأثير توسعي محدود بنسبة 0.5% للائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى، ومن ضمنها القطاع الخاص.

✧ ترك بند صافي البنود الأخرى²¹ آثاراً توسعية على وضع السيولة المحلية، أثر ارتفاعه بنحو 1.3%، جراء زيادة رأسمال المصارف ضمن إجراءاتها التحوطية للتعامل مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وامتنالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص.

0.3%، لتصل إلى 4738.6 مليون دولار، متأثرة بتحويلات العاملين والتحويلات الجارية بدون مقابل التي حصل عليها كل من القطاع العام والخاص على حد سواء (وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات). فالبيانات الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية، تشير إلى أن حجم المنح والمساعدات التي حصل عليها القطاع العام قد تجاوزت الملياري دولار خلال عام 2008، منها حوالي 351 مليون دولار في الربع الرابع²⁰، يضاف إليها المساعدات التي حصلت عليها القطاعات الأخرى غير الحكومية.

✧ كان لصافي الأصول المحلية (صافي الائتمان المحلي) تأثير انكماشى على وضع السيولة، بتراجعها بنحو 2.7%، وانخفاضها إلى 1367.5 مليون دولار،

جدول 22: وضع السيولة المحلية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008			
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
صافي الأصول الأجنبية	2864.1	4008.8	4246.4	4395.5	4724.7	4738.6
صافي الأصول المحلية	1593.2	1416.2	1485.0	1458.2	1405.5	1367.5
صافي المطالبات على القطاع العام	181.6	75.3	126.9	155.4	116.1	71.6
المطالبات على القطاع الخاص	1411.6	1340.9	1358.1	1302.8	1289.4	1295.7
صافي البنود الأخرى	(607.2)	(784.8)	(807.2)	(743.0)	(808.1)	(855.4)
النقود الإيداعية	3850.1	4640.2	4924.2	5110.7	5322.1	5250.7

المصدر: المسح النقدي، النشرة الإحصائية الشهرية، سلطة النقد الفلسطينية.

2-5 تطورات القطاع المصرفي

من الموجودات والمطلوبات، وتحديدًا بند الودائع غير المصرفية التي تستحوذ على ما يزيد على ثلاثة أرباع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، وبند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف التي تستحوذ على أكثر من 60% من إجمالي مطلوبات هذا الجهاز.

أشارت بيانات الميزانيات المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني إلى حدوث تراجع موسمي طفيف في إجمالي موجودات هذا الجهاز بنسبة 0.2%، لتتخفض إلى 7635.8 مليون دولار. متأثراً بالتغيرات التي سببتها عوامل وأسباب موسمية طرأت على البنود الرئيسة لكل

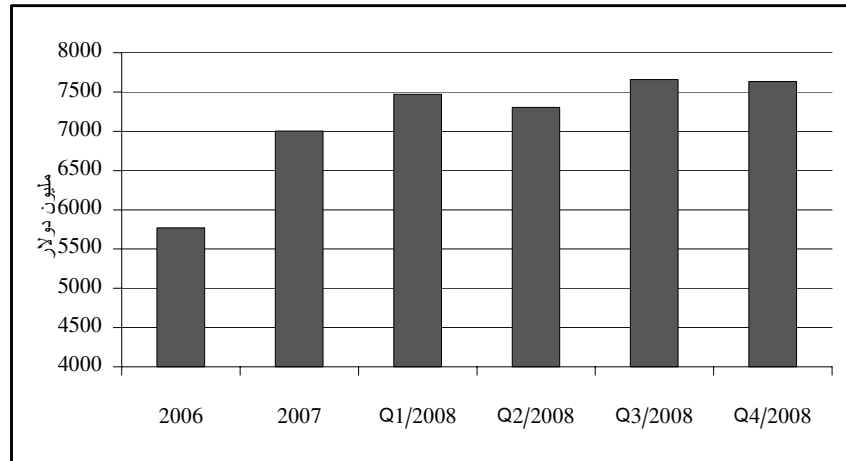
¹⁸ تتمثل محددات السيولة في صافي الموجودات الأجنبية (Net Foreign Assets)، وصافي الائتمان المحلي (Net Domestic Assets)، وصافي البنود الأخرى (Other Assets Net).

¹⁹ تشمل هذه الموجودات في جانب الأصول كلاً من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى المصارف في الخارج، ومحفظة الأوراق المالية الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، والاستثمار الخارجي، والقبولات المصرفية القابلة للدفع من قبل البنوك الأخرى خارج فلسطين. وفي جانب الخصوم كلاً من أرصدة المصارف خارج فلسطين، وودائع غير المقيمين، وأدوات الدين الخارجي، والقبولات المقبولة للدفع للمصارف الأخرى خارج فلسطين.

²⁰ أنظر البيانات المالية الشهرية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية www.mof.gov.ps.

²¹ يتضمن هذا البند جميع العناصر التي لم يتم إدراجها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما فيها الأصول الثابتة والأصول الأخرى، ورأس المال، والمخصصات، والمطلوبات الأخرى.

شكل 3: تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية



المصدر: تقرير البيانات الشهري (Call Report)، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

أصابها في الربع الثالث تحت تأثير الوضع الصعب للسيولة في قطاع غزة الناجم عن الصعوبات التي تواجهها عملية إدخال النقد إلى القطاع بسبب الحصار الاسرائيلي. كما بقيت الودائع غير المصرفية، وحقوق الملكية تسيطر على ما يزيد على 87% من إجمالي المطلوبات (76.6% لودائع الجمهور، و11.2% لحقوق الملكية)، خاصة وأن المصارف واصلت تدعيم وتعزيز قاعدتها المالية بزيادة رأسمالها المدفوع استجابة لتعليمات سلطة النقد النافذة.

غير أن هذه التطورات لم تُحدث تغيرات جوهرية في البنود الرئيسية لكل من الموجودات والمطلوبات، التي حافظت على استقرارها النسبي واتجاهها العام، فبقيت بنود الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، والنقدية، مهيمنة باستحوادها على نحو 90% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي (61.2% للأرصدة، و24% للتسهيلات الائتمانية، والنقدية 4.5%). وقد استعادت الارصدة النقدية لدى المصارف وضعها النسبي في الربع الرابع بعد التراجع الموسمي الذي

جدول 23: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني 2006-2008

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2008				2007	2006
	الربع الرابع (Q4)	الربع الثالث (Q3)	الربع الثاني (Q2)	الربع الأول (Q1)		
النقدية والمعادن الثمينة	346.2	273.9	367.5	357.3	341.4	173.3
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4675.6	4708.9	4323.2	4492.9	4186.7	3112.3
محفظة الأوراق المالية	203.0	206.2	217.9	184.4	165.0	60.9
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1829.9	1807.5	1747.2	1773.8	1705.2	1843.4
القبولات المصرفية	6.2	4.3	4.2	3.4	4.9	1.9
الاستثمارات	140.3	173.5	188.6	192.1	157.1	160.4
الأصول الثابتة	235.2	225.9	224.4	218.3	216.7	192.4
الأصول الأخرى	199.5	251.5	235.4	249.6	227.0	227.5
مجموع الأصول (الإجمالي)	7,635.8	7,651.6	7,308.3	7,471.9	7,003.9	5,769.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف	444.3	456.2	466.0	660.4	605.5	461.4
إجمالي ودائع الجمهور	5846.9	5873.6	5599.0	5424.7	5117.7	4215.9
القبولات المنفذة والقائمة	21.0	15.2	15.9	16.7	19.1	8.2
المطلوبات الأخرى	131.8	158.3	155.7	217.8	182.9	159.8
مخصص ضرائب وأخرى	335.3	331.4	320.3	389.7	376.7	329.8
حقوق الملكية	856.5	817.0	751.5	762.3	702.0	597.0
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	7,635.8	7,651.6	7,308.3	7,471.9	7,003.9	5,769.0

المصدر: تقرير البيانات الشهري (Call Report)، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

البيانات. ويرتبط هذا التراجع بشكل مباشر بتصاعد حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، ومن المعروف أنه في حالات الأزمات وارتفاع درجة عدم اليقين فإن الجمهور يلجأ إلى تفضيل النقد السائل (Cash Money) على سواه. وقد تراجع حجم الودائع غير المصرفية في قطاع غزة بنحو 5.5%، لتتخفف إلى 891.2 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 15.2% من إجمالي ودائع العملاء، جراء تراجع ودائع كل من القطاع العام والخاص على حد سواء. وعلى العكس من ذلك شهدت الودائع غير المصرفية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنحو 0.5%، وبذلك أصبحت تستحوذ على 84.8% من إجمالي الودائع غير المصرفية، بقيمة 4955.7 مليون دولار، جراء التزايد الملحوظ في ودائع القطاع العام الذي ارتفعت بنحو 7.2%، ليصل مجموعها إلى 595 مليون دولار (منها 11.4% في قطاع غزة)، أو ما نسبته 10.2% من إجمالي الودائع غير المصرفية. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتزايد ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 7.8%، وودائع السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية بنسبة 5%. وبشكل عام يرتبط جزء كبير من التغيرات في ودائع القطاع العام بتطورات إيرادات المقاصة مع إسرائيل، والمساعدات الرسمية من قبل الدول المانحة. ويذكر في هذا الشأن أن السلطة الوطنية قد حصلت خلال الربع الرابع على حوالي 193 مليون دولار كإيرادات مقاصة، و351 مليون دولار كمنح ومساعدات خارجية (وفق الأساس النقدي) لدعم الموازنة وتسديد فاتورة أجور ورواتب موظفي القطاع العام ومتأخراتهم وبعض متأخرات القطاع الخاص.

وفي المقابل، ورغم تراجع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1.2%، لتتخفف إلى 5251.9 مليون دولار، إلا أنها لا تزال تستحوذ على 89.8% من إجمالي الودائع غير المصرفية، تعود في معظمها إلى القطاع الخاص المقيم، وبقيمة 5121 مليون دولار. وتتوزع ما بين ودائع للأفراد بنسبة 89.5%، وللشركات بنسبة 9.9%، وللمؤسسات غير الربحية بنسبة 0.6%.

الوسيطي من 1.3270 دولار لكل يورو في نهاية الربع الثالث، إلى 1.3688 دولار لكل يورو في نهاية الربع الرابع.

كما تميز الربع الرابع بتزايد الأهمية النسبية للتوظيفات الداخلية على حساب التوظيفات الخارجية، فارتفعت أهمية ما احتفظت به المصارف على شكل نقد وأرصدة داخل الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 22.8% من إجمالي موجوداتها، مقارنة مع 21.2% في الربع الثالث، إلى جانب ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية إلى 24%، مقارنة مع 23.6%. وفي مقابل تراجع الأهمية النسبية لكل من الأرصدة خارج فلسطين إلى 42.9%، مقارنة مع 43.9%، والاستثمارات إلى 1.8%، مقارنة مع 2.3% في الربع الثالث.

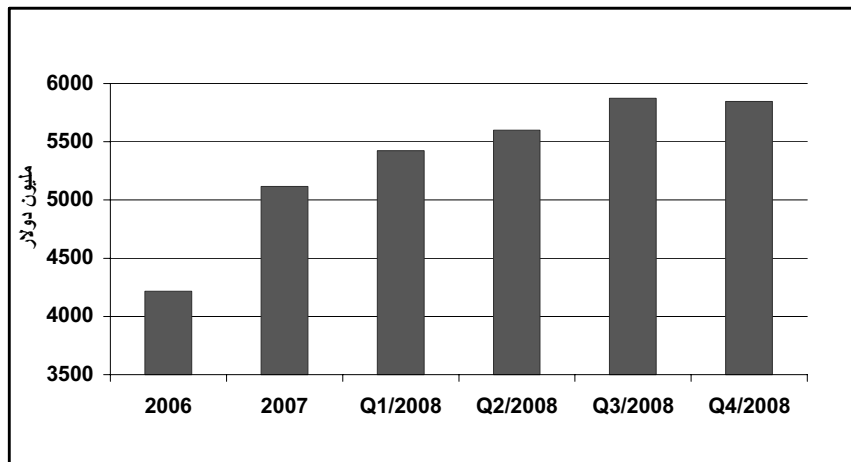
وحظيت هيكلية العملات المختلفة التي تتكون منها موجودات ومطلوبات المصارف بدرجة كبيرة من التوافق، الكفيلة بإبعاد الجهاز المصرفي عن مخاطر عدم توافق العملات. فالدولار الأمريكي سيطر على نحو 46.7% من إجمالي الموجودات، مقابل 47.6% من إجمالي المطلوبات، والسدينار الأردني استحوذ على 29.7% من إجمالي الموجودات، مقابل 28.9% من إجمالي المطلوبات، والشيك الإسرائيلي على 18.4% من إجمالي الموجودات، مقابل 18.3% من إجمالي المطلوبات، والعملات الأخرى على نحو 5.2% في كل من الموجودات والمطلوبات على التوالي.

5-2-1 الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور)

تشكل الودائع غير المصرفية أهم مصدر للأموال المتاحة للمصارف، باستحواذها على 76.6% من إجمالي مصادر الأموال، واتسامها بنوع من الثبات النسبي. فالتراجع فيها لم تتعد نسبته 0.5% قياساً مع الربع الثالث وبنحو 27 مليون دولار، والذي جاء على خلفية تراجع ودائع الجمهور في قطاع غزة على وجه التحديد، إلى جانب تقلبات أسعار صرف العملات المختلفة، وخصوصاً الدولار الأمريكي²²، كونه العملة المستعملة في إعداد

²² تشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد، إلى تحسن سعر صرف الدولار خلال الربع الرابع بنحو 8.2% مقابل الشيك الإسرائيلي، حيث ارتفع السعر الوسيط من 3.5376 شيكل لكل دولار في نهاية الربع الثالث، إلى نحو 3.8276 شيكل لكل دولار في نهاية الربع الرابع. مقابل تراجع سعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي بنحو 3.1%، جراء ارتفاع السعر

شكل 4: الإتجاه العام للودائع غير المصرفية 2006-2008



المصدر: تقرير البيانات الشهري (Call Report)، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

تحقيق بعض المكاسب من خلال الاستفادة من عائدات الفوائد عليها. فالبيانات تشير إلى ارتفاع الودائع طويلة الأجل (ودائع لأجل) المربوطة بمستوى معين من الفائدة بنحو 2.8%، لتستحوذ على 41% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم، مقابل تراجع كل من ودائع التوفير بنحو 4.9%، لتشكل 23.8% منها، والودائع الجارية بنحو 0.9%، لتشكل ما نسبته 35.2% من ودائع القطاع الخاص المقيم.

وترتبط التغيرات فيها بالتغيرات التي تطرأ على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وخاصة بند التحويلات الجارية بدون مقابل، أي المساعدات التي يحصل عليها الفلسطينيون المقيمين من ذويهم وأقربائهم في الخارج لمساعدتهم في التغلب على ظروف حياتهم الصعبة. وتأخذ في الغالب اتجاهاً تصاعدياً كلما زادت صعوبة الأوضاع، خاصة وأنها تستخدم (كلياً أو جزئياً) لتسيير أمور حياتهم وتلبية احتياجاتهم اليومية، إلى جانب

جدول 24: توزيع الودائع غير المصرفية

(مليون دولار)

2008				2007	2006	بيان الميزانية
الربع الرابع (Q4)	الربع الثالث (Q3)	الربع الثاني (Q2)	الربع الأول (Q1)			
حسب التوزيع الجغرافي						
4955.7	4930.4	4672.6	4516.3	4237.6	3299.3	الضفة الغربية
891.2	943.2	926.4	908.4	880.1	916.6	قطاع غزة
حسب الجهة المودعة						
595.0	555.3	501.7	532.7	505.3	376.4	قطاع عام
5121.0	5198.1	4970.6	4776.8	4495.5	3749.2	قطاع خاص مقيم
130.9	120.2	126.7	115.2	116.9	90.3	قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع الوديعة						
2059.1	2078.3	1965.2	1932.6	1792.6	1403.9	جاري تحت الطلب
1389.6	1461.3	1369.6	1280.3	1142.4	927.4	توفير
2398.2	2334.0	2264.2	2211.7	2182.7	1884.6	لأجل
حسب نوع العملة						
2600.5	2661.3	2611.2	2655.2	2637.0	2316.2	دولار أمريكي
1588.0	1563.8	1445.3	1341.7	1261.4	1078.8	دينار أردني
1290.8	1321.4	1205.8	1106.8	916.9	603.5	شيكل إسرائيلي
367.6	336.1	336.7	321.0	302.4	217.4	عملات أخرى

المصدر: تقرير البيانات الشهري (Call Report)، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

الواحد، كما أن نحو 95% منها نقل فترة استحقاقها عن 180 يوماً، وحوالي 75% منها لا تتعد فترة استحقاقها الشهر الواحد. ومع أن الغالبية العظمى من هذه الودائع بعيدة عن مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، إما لكونها بدون فائدة أو لعدم تغير أسعار الفائدة خلال فترة استحقاقها القصيرة، إلا أنها عرضة لمخاطر الصرف، وتأثراته على قوتها الشرائية الفعلية.

5-2-2 حقوق الملكية

واصلت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية جهودها الرامية لدعم وتعزيز رأسمالها، الذي يشكل أحد مصادر التمويل، وخط الدفاع الأول أمام المخاطر. فقد أظهرت بيانات الربع الرابع ارتفاعاً في حقوق الملكية بنحو 4.8%، لتصل إلى 856.5 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 11.2% من إجمالي المطلوبات (مصادر أموالها). وجاءت هذه الزيادة من زيادة رأس المال المدفوع بحوالي 37 مليون دولار، وبنسبة 6.2% قياساً على الربع الثالث، ليصل إلى 633.3 مليون دولار، تماشياً مع تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، الفاضية برفع رأس مال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لما لذلك من أثر إيجابي على تعزيز الأمن والأمان والثقة بهذه المصارف وتدعيم موقعها في السوق المصرفي الفلسطيني، وتزايد قدرتها على مواجهة أية مخاطر محتملة أو غير محتملة. إضافة إلى تزايد الأرباح الجارية المتحققة إلى 91.5 مليون دولار، مقارنة مع 74 مليون دولار في الربع الثالث.

وباستثناء حقوق الملكية، فإن مطلوبات الجهاز المصرفي الفلسطيني تشكل نحو 88.8% من إجمالي موجوداته، آخذين بعين الاعتبار أن النسبة الباقية لا تعكس أهمية كفاية رأسمال هذه المصارف، والتي يتم في العادة احتسابها من خلال قاعدة رأس المال منسوبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وتحسب عادة للمصارف المحلية فقط (المصارف الوافدة تمثل فروعاً لمصارفها الأم في بلد المنشأ) وأن الارتفاع أو الانخفاض فيها يرتبط بقوة رأس المال المدفوع من جهة، وانخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر من جهة أخرى.

ورغم التقلبات في أسعار الصرف، إلا أن عملات الإيداع الرئيسية حافظت على اتجاهها العام، فالودائع بعملة الدولار الأمريكي لا تزال تمثل عملة الإيداع الأولى، باستحوادها على 44.5% من الودائع غير المصرفية، خاصة وأن الدولار يمثل مصدراً مهماً من مصادر الدخل في الأراضي الفلسطينية، فهو يشكل غالبية تحويلات العاملين في الخارج، ويستحوذ على جزء كبير من مساعدات الدول المانحة، كما يمثل عملة الرواتب لشريحة كبيرة من موظفي القطاع الخاص، ويعتبر عملة التعاملات طويلة الأجل كالعقود والعطاءات وبعض المشتريات من السلع المعمرة، كالسيارات والمنازل وغيرها. يليها الودائع بعملة الدينار الأردني التي تستحوذ على 27.2% من إجمالي الودائع غير المصرفية، فالدينار يتأثر سلباً أو إيجاباً بتطورات صرف الدولار، نظراً لارتباطه مع الدولار الأمريكي بنظام سعر الصرف الثابت. ولهذا يستخدمه الكثير من المواطنين في نفس استخدامات الدولار في التعاملات طويلة الأجل كالعقود والعطاءات، وبعض المشتريات من السلع المعمرة، كالسيارات والمنازل وغيرها. أما الودائع بعملة الشيكل الإسرائيلي فنستحوذ على 22.1% من إجمالي الودائع غير المصرفية، خاصة وأن الشيكل يمثل عملة الرواتب لكافة موظفي القطاع العام الفلسطيني، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، وعملة التداول اليومية في السوق الفلسطيني، إلى جانب استخدامه في تسوية بعض التعاملات مع الجانب الإسرائيلي (المستوردات من السلع والخدمات، ومقاصة الشيكل). ويذكر في هذا الشأن، أن الشيكل الإسرائيلي قد فقد ما يزيد على 8% من قيمته مقابل الدولار قياساً على الربع الثالث من العام. وشكلت ودائع العملات الأخرى ومن ضمنها اليورو نحو 6.3% من إجمالي الودائع غير المصرفية، خاصة وأن اليورو يستحوذ على جزء مهم من المساعدات القادمة من دول منطقة اليورو.

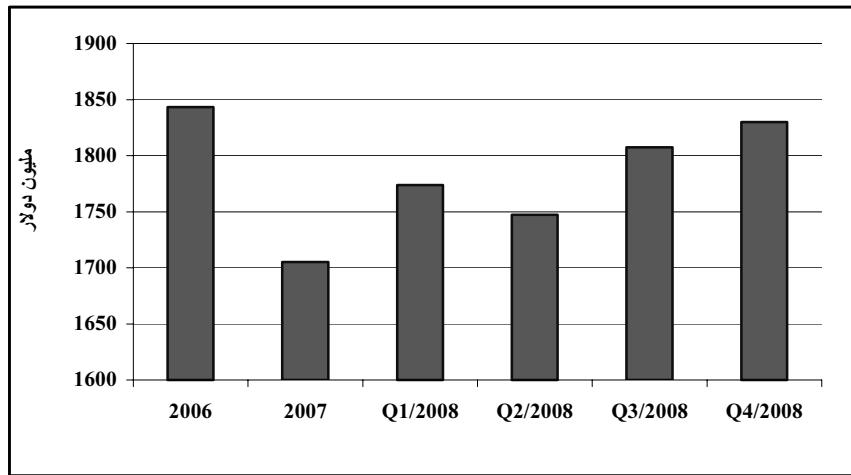
وبشكل عام، فإن نحو 34% من إجمالي الودائع غير المصرفية عبارة عن ودائع بدون فائدة، وتمثل مصدراً لأموال المصارف بتكلفة شبه معدومة، والباقي ذو تكلفة منخفضة، خاصة في ظل الانخفاض العالمي لأسعار الفائدة المدفوعة. وتندرج جميع هذه الودائع ضمن شريحة الودائع قصيرة الأجل، التي نقل فترة استحقاقها عن العام

5-2-3 نشاط الإقراض

سنوات فأكثر، والمخصصات المقابلة لها (أي استبعاد جزء من حجم الديون المتعثرة) تبقى هذه التسهيلات (التسهيلات بعد حذف جميع المخصصات) في حالة ارتفاع بنحو 1.4% قياساً على الربع الثالث (أنظر شكل 5).

تشير بيانات الربع الرابع إلى ارتفاع الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 1.2% قياساً على الربع الثالث، لتبلغ 1829.9 مليون دولار. ومع استبعاد التسهيلات المتعثرة التي مضى على تعثرها فترة ست

شكل 5: الإجهاد العام لمحفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 2006-2008



المصدر: تقرير البيانات الشهري (Call Report)، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

الممنوحة في الضفة الغربية بنحو 1.3%، ارتفع هذا الرصيد في قطاع غزة بنحو 0.4%. ومما لا شك فيه أن تفاوت نسب الارتفاع بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد ساهم في تزايد تركيز التسهيلات في الضفة الغربية، باستحوادها على 88.9% من المجموع. ويعكس هذا الوضع بوضوح تام درجة تركيز النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، واستقرارها النسبي في الضفة الغربية، خاصة في ظل السياسة الاقتصادية العامة للحكومة التي ركزت على تحفيز الطلب الداخلي من خلال زيادة الدخل والانتظام في دفع رواتب موظفي القطاع العام وعدم تراكمها، والاستتباب النسبي في الأمن بعد نشر قوات الأمن الفلسطينية في العديد من مدن الضفة الغربية. قابله معاناة القطاع من ظروف الحصار المفروض عليه وإخضاعه لعزلة تامة، تسببت في نقص السيولة وتعطيل العديد من الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وتأثير ذلك على الطلب الائتماني. ناهيك عن الآثار السلبية للحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل في كانون الأول على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتبط هذا الارتفاع في التسهيلات بواحد أو أكثر من الاعتبارات التالية. الأول، أن مخاطر البيئة الداخلية لا تقارن قياساً بمخاطر البيئة الخارجية في ظل تداعيات أزمة أسواق المال العالمية الأخذة بالتفاقم. والثاني، هو إمتثال المصارف لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، خاصة وأن السلطات الرقابية قامت في الآونة الأخيرة بمراجعة شاملة لكافة تعليماتها الرقابية في إطار تطوير تعليماتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والسياسة الرقابية التحوطية. والثالث، أنه نظراً لكون هذه الأرقام تعبر عن وضع أرصدة وليس تدفقات، فقد يكون هذا الارتفاع في جزء منه غير حقيقي ناجم عن تطورات سعر صرف العملات الرئيسية، وخصوصاً الدولار الأمريكي (عملة إعداد البيانات).

وقد حظيت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنصيب من هذا الارتفاع، وإن كان نصيب الضفة من هذا الارتفاع أكبر وله مبرراته، ففي الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة

جدول 25: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 2006-2008

(مليون دولار)

بيان الميزانية	2006	2007	2008			
			الربع الأول (Q1)	الربع الثاني (Q2)	الربع الثالث (Q3)	الربع الرابع (Q4)
حسب التوزيع الجغرافي						
الضفة الغربية	1330.0	1391.6	1460.7	1509.1	1605.8	1627.4
قطاع غزة	513.3	314.6	313.2	238.1	201.7	202.5
حسب الجهة المستفيدة						
قطاع عام	483.0	421.5	500.8	511.3	544.8	534.2
قطاع خاص مقيم	1278.8	1208.8	1191.1	1140.6	1129.6	1167.6
قطاع خاص غير مقيم	81.5	74.9	82.0	95.3	133.1	128.1
حسب نوع التسهيل						
قروض	1167.1	1077.4	1062.0	1067.1	1109.2	1112.5
جاري مدين	665.8	616.8	700.9	669.3	687.8	707.1
تمويل تأجيري	10.4	11.0	11.0	10.8	10.5	10.3
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	1317.3	1167.0	1159.5	1118.4	1163.1	1191.9
دينار أردني	196.6	186.2	173.5	151.1	146.2	147.5
شيكل إسرائيلي	315.3	336.6	419.5	463.1	483.9	474.3
عملات أخرى	14.1	14.4	21.4	14.6	14.3	16.2

المصدر: تقرير البيانات الشهري (Call Report)، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

كما حافظت الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من التسهيلات على اتساقها العام، فمع ارتفاع القروض بنحو 0.3%، تكون قد استحوذت على النصيب الأكبر بنحو 60.8% من إجمالي الرصيد القائم، تلاه الجاري مدين الذي ارتفع بنسبة 2.8%، ليشكل نحو 37.9%، في حين لم تتعد مساهمة التمويل التأجيري 0.6% من إجمالي الرصيد القائم، بعد تراجع بنحو 2.1%.

وانحصر التزايد في الرصيد القائم من التسهيلات في القطاع الخاص، الذي ارتفع رصيده بنسبة 2.6%، ليستحوذ على 70.8% من الرصيد القائم، وبقيمة 1295.7 مليون دولار، مدفوعاً بتحسين نشاط هذا القطاع، خصوصاً نشاط القطاع الخاص المقيم في الضفة الغربية، وتأثيره على تزايد الطلب الائتماني، الأمر الذي أدى إلى تزايد الرصيد القائم بنحو 4%، مقابل ارتفاع بنحو 0.5% في الرصيد الممنوح للقطاع الخاص المقيم في قطاع غزة. وقابل ذلك تراجع بنحو 3.7% في الرصيد القائم للقطاع

وتأثر هيكل العملات المختلفة التي يتشكل منها إجمالي رصيد التسهيلات بتطورات سعر الصرف، فمع تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات، أظهرت البيانات ارتفاعاً في الرصيد الممنوح بعملة الدولار الأمريكي بقيمة 28.7 مليون دولار، وبنسبة 2.5%، وارتفاع الرصيد القائم بعملة الدينار الأردني بقيمة 1.3 مليون دولار، وبنسبة 0.9% جراء ارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي، وارتفاع الرصيد الممنوح بالعملات الأخرى ومنها اليورو بحوالي 2 مليون دولار، وبنسبة 14.1%، في مقابل تراجع الرصيد الممنوح بعملة الشيكل الإسرائيلي بنحو 9.6 مليون دولار، وبنسبة 2%. ومع ذلك، لم تحدث تغيرات جوهرية في الأهمية النسبية لمختلف العملات التي حافظت على اتجاهها العام، حيث بقي الدولار عملة التسهيلات الرئيسة باستحواده على 65.1%، تلاه الشيكل بنصيب 25.9%، ثم الدينار بنسبة 8.1%، وأخيراً العملات الأخرى بنحو 0.9% من إجمالي الرصيد القائم.

ارتبط هذا النوع من المخاطر بالأزمات المالية التي عانى منها المجتمع الفلسطيني، جراء نقص السيولة وانقطاع مصادر الدخل خلال فترات سابقة. ويذكر في هذا السياق، أن حوالي 12.3% من إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية، أو حوالي 3% من إجمالي موجودات المصارف، صنفت خلال الربع الرابع على أنها قروض متأخرة الأداء ومتعثرة، متراجعة بنحو 5.6% عما كانت عليه في الربع الثالث.

5-2-4 النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية

تأثرت القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص بالبيئة الاقتصادية والسياسية العامة في الأراضي الفلسطينية، خاصة وأن غالبية استثمارات الجهاز المصرفي محلية، وأدت بدورها إلى تراجع بنحو 19.1% في المبالغ الموظفة من قبل المصارف في النشاط الاستثماري (شركات تابعة وشقيقة وحصص الأقلية) لتتخفف إلى حوالي 140.3 مليون دولار، أو ما نسبته 1.8% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة للمصارف. فقد تأثر هذا التراجع على وجه التحديد بانخفاض حجم الاستثمارات المحلية بنحو 19.8%، مقابل تراجع بنحو 4.2% في حجم الاستثمارات الخارجية، لتتخفف الاستثمارات المحلية إلى 132.9 مليون دولار، والخارجية إلى 7.4 مليون. كما تراجعت من ناحية أخرى استثمارات المصارف في محفظة الأوراق المالية بنسبة 1.5%، لينخفض حجم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى 203 مليون دولار.

5-2-5 التوظيفات الخارجية

في ظل بيئة اقتصادية محلية غير مواتية، ومناخ استثماري غير ملائم، خاصة في قطاع غزة، تكون التوظيفات الخارجية²³ إحدى الوسائل المتاحة للمصارف لتوظيف السيولة المتاحة لها، الناجمة عن كبر حجم

الخاص غير المقيم، الذي انخفض إلى 128.1 مليون دولار، والذي لا تتعد مساهمته نسبة 7% من إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات، أو 9.9% من رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. وفي المقابل، تراجع نصيب القطاع العام بنحو 1.9%، لينخفض إلى 534.2 مليون دولار، مشكلاً نحو 29.2% من إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات، متأثراً بتراجع رصيد السلطة الوطنية الفلسطينية بنحو 1.8%، مقابل تراجع رصيد السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية بنسبة 6.3%، في ظل انخفاض رصيد القروض والجاري مدين الممنوح للقطاع العام. ويعزى السبب الرئيس في هذا التراجع إلى قيام الحكومة خلال الربع الرابع بتسديد جزء إضافي من متأخرات مديونيتها لدى الجهاز المصرفي.

وعموماً، وبرغم ما تميزت به البيئة الاقتصادية من تزايد مخاطر عدم اليقين وتخوف مستمر من مزيد من التأزم للأوضاع، إلا أن المصارف نجحت في زيادة نشاطها الائتماني، وإن كان الجزء الأكبر من هذا النشاط يدرج ضمن شريحة الأنشطة قصيرة الأجل، خاصة وأن حوالي 60% من هذا النشاط لا تتعد فترة استحقاقه العام الواحد. في حين أن نحو 42% منه تقل فترة استحقاقه عن 180 يوماً، وحوالي 26% منه لا تتعد فترة استحقاقها الشهر الواحد. وفي الوقت الذي قد يكون فيه جزء غير بسيط من هذا النشاط بعيد عن بعض مخاطر تغير سعر الفائدة، فإنه غير بعيد عن المخاطر الأخرى، كمخاطر تقلب أسعار العملات وغيرها من المخاطر المتعلقة بالسيولة، الناتجة عن عدم التوافق في آجال استحقاق كل من الودائع والتسهيلات. ويضاف إلى ذلك مشكلة نقل النقد السائل إلى قطاع غزة والتي تزايدت حدتها في الربع الأخير من العام، وبانتت تهدد مصداقية المصارف والنظام المالي الفلسطيني بأكمله.

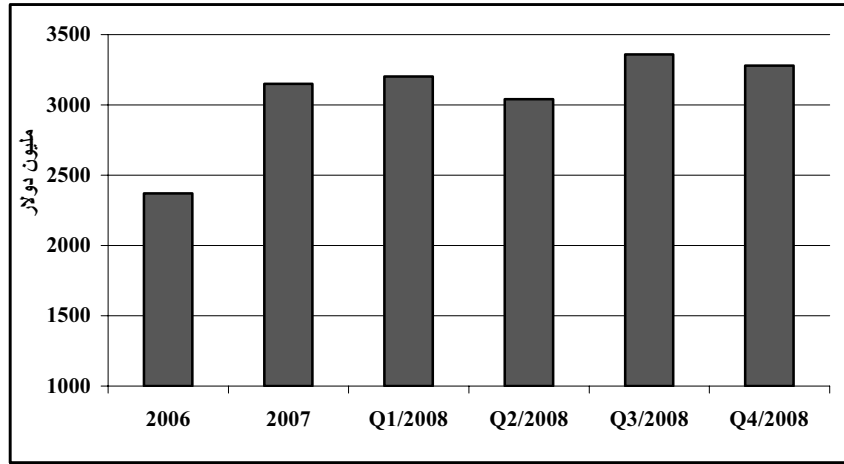
كما تواجه المصارف مخاطر القروض متأخرة الأداء والمتعثرة (القروض والجاري مدين)، والتي تعتبر مؤشراً على تزداد الأوضاع الاقتصادية، وتدفع بدورها إلى التحفظ في التوسع في الائتمان اللاحق، وتأثيراته السلبية على مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي. وعموماً

²³ تشمل التوظيفات الخارجية أرصدة، وسندات، وأسهم، وأذونات خزينة، وصكوك، وقروض التجمع البنكي وغيرها من الاستثمارات في الخارج. وقد وصل إجمالي هذه التوظيفات في عام 2007 إلى حوالي 3.5 مليار دولار، أو ما نسبته 56% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي. وتتوزع هذه التوظيفات بين أرصدة نقدية بنسبة 94% موظفة لدى مؤسسات مالية، واستثمارات في المضاربات ومرابحات السلع الدولية بنسبة 2%، واستثمارات في صكوك وسندات وأسهم شركات بنسبة 4%.

مليون دولار، رغم تراجعها بنحو 2.4% خلال الربع الرابع. واستحوذت مكاتب المصارف ذاتها خارج فلسطين على حوالي 58.1% من هذه الأرصدة، متراجعة بنحو 2.4%، في حين تم استخدام 41.9% من التوظيفات بإيداعها لدى المصارف الأخرى خارج فلسطين، متراجعة بنحو 4.5% عما كانت عليه في الربع الثالث.

الودائع غير المصرفية، قياساً على مجالات الاستخدام الأخرى المتاحة لهذه الأموال، الأمر الذي أدى بدوره إلى تزايد مستمر في الأهمية النسبية لهذه التوظيفات في موجودات الجهاز المصرفي. وتعتبر الأرصدة في الخارج أحد أبرز أوجه هذه التوظيفات، وتشكل 42.9% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة، وبقيمة 3278.6

شكل 6: الأرصدة الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية



المصدر: Call Report، رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

والثانية ممثلة بالمؤشرات الاقتصادية تدعم بشكل غير مباشر هذا التوجه، كمؤشرات توظيف الأموال المتاحة للمصارف في مختلف الأوجه والمجالات التي تخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من التغيرات التي طرأت على بعض هذه المؤشرات لا تمثل اتجاهاً عاماً لدى الجهاز المصرفي، نظراً لكونها تغيرات موسمية مؤقتة.

ويذكر في هذا الشأن أن سلطة النقد قد قامت ومنذ العام 2007 بوضع العديد من الضوابط التي تحكم التوظيفات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بتحديد سقف للتوظيف الخارجي على مستوى الدولة الواحدة، والمؤسسة الواحدة، والعملة الواحدة، وذلك لضمان تخفيض المخاطر القطرية إلى حدودها الدنيا.

5-2-6 مؤشرات أداء المصارف

وفي سياق المعايير المصرفية، فإن مؤشرات الربحية تشير إلى تزايد الأرباح الجارية المتحققة خلال الربع الرابع من عام 2008 بحوالي 17.5 مليون دولار، لتصل إلى 91.5 مليون دولار، مقارنة مع الربع الثالث. ورغم ذلك، تراجع العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROAE) من 12.8% في الربع الثالث، إلى 11.5% في الربع الرابع. كما حصل تراجع طفيف في الأرباح الجارية إلى معدل الموجودات (ROAE) من 1.4% في الربع الثالث إلى نحو 1.3% في الربع الرابع.

مما لا شك فيه أن الأداء العام للقطاع المصرفي الفلسطيني يعكس إشارات واضحة لنمو الوعي المصرفي، وتزايد الثقة بهذا القطاع، وفي إنضباطه، وتقيدته بتعليمات السلطات الرقابية. وهذا ما تظهره بعض المؤشرات المستخدمة في هذه الجزئية لقياس أداء المصارف، والتي تستند على مجموعتين من المعايير، الأولى ممثلة بالمؤشرات المصرفية، كالنشاط المصرفي والأرباح الجارية، وملاءة رأس المال، وجودة الأصول، وغيرها.

حجم التسهيلات، وما قابله من تراجع في حجم الودائع، وبالأخص ودائع العملاء، حيث ارتفع الرصيد القائم من إجمالي التسهيلات بنسبة 1.2%، وبقيمة 22.4 مليون دولار، مقابل تراجع بنحو 0.5%، وبقيمة 26.7 مليون دولار في ودائع العملاء خلال نفس الفترة.

أما النوع الثاني من المعايير الاقتصادية، فيربط التوظيفات والأرصدة الخارجية بإجمالي الودائع، بهدف توضيح درجة انفتاح وتوجه المصارف نحو الخارج، والتأثير السلبي لذلك التوجه على التنمية المحلية. وفي هذا السياق تراجعت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 57.2% في الربع الثالث من عام 2008 إلى 56.1% في الربع الرابع، كما تراجعت نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 53.1% إلى حوالي 52.1% خلال نفس الفترة. وجاء التراجع في هذه المؤشرات على خلفية التراجع في حجم التوظيفات الخارجية. ومع ذلك لا تزال هذه النسبة ضمن الحدود الواردة في تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الشأن والقاضية بأن لا تتجاوز نسبة التوظيفات الخارجية 65%²⁴ من إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية.

أما في السياق الاقتصادي، فيمكن تقييم أداء المصارف من خلال نوعين من المعايير. الأول، يرتبط بدرجة استغلال وتوظيف الودائع في مجال الائتمان ودور القطاع الخاص في هذا الجانب، نظراً لما للائتمان من أهمية في تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي هذا المجال شهد الربع الرابع ارتفاعاً في نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية (ودائع الجمهور، وسلطة النقد، والمصارف) من 28.6% في الربع الثالث إلى 29.1% في الربع الرابع. كما شهد ارتفاعاً في نسبة التسهيلات إلى الودائع غير المصرفية من 30.8% إلى 31.3%. ومع ذلك لا تزال هذه النسبة دون النسبة التي حددتها تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص (تعميم 1998/أ20) والقاضية بتحديد نسبة الائتمان إلى الودائع غير المصرفية كحد أدنى بنسبة 40%. ويعود السبب الرئيس في بقاء هذه النسبة متدنية إلى درجة المخاطر المرتفعة في الأراضي الفلسطينية. كما شهد الربع الرابع تزايداً في نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع هذا القطاع من 23.7% إلى 24.7%، وللقطاع الخاص المقيم من 21.7% إلى 22.8% خلال نفس الفترة. وجاء التحسن في هذه المؤشرات على خلفية التزايد في

جدول 26: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للأعوام 2006-2008

2008				2007	2006	مؤشر الأداء
الربع الرابع (Q4)	الربع الثالث (Q3)	الربع الثاني (Q2)	الربع الأول (Q1)			
1.4	1.4	1.5	1.1	1.0	الأرباح الجارية/ معدل الموجودات	
12.8	13.5	14.1	10.9	9.9	الأرباح الجارية/ معدل حقوق الملكية	
29.1	28.6	28.8	29.8	39.5	التسهيلات/ إجمالي الودائع	
31.3	30.8	31.2	33.3	43.7	التسهيلات/ الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)	
24.7	23.7	24.2	27.8	35.4	تسهيلات القطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	
22.8	21.7	22.9	26.9	34.1	تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ ودائع القطاع الخاص المقيم	
56.1	57.2	58.7	62.3	61.4	التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع	
52.1	53.1	50.1	55.0	50.8	الأرصدة الخارجية/ إجمالي الودائع	
76.6	76.8	76.6	73.1	73.4	ودائع العملاء/ إجمالي الموجودات	
24.0	23.6	23.9	24.3	32.0	التسهيلات الائتمانية/ إجمالي الموجودات	

المصدر: اتم احتساب النسب بالرجوع للجدول السابقة.

²⁴ اصدرت سلطة النقد تعليمات جديدة خاصة بالتوظيفات الخارجية، تقضي بخفضها من 65% من إجمالي الودائع الى 60% مع نهاية نيسان والى 55% مع نهاية شهر آب من عام 2009.

إلتزام عملية التقاص والتسويات بالعملة الأربعة (الدولار، والدينار، والشيك، واليورو).

وشهدت حركة المقاصة خلال الربع الرابع تزايداً في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بمختلف العملات المتداولة بنسبة 12.4%، ليصل عددها إلى 243,398 شيكاً (بقيمة إجمالية 609.9 مليون دولار، متراجعة بنحو 7.2% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام). ونظراً لكون حركة المقاصة، وخاصة الشيكات المعادة تعكس جزء كبير من التغيرات في النشاط الاقتصادي، وفي إشارة إلى عدم استقرار هذه الأوضاع، وترديها في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لقطاع غزة، فقد شهد الربع الرابع ارتفاعاً في عدد الشيكات المعادة (المرتجة) بالعملة المختلفة بنسبة 14.8%، ليصل عددها إلى 30,590 شيكاً (بقيمة إجمالية 51.3 مليون دولار، مرتفعة بنحو 10.6% عما كانت عليه في الربع الثالث). وبذلك تكون نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص قد ارتفعت إلى 12.6% (حوالي 8.4% من حيث القيمة) قياساً على الربع الثالث من نفس العام.

كما حدث ارتفاع في نسبة التسهيلات المباشرة إلى إجمالي الموجودات من 23.6% في الربع الثالث، إلى حوالي 24.0% في الربع الرابع، مقابل تراجع نسبة الودائع غير المصرفية إلى إجمالي الموجودات من 76.8% إلى 76.6% خلال نفس الفترة، في إشارة إلى تحسن آلية توزيع المدخرات لصالح التوظيف الداخلي على حساب التوظيف الخارجي.

5-2 نظام المدفوعات

لم تختلف كثيراً بيئة عمل نظام المدفوعات في الأراضي الفلسطينية في الربع الرابع عما كانت عليه في الربع الثالث، فعمليات التسوية لا تزال تركز في تنفيذها بدرجة أساسية على وسائل الدفع النقدي، التي تتم بثلاث عملات رئيسية (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيك الإسرائيلي)، إضافة إلى اليورو الذي بدأ استخدامه حديثاً ضمن نطاق محدود. مع وجود بعض التسويات التي تتم باستخدام بعض أدوات الدفع الأخرى الآخذة بالانتشار التدريجي، كاستخدام الشيكات، وأوامر الدفع المختلفة، كالحوالات وبطاقات الدفع ونقاط البيع. وتتولى سلطة النقد الفلسطينية إدارة غرف للمقاصة في كل من رام الله وغزة

جدول 27: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص ونسبة الشيكات

المعادة منها في الأعوام 2006-2008

السنة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد/المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد (شيك)	القيمة (مليون دولار)	العدد %	القيمة %
2006	2,331,259	5251.9	404,049	477.4	17.3	9.1
2007	2,216,184	5638.6	330,040	486.3	14.9	8.6
الربع الأول 2008/(Q1)	223,698	727.9	24,883	47.8	11.1	6.6
الربع الثاني 2008/(Q2)	241,404	790.7	25,592	48.7	10.6	6.2
الربع الثالث 2008/(Q3)	216,588	657.0	26,639	46.4	12.3	7.1
الربع الرابع 2008/(Q4)	243,398	609.9	30,590	51.3	12.6	8.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

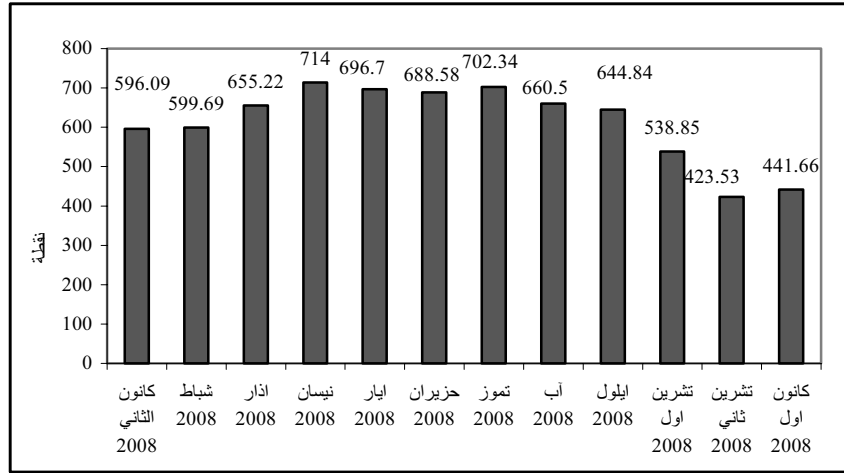
والعالمية وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني وسوق فلسطين للأوراق المالية، بالإضافة إلى للتأثير الناجم عن العدوان العسكري الإسرائيلي الأخيرة على قطاع غزة في نهاية شهر كانون أول من عام 2008.

واصل سوق فلسطين للأوراق المالية انخفاضه بشكل كبير خلال الربع الرابع من العام 2008، ويعزى هذا الانخفاض إلى الخوف النابع لدى صغار المستثمرين من الأزمة المالية العالمية وتأثر أسواق المال الإقليمية

أعمال الشركات في السنة المالية 2008 مع السنة المالية 2007، حققت 17 شركة زيادة في أرباحها خلال العام 2008 أو استطاعت تقليل خسائرها السنوية للعام 2008، فيما تراجع أداء 17 شركة، بتراجع أرباحها أو تعاضم خسائرها.

على صعيد أداء الشركات، أفصحت 35 شركة من أصل 37 شركة مدرجة عن بياناتها المالية السنوية للعام 2008 ضمن الفترة المنتهية في 2009/2/15. وتشير نتائج أعمال الشركات المدرجة للسنة المالية 2008 إلى تحقيق 24 شركة من أصل 35 شركة مفصحة أرباحاً سنوية، فيما منيت 11 شركة بخسارة سنوية. وعند مقارنة نتائج

شكل 7: مؤشر القدس حسب الشهر خلال الربع الرابع من العام 2008

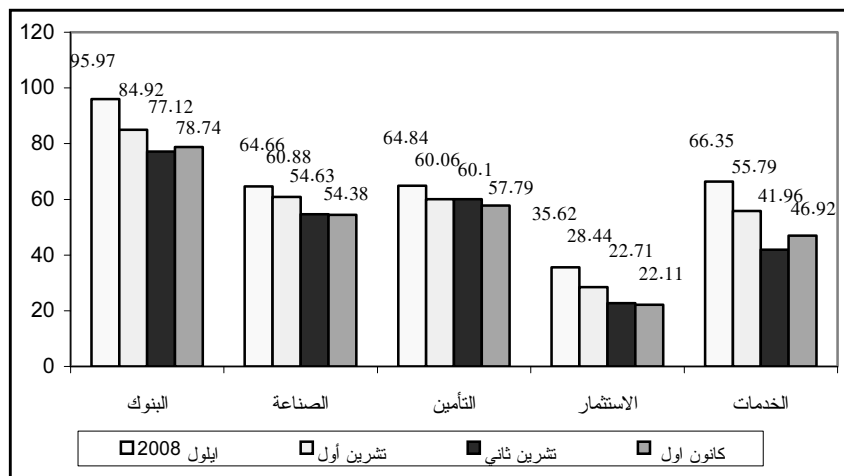


المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

أول عند مستوى 441.66 نقطة، منخفضاً بنسبة 32% على إغلاق شهر أيلول 2008 (أنظر شكل 7).

ما زال مؤشر القدس يتبع حركة الأسواق المالية والعالمية، فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية شهر كانون

شكل 8: أداء مؤشرات القطاعات خلال أشهر الربع الرابع 2008 والشهر الذي يسبقه



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

تدل المؤشرات المالية إلى انخفاض أحجام التداول بنسبة 16% في الربع الرابع من عام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه لتصل قيمة الأسهم المتداولة إلى 136.4 مليون دولار، بينما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 15.3% خلال نفس الفترة لتصل إلى 51.1 مليون سهم، وبلغت القيمة السوقية نحو 2.1 مليار دولار بانخفاض نسبته 28%. وفيما يتعلق بعدد جلسات التداول، فقد انخفضت بمقدار 8 جلسات عن الربع الثالث من عام 2008، حيث وصلت إلى 56 جلسة (أنظر جدول 28).

جاء التراجع في مؤشر القدس بهذا القدر، إثر التراجع الكبير مؤشرات جميع القطاعات (الاستثمار، الخدمات، البنوك، الصناعة، التأمين)، وخصوصاً قطاعي الخدمات والاستثمار، الناتج من التراجع الكبير في أسعار أسهم شركات جميع الشركات، حيث بلغت نسب التراجع لجميع القطاعات على التوالي (38%، 30%، 18%، 16%، 11%) في الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من العام 2008، (أنظر شكل 8).

جدول 28: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الرابع من العام 2008

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) مليون دولار	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
تشرين أول	2.5	20	538.85	58.9	18.8
تشرين ثاني	2	21	423.53	40.3	19.9
كانون أول	2.1	15	441.66	37.2	12.4
الربع الرابع 2008	2.1	56	441.66	136.4	51.1
الربع الثالث 2008	2.9	64	644.84	162	44.3

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقدرة الشرائية²⁵

اتسم الربع الرابع من العام 2008 باستقرار نسبي في أسعار المستهلك، مقارنة بالأرباع السابقة، مما ساهم في انحسار مشكلة التضخم التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني في السنة الماضية. فبينما تحققت ارتفاعات كبيرة في الربعين الثاني والثالث وواقع 3.15% و1.83% على التوالي، لم تتجاوز نسبة الارتفاع في الربع الرابع 0.19%.

وعند مقارنة بيانات العام 2008 مع نظيراتها في العام 2007 نجد أن مؤشر القدس قد أعلق مع نهاية عام 2008 عند 441.66 نقطة مقارنة مع 527.26 نقطة في نهاية عام 2007، أي انخفضت بنسبة 16.23%، وقد شهد حجم التداول خلال العام 2008 نسبة ارتفاع مقدارها 45.7% حيث وصلت قيمته 1.2 مليار دولار وفيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة فقد وصلت خلال العام 2008 لنحو 339 مليون سهم مقارنة مع 299.4 مليون سهم في نهاية 2007 أي بزيادة مقدارها 13.27%، أما بالنسبة إلى القيمة السوقية للشركات المدرجة فقد بلغت مع نهاية العام الماضي 2.5 مليار دولار مقارنة مع 2.1 مليار دولار مع نهاية 2008 أي بخسارة مقدارها 14.21%.

²⁵ قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغيير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

1-7 الأسعار

الأخرى، إذ أن استمرار التراجع في أسعار الطحين والوقود والطاقة والزيت النباتية يؤدي إلى تأثير في أسعار سلع وخدمات أخرى تعتمد عليها.

تشير إحصاءات الربع الرابع من العام 2008 إلى حدوث ارتفاع طفيف في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مقاساً بالشيكول) في الأراضي الفلسطينية، إذ ارتفع بنسبة 0.19% مقارنة مع متوسط الربع الثالث من العام 2008، وبنسبة 8.10% بالمقارنة مع متوسط الربع المناظر له من العام 2007 (أنظر جدول 29).

مع استمرار انحسار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية وتراجع أسعار النفط، استقر ارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2008. حيث انحسر الارتفاع في أسعار معظم السلع الضرورية، وبالتحديد السلع الغذائية، بالإضافة إلى أسعار الوقود. ويستحوذ الإنفاق على هذه السلع على النسبة الأكبر من دخل المواطن في سلة المستهلك الفلسطيني، حيث شهدت السلع المستوردة والمحلية الصنع انخفاضاً في أسعارها، كما أن طبيعة تلك السلع التي انخفضت أسعارها تقود إلى سلسلة من التأثيرات التراكمية في كثير من أسعار السلع

جدول 29: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية	الرقم القياسي	الفترة الزمنية
0.69		122.12	تموز 2008
0.41		122.62	أب 2008
1.28		124.19	أيلول 2008
1.83		122.98	متوسط الربع الثالث
(0.06)		124.12	تشرين أول 2008
(0.84)		123.08	تشرين ثاني 2008
(0.52)		122.44	كانون أول 2008
0.19		123.21	متوسط الربع الرابع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

والمواصلات ومجموعة المسكن ومستلزماته قد سجلت انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من العام 2008 في الأراضي الفلسطينية متأثرة بانخفاض أسعار الوقود والمحروقات، مما حد من ارتفاع الرقم القياسي (أنظر جدول 30).

من الواضح أن الانخفاض الحاصل في أسعار السلع الحيوية الرئيسية هو السبب وراء تراجع حدة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية. وعلى مستوى المجموعات، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 1.01% خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2008.

على مستوى المناطق الفلسطينية، شهدت الأسعار في باقي الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2008 انخفاضاً بمقدار 0.87% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2008، وارتفاعاً بنسبة 6.40% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2007. أما بالنسبة لقطاع غزة، تشير الأرقام القياسية إلى ارتفاع في الأسعار خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث، بينما ارتفعت الأسعار بمقدار 11.95% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. كذلك، فقد سجلت الأسعار في القدس ارتفاعاً في الربع الرابع 2008 بنسبة 0.93% مقارنة مع الربع الثالث 2008، وارتفاعاً بنسبة 6.78% مقارنة بالربع المناظر من العام 2007. يلاحظ أن مجموعة النقل

أما أسعار الأقمشة والملابس والأحذية، فقد ارتفعت بنسبة 2.77%، بينما انخفضت مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 4.72%، كما انخفضت مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 0.91% مقارنة بالربع السابق.

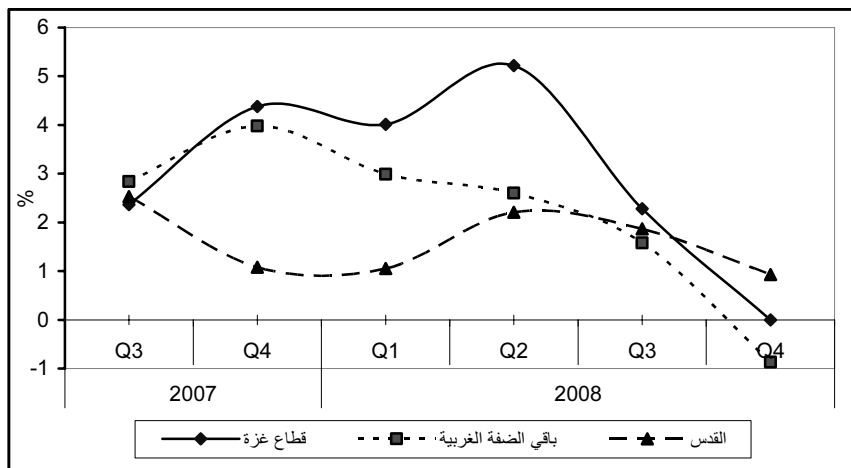
جدول 30: متوسط ارتفاع الأسعار على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية 2008 (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الرابع 2008 عن الربع الثالث 2008	نسب الربع الرابع 2008 عن الربع الرابع 2007
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.01	14.83
المشروبات الكحولية والتبغ	(0.07)	3.08
الأقمشة والملابس والأحذية	2.77	3.96
المسكن ومستلزماته	(0.91)	4.98
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.56	6.78
الخدمات الطبية	0.25	2.98
النقل والمواصلات	(4.72)	3.46
الاتصالات	0.35	(1.19)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.42	1.07
خدمات التعليم	1.05	2.62
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.05	8.89
سلع وخدمات متنوعة	0.55	1.70
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.20	8.10

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

شكل 9: معدل التضخم بالشيكيل في كل من القدس وباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الربع للعامين 2007 و2008



المصدر: حسب من قبل "ماس" بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

مقارنة مع الربع الثالث، وفي القدس انخفضت بنسبة 3.70%، كما انخفضت في قطاع غزة بنسبة 1.46% خلال نفس الفترة. كذلك سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته انخفاضاً في قطاع غزة بنسبة 1.72%، خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2008، وفي باقي الضفة الغربية بنسبة 1.74%، كما سجلت انخفاضا بنسبة 0.69% في القدس (أنظر جدول 31).

أما على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة ارتفعت في القدس بنسبة 3.56% خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. بينما انخفضت بنسبة 0.93% في قطاع غزة، وانخفضت في باقي الضفة الغربية بنسبة 0.47% عن الفترة نفسها. أما مجموعة النقل والمواصلات فقد سجلت في باقي الضفة الغربية انخفاضاً وصل إلى 5.70% خلال الربع الرابع من العام 2008

جدول 31: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الرابع 2008 مقارنة بالربع الثالث 2008

المجموعة السلعية	الأراضي الفلسطينية %	باقي الضفة الغربية %	قطاع غزة %	القدس %
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.01	(0.47)	(0.93)	3.56
المشروبات الكحولية والتبغ	(0.07)	(0.47)	0.08	(0.70)
الأقمشة والملابس والأحذية	2.77	(0.91)	4.48	4.08
المسكن ومستلزماته	(0.91)	(1.74)	(1.72)	(0.69)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.56	(0.86)	4.03	1.09
الخدمات الطبية	0.25	2.01	(0.65)	(0.67)
النقل والمواصلات	(4.72)	(5.70)	(1.46)	(3.70)
الاتصالات	0.35	1.06	0.33	(0.56)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.42	(1.17)	0.42	1.54
خدمات التعليم	1.05	1.98	(0.23)	1.34
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.05	0.19	3.92	(0.98)
سلع وخدمات متنوعة	0.55	1.27	1.59	(1.54)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.20	(0.87)	0.00	0.93

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أسعار الطحين:

انخفضت أسعار الطحين خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث وصلت نسبة الانخفاض في قطاع غزة إلى 2.48%، وفي باقي الضفة الغربية بنسبة 9.25%، خلال الفترة نفسها.

أسعار المحروقات:

انخفضت أسعار المحروقات بشكل كبير خلال الربع الرابع من العام 2008، حيث انخفضت أسعار المحروقات في باقي الضفة الغربية بنسبة 16.68%، وفي قطاع غزة بنسبة 22.22% خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث.

2-7 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية

شهدت أسعار بعض السلع الاستهلاكية انخفاضاً بشكل متفاوت خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، يعود السبب وراء هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار السلع والمواد المستوردة والمحلية على حد سواء، ومنها الطحين، والخبز، والمحروقات (أنظر جدول 32). وفيما يلي ملخص لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية في نهاية الربع الرابع من العام 2008 مقارنة بالربع الثالث من العام 2008:

أسعار الزيوت النباتية:

انخفضت أسعار الزيوت النباتية خلال الربع الرابع من العام 2008 مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه بنسبة 2.57% في باقي الضفة الغربية، في حين كان انخفاضها في قطاع غزة بنسبة 2.41%.

جدول 32: متوسطات أسعار المستهلك لبعض الأصناف الحيوية من السلع في الربعين الثالث والرابع من العام 2008، في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة

الصف	وحدة الشراء	باقي الضفة الغربية		قطاع غزة	
		الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008
خبز أبيض كماج- محلي	1 كغم	4.47	4.18	2.99	2.84
طحين أبيض - زيرو-حيفا	كيس 60 كغم	209.88	181.70	188.52	184.82
أرز حبة قصيرة- صن وايت-أستراليا	كيس 25 كغم	144.17	156.29	130.83	139.94
بيض دجاج - محلي	2 كغم	13.94	15.21	13.94	14.61
سكر أبيض - كريستال -بريطانيا	50 كغم	116.95	117.48	128.67	136.81
بنزين 96 أوكتان	1 لتر	6.58	5.39	6.59	5.39
أسطوانة غاز	أسطوانة 12 كغم	61.42	55.25	60.00	54.72
زيت ذرة - شقحة -إسرائيل	علبة 3 لترات	45.04	46.87	36.88	41.08
زيت زيتون	1كغم	23.98	23.45	27.61	27.39

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

3-7 أسعار العملات

الإسرائيلي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس التحسن في وضع الدولار على وضع الدينار الذي استعاد هو الآخر ما يعادل 9.1% من قيمته مقابل الشيك الإسرائيلي، الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على القدرة الشرائية لكل من عملة الدولار الأمريكي والدينار الأردني في السوق الفلسطيني (أنظر جدول 33).

شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة في السوق الفلسطينية خلال الربع الرابع مزيداً من التذبذب، خاصة فيما يتعلق بالدولار الأمريكي، الذي عاد واستعاد بعضاً من قيمته التي فقدتها في الفترات السابقة مقابل الشيك الإسرائيلي. فقد استعاد الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع ما يعادل 8.2% من قيمته مقابل الشيك

جدول 33: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيك الإسرائيلي للفترة تموز - كانون أول 2008

الشهر	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني	
	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)
تموز	3.3665	0.56	4.7482	0.56
آب	3.5572	5.66	5.0171	5.66
أيلول	3.5375	(0.55)	4.9893	(0.55)
تشرين أول	3.6746	3.88	5.1766	3.75
تشرين ثاني	3.8787	5.55	5.4706	5.68
كانون أول	3.8276	(1.32)	5.4427	(0.51)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.
* الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

4-7 القدرة الشرائية

(CPI) المقاس بالشيكل الإسرائيلي، والثاني في سعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي. وعليه، يمكن قياس القدرة الشرائية²⁶ للدولار والدينار بشكل دوري منتظم، شهري أو ربع سنوي، من خلال جمع نسب التغير في الأشهر المكونة للفترة المعنية.

وبذلك، فقد تحسنت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي خلال الربع الرابع بنحو 9.5%، وللدينار الأردني بنحو 10.3%، جراء التحسن في سعر صرف العملات من جهة، والتغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من جهة ثانية. وهذا يعني أن المواطن الفلسطيني الذي يتعامل في السوق الفلسطيني بالدولار الأمريكي و/أو الدينار الأردني، أصبح بإمكانه خلال الربع الرابع الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس الدخل الذي كان متاحاً متاح له في الربع السابق (أنظر جدول 34 وشكل 10).

تعرف القدرة الشرائية للمواطن، بأنها "قدرته على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد القدرة الشرائية على دخل المستهلك، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية الذي يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك - CPI). وفي الأراضي الفلسطينية، يستخدم المواطن الفلسطيني عملات الشيكول، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بالشيكل. وبالتالي، فإن سعر صرف عملتي الدولار والدينار مقابل الشيكول يؤثر أيضاً في تحديد القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني.

وترتبط القدرة الشرائية للعملة عكسياً مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً مع سعر صرف العملة في السوق. وفي المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد على عاملين اثنين في ظل افتراض ثبات الدخل، يتمثل الأول في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

جدول 34: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغير في قوتها الشرائية

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)	معدل التغير في القوة الشرائية للعملة (%)
تموز	0.69	دولار	0.56	(0.13)
		دينار	0.56	(0.13)
آب	0.41	دولار	5.66	5.25
		دينار	5.66	5.25
أيلول	1.28	دولار	(0.55)	(1.83)
		دينار	(0.55)	(1.83)
تشرين الأول	(0.06)	دولار	3.88	3.94
		دينار	3.75	3.81
تشرين الثاني	(0.84)	دولار	5.55	3.39
		دينار	5.68	6.52
كانون الأول	(0.52)	دولار	(1.32)	(0.8)
		دينار	(0.51)	0.01

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على معلومات من سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

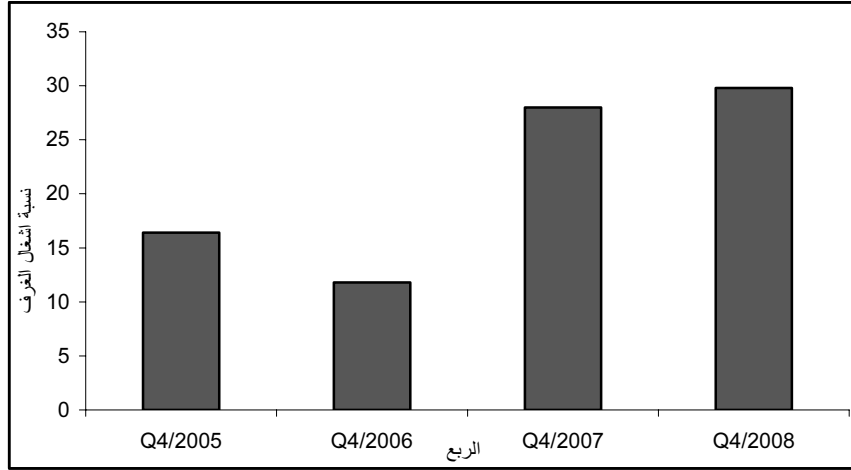
* الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

²⁶ القدرة الشرائية للعملة = التغير في سعر صرف العملة مطروحاً منه التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 32.4% و15.1% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية، فقد بلغت 1.6%، في حين بلغت 0.3% في فنادق قطاع غزة (أنظر شكل 12).

بلغ متوسط عدد الغرف المأهولة في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,241.4 غرفة يومياً، بنسبة 29.8% من الغرف المتاحة. ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 50.6% من مجموع

شكل 12: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الرابع للأعوام (2005 - 2008)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الرابع 2008.

كما بلغ معدل مدة الإقامة خلال هذا الربع في الفنادق الفلسطينية 2.6 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة إقامة النزلاء في منطقة القدس حوالي 3.0 ليلة لكل نزيل، في حين بلغ في مناطق شمال، ووسط، وجنوب الضفة الغربية حوالي 2.0 و1.9 و2.5 ليلة لكل نزيل على التوالي. وبلغ في قطاع غزة حوالي 2.6 ليلة لكل نزيل. ويبين جدول 36 أهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الرابع من العام 2008، مقارنة مع نتائج الربع السابق والربع المناظر من العام 2007 (أنظر جدول 35).

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 309,638 ليلة خلال الربع الرابع 2008، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين حوالي 6.7% من إجمالي عدد ليالي المبيت، في حين بلغت 50.6% للنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي، و6.3% للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع المناظر من العام 2007، فإن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت بنسبة تصل إلى 55.4%.

جدول 35: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الرابع 2008،

مقارنة مع الربع الثالث 2008 والربع الرابع 2007

المؤشر	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الثالث 2008	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الرابع 2007
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	0.0	3.7
متوسط عدد العاملين خلال الربع	-2.7	14.1
عدد النزلاء	22.8	32.2
عدد ليالي المبيت	29.9	55.5
متوسط إشغال الغرف	-5.6	6.1
متوسط إشغال الأسرة	29.9	55.5
نسبة إشغال الغرف %	7.2	6.4
نسبة إشغال الأسرة %	43.9	59.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الرابع 2008.

9- تسجيل الشركات

شهر كانون الأول مقارنة مع 315 شركة خلال الربع السابق، وبالرغم من هذا الانخفاض، فإن عدد الشركات المسجلة خلال الربع الرابع يبقى أعلى منه خلال الربع الأول للعام 2008 الذي شهد انخفاضاً في عدد الشركات المسجلة آنذاك. وعند مقارنة الربع الرابع من العام 2008 بالربع الرابع من العام السابق، نلاحظ ارتفاعاً في عدد الشركات المسجلة بنسبة 10%. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن الربع الرابع من العام 2008 لم يشهد تسجيل أي شركة جديدة في قطاع غزة - كما كان الوضع منذ تشرين الثاني 2007 وحتى الآن - وذلك بسبب أوضاع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وبانخفاض أعداد الشركات المسجلة في الضفة الغربية، انخفضت رأس المال المسجل في الربع الرابع من العام 2008 إلى 86 مليون دينار أردني، منخفضاً بنسبة 65.3% عن الربع الذي سبقه. وبالرغم من أن أعداد الشركات المسجلة في الربع الرابع 2008 هي أقل من تلك المسجلة في الربع الثاني من نفس العام، إلا أن رأس المال المسجل في الربع الرابع أعلى منه في الربع الثاني بواقع 82%، ويعود السبب في هذا الارتفاع في رأس المال بالرغم من انخفاض عدد الشركات المسجلة، إلى وجود شركات مسجلة برأس مال كبير في الربع الرابع، إذ بلغ عدد الشركات التي بلغ رأسمالها مليون دينار فأكثر 8 شركات مسجلة. (أنظر جدول 36 وشكل 13).

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964، وينطبق هذا القانون على الضفة الغربية فقط، أما قطاع غزة فتعمل وزارة الاقتصاد بموجب قانون الشركات رقم (18) للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930.

يعمل المراقب الاقتصادي على تحليل بيانات الشركات من حيث عدد الشركات المسجلة ونوعها ورأس المال المسجل، كما يتم تصنيف الشركات قطاعياً، وحسب الوضع القانوني فالشركات تقسم إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة (العامة والخصوصية)؛ والشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. ويضيف المراقب الاقتصادي في هذا العدد تصنيفاً آخر للشركات بحسب المنطقة الجغرافية. ويستشف المراقب من تحليل البيانات فكرة مبدئية عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات، ومدى جاذبية الاقتصاد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

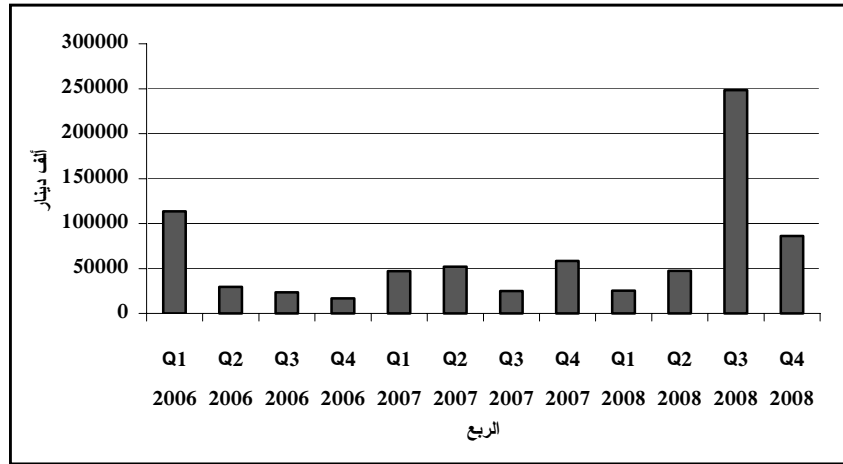
شهد الربع الرابع من العام 2008 انخفاضاً بنسبة 8.9% في عدد الشركات المسجلة مقارنة بالربع السابق، حيث تم تسجيل 287 شركة من نهاية شهر أيلول وحتى نهاية

جدول 36: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأرباع (2007-2008)

الربع	عدد الشركات
2007 Q1	387
2007 Q2	288
2007 Q3	260
2007 Q4	261
المجموع	1196
2008 Q1	247
2008 Q2	334
2008 Q3	315
2008 Q4	287
المجموع	1183

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2007 و2008.

شكل 13: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني حسب الربع (2006-2008)

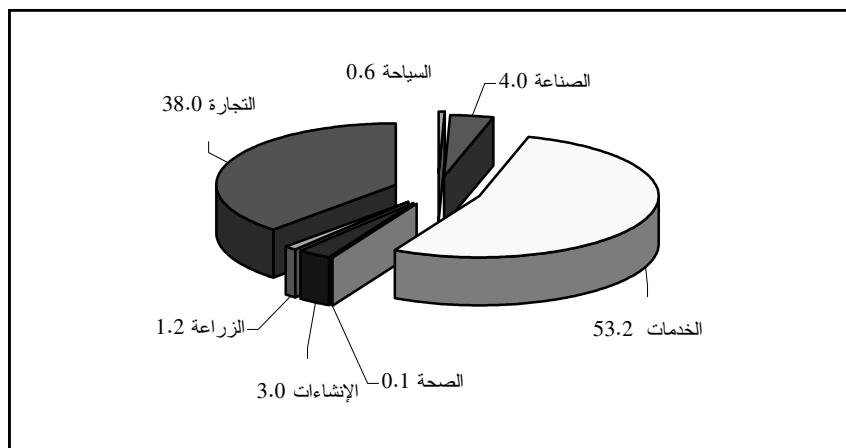


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2006، و2007، و2008.

يظهر شكل 14 أن قطاعي الخدمات والتجارة قد استحوذا على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الرابع من العام 2008، وذلك بنسبة 53.2% و38.0% على التوالي. وقد شهد هذا الربع مجموعة من التغيرات في التوزيع القطاعي للشركات المسجلة؛ فقد ارتفعت حصة كل من قطاع الخدمات من (41.6% إلى 52.1%)، وحصة قطاع التجارة من (31.7% إلى 38.0%) فيما انخفضت حصة كل من قطاع الصناعة (من 8.6% إلى 4.0%)، وقطاع الإنشاءات (من 4.4% إلى 3%). كما أن حصة قطاع الصحة عادت وانخفضت مجدداً (من 1.6% إلى 0.1%)، وذلك بعد ارتفاعها في الربع السابق. فيما بقيت حصة قطاعي الزراعة (من 1.3% إلى 1.2%) والسياحة (من 0.3% إلى 0.6%) ثابتة نسبياً (أنظر شكل 14).

يظهر شكل 14 أن قطاعي الخدمات والتجارة قد استحوذا على الحصة الكبرى من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الرابع من العام 2008، وذلك بنسبة 53.2% و38.0% على التوالي. وقد شهد هذا الربع مجموعة من التغيرات في التوزيع القطاعي للشركات المسجلة؛ فقد ارتفعت حصة كل من قطاع الخدمات من (41.6% إلى 52.1%)، وحصة قطاع التجارة من (31.7% إلى 38.0%) فيما انخفضت حصة كل من قطاع الصناعة (من 8.6% إلى 4.0%)، وقطاع الإنشاءات (من 4.4% إلى 3%). كما أن حصة قطاع الصحة عادت وانخفضت مجدداً (من 1.6% إلى 0.1%)، وذلك بعد ارتفاعها في الربع السابق. فيما بقيت حصة قطاعي الزراعة (من 1.3% إلى 1.2%) والسياحة (من 0.3% إلى 0.6%) ثابتة نسبياً (أنظر شكل 14).

شكل 14: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2008 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2008.

توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالفترات السابقة. فبالرغم من ثبات حصة الشركة

وعند النظر إلى الوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الرابع من العام 2008، فإننا نلاحظ تغيراً في

الشركة المساهمة العامة، فقد شكل رأس مالها 24.8% من رأس مال الشركات المسجلة، ولم يتم تسجيل أي شركة من هذا النوع في الربع السابق.

المساهمة الخصوصية من رأس المال، وذلك بعد الانخفاض الكبير في الربع الثالث، فقد ارتفعت حصة كل من الشركة المساهمة الخصوصية الأجنبية والشركة العادية العامة إلى 30.3% و 14.5% على التوالي. أما

جدول 37: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة خلال الربع الرابع 2008 في الضفة الغربية حسب الهيئة القانونية

(دينار أردني)

المجموع	الهيئة القانونية						السنة	
	عادية محدودة	مساهمة عامة أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية		
248,465,527	0	0	150,000,000	6,311,527	0	73,977,500	18,176,500	Q3 2008
86,050,129	200,000	0	0	26,095,692	21,300,000	25,997,437	12,457,000	Q4 2008
599,806,832	760,000	0	150,000,000	96,715,718	74,339,343	194,407,471	83,584,300	2008
166,319,260	0	0	0	15,059,470	17,675,000	85,301,070	48,283,720	2007

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2008.

التطور النسبي للبنية التحتية للتجمعات السكانية المحيطة بها، وهو ما ساهم في تعدد المشاريع في المحافظة، لنصل نسبة الشركات الجديدة المسجلة فيها إلى 10.5%، خاصة عند مقارنتها بأعداد الشركات الجديدة المسجلة في المحافظات المجاورة والتي لها ذات الطابع الزراعي لاقتصاد مدينة جنين. إذ حصلت محافظات طولكرم، وقفيلية، وسلفيت على 3.1% و 2.4% و 0.3% من أعداد الشركات الجديدة المسجلة، على التوالي.

أما عدد الشركات المسجلة الجديدة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت 3.5% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة. إن انخفاض هذه النسبة لا يبدو غريباً في ظل عدم توفر بنية تحتية مناسبة، بالإضافة للمعوقات التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على حركة تنقل الأشخاص والبضائع داخل تلك المناطق، وفيما بينها وبين المناطق الأخرى، وخصوصاً بعد بناء جدار الفصل العنصري. وفيما بلغت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة بيت لحم 5.2%، بلغت نسبة تلك الشركات 0.7% في محافظة أريحا والأغوار التي تتميز بطابع زراعي يحد من الفرص الإستثمارية في القطاعات الأخرى (أنظر جدول 38).

تتركز أغلب الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغت نسبة الشركات في المحافظة في الربع الرابع 2008 حوالي 40% من مجموع الشركات، إذ تسود المحافظة حركة إقتصادية نشطة، فتركز المؤسسات الحكومية والمنظمات فيها، واستحوذها على حوالي 16% من مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية، بالإضافة لجودة البنية التحتية اللازمة للاستثمار مقارنة بمحافظات أخرى، خلق فيها مناخاً استثمارياً جيداً، مما أدى إلى تزايد عدد الشركات الجديدة المسجلة فيها. وتلي محافظة رام الله والبيرة كل من محافظتي الخليل ونابلس، حيث بلغت نسبة الشركات في المحافظتين في الربع الرابع من العام 17% لكل منهما. ويحيط بالمدينتين العديد من التجمعات السكنية الحضرية، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة عدد الشركات المسجلة في تلك التجمعات من العدد الكلي للشركات المسجلة في المحافظة.

وتشارك محافظة جنين مع كل من محافظتي الخليل ونابلس في الميزة السابقة، فبالرغم من أن عدد سكان المحافظة أقل مقارنة بالمحافظات سابقة الذكر، إلا أن هنالك تزايداً في القوة الاقتصادية في محيط المدينة بسبب

جدول 38: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة
في الضفة الغربية حسب المحافظات

المحافظة	عدد الشركات المسجلة
رام الله والبيرة	114
الخليل	50
نابلس	49
طولكرم	9
جنين	30
أريحا والأغوار	2
ضواحي القدس	10
بيت لحم	15
قلقيلية	7
سلفيت	1
المجموع	287

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2008.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت²⁷

10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

المنشآت الصناعية ومدرائها إلى أن وضع الإنتاج قد تحسن خلال نفس الشهر. كما أظهرت النتائج أن 13.8% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها أفادوا بأن المنشآت الصناعية تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج. في حين أشار 9.9% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى تحسن القدرة على الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج خلال شهر كانون ثاني 2009.

أفادت النتائج بارتفاع نسبة المنشآت التي تحسن أداؤها العام في الضفة الغربية خلال شهر كانون ثاني 2009 عما كانت عليه في شهر كانون أول 2008، حيث بلغت نسبتها 17.4% خلال شهر كانون ثاني، مقابل 16.7% في شهر كانون أول. في حين أظهرت النتائج انخفاض ملحوظ في نسبة المنشآت التي تحسن أداؤها العام في قطاع غزة خلال شهر كانون ثاني 2009 مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث بلغت نسبتها صفر.

10-3 التشغيل

أشار 9.1% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى وجود تحسن في مستوى التشغيل، مقابل 20.1% يعتقدون أنه ساء خلال شهر كانون ثاني 2009. أما فيما يتعلق بإنتاجية العاملين، فقد أشار 33.7% من أصحاب

10-2 الإنتاج

أشارت النتائج إلى أن 46.7% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها أفادوا بأن وضع الإنتاج قد ساء خلال شهر كانون ثاني 2009 مقارنة بالشهر السابق في الأراضي الفلسطينية. فيما أشار 17.0% من أصحاب

²⁷ يعتمد هذا الجزء من المراقب على "مسح اتجاهات أصحاب (مديري) المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية"، وهذا المسح الذي جرى خلال الفترة 3-23/02/2009 يمثل شهر كانون ثاني 2009 مقارنة بشهر كانون أول 2008.

أما فيما يتعلق بالمنافسة، فإن 90.9% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها أفادوا بأنهم يجدون منافسة محلية وأجنبية للمنتج الرئيسي لديهم، بينما أشار 60.1% من أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها إلى وجود منافسة محلية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 82.6%، مقابل 58.4% في الضفة الغربية، كما يرى 24.3% وجود منافسة أجنبية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث نجد من خلال النتائج أن المنافسة الأجنبية للمنتج الرئيسي تتركز في الضفة الغربية (25.2% في الضفة الغربية، 13.1% في قطاع غزة).

11- واقع المرأة الفلسطينية

أشارت التقديرات السكانية الأولية للعام 2008 وذلك بناء على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم تنفيذه عام 2007، أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بلغ 3.8 مليون نسمة بواقع 50.8% ذكور و49.2% إناث. كما شكلت الأسر التي ترأسها نساء 9.1% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية في عام 2007 بواقع 9.6% في الضفة الغربية و8.2% في قطاع غزة.

11-1 أوضاع وواقع المرأة الفلسطينية²⁸

يعتبر تعليم الإناث من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، بالإضافة إلى دور التعليم في تحقيق تنمية مجتمعية تسودها المساواة والعدالة. وتظهر المؤشرات الإحصائية للعام 2008 وجود تحسن في مستوى التحاق النساء بالتعليم. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء الأميات اللواتي سبق لهن الزواج قد بلغت 12.3% خلال العام 2008، مقابل 34.6% خلال العام 1998، كما أن نسبة التعليم لدى النساء اللواتي سبق لهن الزواج بلغت 4.5%، مقارنة مع 0.7% خلال عام

المؤسسات الصناعية إلى أن إنتاجية العاملين قد ساءت، في المقابل 13.3% منهم يعتقدون بتحسنها خلال شهر كانون ثاني 2009. أما بالنسبة للتوظيف، فيلاحظ أن 6.6% فقط من أصحاب المنشآت الصناعية، قد قاموا بتشغيل عاملين لديهم خلال شهر كانون ثاني 2009، في المقابل قام 15.8% بتسريح عمال في الأراضي الفلسطينية. أما من حيث الانتظام في العمل، فقد أشار 28.3% من أصحاب المؤسسات الصناعية إلى أنهم يتوقعون تحسناً في الانتظام في العمل خلال الشهر الستة التي تلي شهر كانون ثاني 2009. وتشير نتائج توقعاتهم إلى أن 47.5% منهم يتوقعون تحسناً في إنتاجية العاملين، و27.5% يتوقعون تحسناً في عملية شحن المنتجات الجاهزة إلى الأسواق خلال الأشهر الستة التي تلي شهر كانون ثاني 2009.

10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر

الاقتراض

أشار 43.4% من أصحاب المؤسسات الصناعية ومديريها إلى أن الأوضاع المالية الخاصة، لم يطرأ عليها أي تغير خلال شهر كانون ثاني 2009 مقارنة بالشهر السابق في الأراضي الفلسطينية، فيما يعتقد 43.0% منهم أنها ازدادت سوءاً، وأشار 7.4% إلى أن التسهيلات المصرفية ازدادت سوءاً مقابل الغالبية (62.5%) التي اعتقدت أنه لم يطرأ عليها أي تغير.

أما التوقعات المستقبلية لهم خلال الأشهر الستة التي تلي شهر كانون ثاني 2009، فتشير إلى أن 49.6% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و12.7% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية.

10-5 المبيعات والمنافسة

أفاد 49.9% من أصحاب المنشآت الصناعية بأن قيمة المبيعات كانت أسوأ خلال شهر كانون ثاني 2009 مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق في الأراضي الفلسطينية. وأفاد 62.9% من أصحاب المنشآت الصناعية بأنهم يتوقعون ارتفاع مستوى المبيعات خلال الأشهر الستة التي تلي شهر كانون ثاني 2009 في الأراضي الفلسطينية.

²⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضاع وواقع الأم الفلسطينية عشية الحادي والعشرين من آذار يوم عيد الأم، 2008.

12- التعليم

12-1 الإقراض والمساعدات الطلابية

تفاقت في الفصل الدراسي الثاني من العام 2008 ما عرف بـ "أزمة القروض الجامعية"، والتي أدت إلى قيام طلبة الجامعات الفلسطينية بالاضراب أكثر من مرة بداية الفصل. وابتدأت الأزمة بسبب الوضع الذي آل إليه صندوق إقراض الطلبة الذي أنشأته وزارة التعليم العالي في العام 2001. ففي بداية العام 2001 أصدرت الوزارة نظام "صندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين"، الذي تضمن إنشاء وحدة الإقراض والمساعدات الطلابية، حيث تعمل هذه الوحدة على المساعدة في تغطية الاحتياجات المالية للطلبة غير القادرين على تسديد رسومهم الدراسية عبر صندوق إقراض الطلبة. وتنص آلية عمل الصندوق على تقديم القروض للطلبة المحتاجين على أن يقوموا بتسديد تلك القروض بعد الانتهاء من المرحلة الجامعية، وقد جاءت هذه الخطوة في ظل ازدياد أعداد الطلبة المحتاجين سنوياً، وقام بتمويل الصندوق بشكل رئيسي جهات عربية. وقد تنوعت الجهات المانحة وعدد المستفيدين منذ بداية إنشاء الصندوق في العام 2001 وحتى نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2008/2007 (أنظر جدول 39).

وبلغت عدد المؤسسات التعليمية التي بإمكانها الاستفادة من برنامج القروض والمساعدات 12 جامعة فلسطينية و27 كلية مجتمع. ومنذ إنشاء الصندوق، وصل عدد الطلبة المتقدمين بطلبات مساعدة مالية ما معدله 80,000 طالب وطالبة فصلياً، ويبلغ عدد الطلبة المستفيدين من نظام الإقراض ما متوسطه 50,000 طالب وطالبة. أما متوسط الرسوم الدراسية الفصلية، فإنها تعتمد على نوع التخصص الذي يدرسه الطالب، لكنها تتراوح بين 400-2000 دينار أردني لكل طالب وطالبة.

لكن آلية عمل الصندوق واجهت مشكلة حقيقية، تمثلت في عدم التزام الطلبة بتسديد القروض. وقد تراكمت هذه المشكلة حتى بلغت ذروتها خلال الفصل الدراسي الثاني 2009/2008. فبالرغم من أن أول دفعة إقراض من الصندوق مُنحت للطلبة عام 2001، وهو ما يعني أن تسديد القروض من المفترض أن يبدأ في العام 2005، إلا

1998. أما نسبة النساء اللواتي تحصيلهن العلمي أقل من ثانوي، فقد انخفضت خلال العام 2008 لتصل حوالي 87.0% مقارنة مع 93.6% خلال عام 1998، في حين ارتفعت نسبة النساء اللواتي يحملن شهادة دبلوم فأعلى لتبلغ 13.0% مقارنة مع 6.4% خلال عام 1998. كما ارتفعت نسبة النساء العاطلات عن العمل من اللواتي سبق لهن الزواج حيث بلغت 17.4% من النساء خلال عام 2008 مقارنة مع 11.3% خلال عام 1998.

ومن ناحية، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات، اللواتي سبق لهن الزواج، في القوى العاملة حوالي 14.5% في العام 2008 مقابل 9.3% خلال عام 1998. في حين بلغت نسبة العاطلات عن العمل خلال العام 2008 17.4% مقابل 11.3% خلال عام 1998. أما على مستوى النشاط الاقتصادي، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في العام 2008 مقارنة مع عام 1998، فقد ارتفعت في قطاع الزراعة والحراجه والصيد وصيد الأسماك خلال العام 2008 بنسبة 39.5% لتصل إلى 34.8%، كما ارتفعت نسبة المشاركة في قطاع التعليم بنسبة 26.5% لتصل إلى 32.5%. أما في قطاع الصحة، فقد بلغت نسبة الارتفاع في نسبة المشاركة 6.4%، وصولاً إلى 7.2% خلال العام 2008.

11-2 الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث

شكلت الأسر التي ترأسها إناث في العام 2008 حوالي 9.1% من مجموع الأسر الفلسطينية، وقد بلغت نسبة الفقر بين هذه الأسر خلال العام 2007 حوالي 61.2% مقابل 56.9% لدى الأسر التي يرأسها ذكور.

11-3 الشهداء والجرحيات والأسيرات والجرحيات

يبلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي 19 أسيرة، غالبية من الأمهات. وتعاني هؤلاء الأسيرات من إجراءات قمعية، أبرزها: التهديد بالاعتداء الجنسي والاعتصاب، وسوء الطعام وشح الأغذية والملابس، بالإضافة إلى مصادرة أموال الأسرى.

أعدتها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، بتحويل إدارة هذا الصندوق من وزارة التربية والتعليم العالي وخدمات شؤون الطلبة في الجامعات المختلفة، إلى البنوك التجارية، الأمر الذي يلزم الطالب المستفيد من القرض من إحضار كفيل، والتوقيع على نموذج قرض يلزمه بإعادة مبلغ القرض الممنوح بعد الإنتهاء من مرحلة الدراسة الجامعية.

أنه وحتى الآن لم يتم تسديد أي مبالغ من القروض التي منحت للطلبة عبر السبع سنوات الماضية. إن تراكم أزمة عدم التسديد حدا ببعض الدول المانحة إلى الكف عن تقديم التمويل للصندوق، مما أدى إلى تهديد بقاء الصندوق إذا ما توقف مصادر التمويل في حال لم يتم العمل جدياً على وضع آلية تسديد واضحة ومؤكدة. ومن هنا، جاء قرار الحكومة، بناءً على توصية من مؤسسة IFC، ودراسة

جدول 39: قيمة القروض وأعداد المستفيدين منها في الأراضي الفلسطينية حسب الجهة المانحة 2001-2007

الجهة المانحة	عدد المستفيدين	المبلغ (دولار أمريكي)
الصناديق العربية	347,228	73,000,000
البنك الإسلامي للتنمية - جده	106,755	20,929,705
اللجنة السعودية لدعم الشعب الفلسطيني	57,233	29,602,681
اليونسكو	250	50,000
UHLF	220	110,000
الهلال القطري	150	99,600
المجموع	511,836	123,791,986

المصدر: الصفحة الالكترونية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية www.mohe.gov.ps

13- الحرب على قطاع غزة

13-1 أثر الحرب على العملية التعليمية

استهدفت قوات الاحتلال خلال عدوانها الأخير على غزة في نهاية شهر كانون الأول 2008 وبداية العام 2009، المؤسسات التعليمية الفلسطينية بصورة مقصودة ومتكررة، فقد تعرضت تلك المؤسسات للقصف المتكرر، مما أدى إلى تدمير العديد من المؤسسات التعليمية بشكل كامل أو جزئي، واستشهد 164 طالباً وطالبة من طلاب المدارس الحكومية ممن أووا إلى تلك المدارس هرباً من القصف المكثف على المناطق السكنية، وإصابة 454 طالباً وطالبة بجروح وإصابات متنوعة ومتفاوتة، معظمها بتر اليدين أو القدمين أو تشويه الوجه، عدا عن الأثر النفسي على الطلبة الذين فقدوا ذويهم وزملائهم خلال العدوان. وتواصلت الانتهاكات بحق المؤسسة التعليمية، إذ أدى العدوان على قطاع غزة إلى استشهاد 12 معلماً ومعلمة، وأصابة 5 معلمين بجروح مختلفة.

ومع صدور هذا القرار من الحكومة، بدأت حكاية ما عرف بـ "أزمة القروض الجامعية"، التي اتسعت لتشمل جميع الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية مع بدء الفصل الدراسي الثاني 2008/2009. حيث رفض الطلبة ممثلين بمجالس الطلبة المختلفة الآلية الجديدة لعمل القروض، فأعلن الطلبة الإضراب، وقاموا بإغلاق الجامعات، حتى بلغ عدد أيام الإضراب في كل جامعة من الجامعات الفلسطينية في بداية الفصل الدراسي (خلال شهر شباط 2009) حوالي 10 أيام.

وبسبب النشاطات الراضية من قبل الطلبة لآلية العمل الجديدة، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى إيقاف العمل بالآلية الجديدة، أو تأجيلها على أقل تقدير، وذلك في ظل تخوف الحكومة من تأثير هذا الأمر على شعبيتها بين أوساط الطلبة في جامعات الضفة الغربية، خاصة مع اقتراب موعد انتخابات مجالس الطلبة في تلك الجامعات.

13-1-1 الأضرار التي لحقت بالمدارس الحكومية

وتبلغ التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بمباني المدارس الحكومية في القطاع نحو 12 مليون دولار، وقد تراوحت الأضرار بين انهيار أسقف وجدران، وتصدع، وخلع أبواب وشبابيك، وتدمير محتويات المدارس، من مختبرات وأثاث وحواسيب وتجهيزات وساحات ومرافق. وتعرض مبنى الوزارة الرئيسي أيضاً للقصف بصواريخ الطائرات، مما أدى إلى تصدع الجدران وخلع الأبواب والشبابيك وتحطيم الأثاث والتجهيزات المكتبية. وقُدرت الخسائر التي لحقت به بنحو 150 ألف دولار، وكان تم بناء المقر قبل 5 سنوات بدعم من الحكومة النرويجية.

تعرضت 158 مدرسة في قطاع غزة للقصف والتدمير والاعتداء والتخريب جراء العدوان على قطاع غزة، منها 5 مدارس أصبحت ركماً وغير صالحة للتعليم، و8 مدارس تدمرت بشكل شبه كامل، و3 مدارس دُمرت جزئياً، وتحتاج إلى جهود كبيرة لتأهيلها وإعادة إعمارها، فيما تعرضت البقية إلى أنواع مختلفة من الاعتداء والتخريب (أنظر جدول 40).

جدول 40: مدارس قطاع غزة التي تعرضت للتدمير وحجم الأضرار

المادية والفيزيائية جراء العدوان

اسم المدرسة	وصف التدمير وحجمه	تكلفة إعادة البناء (ألف دولار)
ذكور معاوية بن أبي سفيان	تدمير 12 غرفة صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	400
ذكور سخنين الابتدائية	تدمير 9 غرف صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	350
أبو جعفر المنصور	تدمير 15 غرفة صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	315
شهداء جباليا الثانوية	تدمير 5 غرف صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	90
خليل النوباني	تدمير 5 غرف صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	100
قيسارية	تدمير غرف صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	70
عبسان الجديدة	تدمير غرف صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	120
عسان كنفاني	تدمير غرف صفية وملحقاتها وسورها وتمديدات المياه والمجاري والكهرباء	100
عمر بن الخطاب	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	26
بيت حانون الثانوية	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	25
نسبية بنت كعب	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	20
النيل الأساسية	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	50
سفيان الرئيس	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	50
كفر ياسين	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	10
عين الحلوة	تدمير المدرسة تدميراً جزئياً	20
المجموع	-	1746

المصدر: الصفحة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية www.mohe.gov.ps

13-1-2 الأضرار التي لحقت بالمدارس غير

الحكومية²⁹ ورياض الأطفال

تعرضت المدارس الخاصة في قطاع غزة لأنواع مختلفة من التدمير، فقد تعرضت المدرسة الأميركية الدولية قرب بيت لاهيا شمال القطاع للتدمير الكلي، وتبلغ قيمة الأضرار التي لحقت بها 800 ألف دولار. كما تم تدمير مدرسة دار الفضيلة تدميراً شاملاً، وتقدر قيمة الأضرار التي لحقت بها بنحو 2 مليون دولار، بالإضافة إلى تدمير جزئي لـ 11 مدرسة خاصة. أما رياض الأطفال، فقد تم تدمير 5 رياض أطفال تدميراً كاملاً، فيما تعرضت 30 روضة أطفال أخرى للتدمير الجزئي.

وواجهت الوزارة عدداً من الإشكالات في مدارس شمال قطاع غزة، التي بلغت نسبة الخسائر فيها 90% من مجمل الخسائر، ما دفع بعض المدارس إلى جمع صفين وثلاثة في غرفة واحدة، ليصل عدد طلاب الصف الواحد إلى 120 طالباً، الأمر الذي يؤثر على قدرة استيعابهم.

كما تم قصف وتدمير المدارس التي لجأت إليها بعض العائلات الفلسطينية طلباً للحماية، وبشكل خاص المدارس التابعة للأنروا. كمدرسة "الفاخورة" في مخيم جباليا شمال قطاع غزة التابعة لوكالة الغوث "أنروا"، إلى القصف في السادس من كانون الثاني 2008، مما أدى إلى استشهاد أكثر من 50 شخصاً، وإصابة العشرات بجراح ممن لجأوا إلى المدرسة هرباً من العدوان الإسرائيلي. ووفقاً للمعلومات التي جمعتها مؤسسة "الحق"، فقد وقعت ثلاث قذائف خارج السور المحيط بالمدرسة من الجهة الجنوبية، في حين أصابت قذيفة رابعة منزل معين وسمير ذيب المحاذي للمدرسة، الأمر الذي أدى إلى مقتل 12 شخصاً من العائلة بينهم 5 أطفال.

13-1-3 الأضرار التي لحقت بالجامعات

تعرضت الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة للقصف والتدمير أثناء العدوان الإسرائيلي على القطاع، إذ تعرض

مبنى كلية الزراعة والبيئة التابع لجامعة الأزهر في منطقة بيت حانون شمال القطاع للتدمير بشكل كامل بما يحتوي عليه من مبانٍ مختلفة ضمت: الكافتيريا، والمخزن بما يحتوي عليه من مواد، ومبنى إدارة الكلية. وبحسب الأستاذ الدكتور جواد وادي رئيس الجامعة، فإن خسائر الجامعة تجاوزت الخمسة ملايين دولار.

كما تعرضت الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وهي أكبر مؤسسة للتعليم التقني والمهني في قطاع غزة، للاعتداء والتخريب الذي طال مبانيها وقاعاتها، والعديد من مختبراتها، وملعب الطلاب الرئيسي، وغيرها من المكاتب والمرافق الإدارية. ولم يقل نصيب كل من جامعة الأقصى، وجامعة القدس المفتوحة، وكلية العلوم والتكنولوجيا من القصف والتدمير وإلحاق الأضرار بكافة مرافقها.

13-2 استخدام قنابل محرمة دولياً

بعد العديد من الشكاوى التي رفعتها المنظمات الحقوقية والدولية المختلفة، اعترف الجيش الإسرائيلي رسمياً باستخدام قذائف الفسفور الأبيض، المحرمة دولياً، خلال الحرب على غزة، مؤكداً بأنه سيجري تحقيقاً حول طريقة استخدامه وليس ضد المبدأ. وادعى الجيش بأنه استخدم قذائف مدفعية تحتوي قطع قماش مشبعة بمادة الفسفور، بهدف خلق ستار من الدخان لتغطية تحركاته، إلا أن المنظمات الدولية أكدت أنها قذائف مختلفة تنشر الفسفور في كل اتجاه فور انفجارها على الأرض.

13-3 التأثير النفسي والصحي على الأطفال

ظهر جلياً أن إسرائيل لا تحترم القانون الدولي، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة والتي تعتبر أن حماية المدنيين مبدأً أساسياً للقانون الإنساني الدولي، وأنه يُمنع بأي حال من الأحوال الاعتداء عليهم، بل يتوجب الإبقاء عليهم وحمايتهم. وآثار الحرب الإسرائيلية لا تقتصر على قتل الأطفال وتهديد حياتهم وإصاباتهم بإعاقات دائمة، فهناك تأثيرات نفسية عميقة مباشرة، تلقي بظلال ثقيلة ومرعبة عليهم، فالصدمات التي يتعرضون لها جراء إطلاق

²⁹ المدارس الخاصة، والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنروا).

النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا للسرقة من إجمالي الأفراد ضحايا الأفعال الإجرامية 37.5% في الضفة الغربية، و26.3% في قطاع غزة خلال العام 2008، وترتفع هذه النسب عما كانت عليه في العام 2004، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا للسرقة من إجمالي الأفراد ضحايا الأفعال الإجرامية في العام 2004، حوالي 24.5% في الضفة الغربية، و3.8% في قطاع غزة.

1-14 أماكن حدوث الفعل الإجرامي

تختلف أماكن حدوث الفعل الإجرامي. ففي الضفة الغربية، بلغت نسبة حدوث الأفعال الإجرامية داخل منزل الضحية 38.9%، فيما بلغت نسبة حدوثها بجوار المنزل 27.2%، أما الأفعال الإجرامية التي حدثت خارج التجمع السكاني للضحية فقد بلغت 9.5% من مجموع الأفعال الإجرامية. وفي قطاع غزة، بلغت نسبة الأفعال الإجرامية التي حدثت داخل منزل الضحية 52.4%، وبجوار المنزل 25.6%، أما الأفعال الإجرامية التي حدثت خارج التجمع السكاني للضحية فقد بلغت 3.8%.

وبلغت نسبة ضحايا الأفعال الإجرامية الذين قاموا بالتبليغ عن الجرائم التي تعرضوا لها 53.0% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 47.0% في الضفة الغربية، و57.6% في قطاع غزة. مقابل 29.0% من ضحايا الأفعال الإجرامية قاموا بالتبليغ عن الجرائم في العام 2004، بواقع 35.2% في الضفة الغربية و17.4% في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة الأفعال الإجرامية في الأراضي الفلسطينية التي تم الإبلاغ عنها ووصلت المحكمة 14.2%، منها 27.1% في الضفة الغربية، و5.4% في قطاع غزة.

2-14 الأفعال الإجرامية التي تسببت في أضرار

مادية وبشرية

بلغت نسبة الأفعال الإجرامية التي تعرض لها الأفراد في الأراضي الفلسطينية، والتي تسببت في أضرار بشرية للضحية 12.3%. وتوزعت هذه النسبة ما بين 13.1% في الضفة الغربية، و11.5% في قطاع غزة.

الصواريخ والقنابل والرصاص تجعل هؤلاء الأطفال يعانون من عدم القدرة على النوم، والتبول اللاإرادي والتلعثم في الكلام، بالإضافة إلى إصابتهم باضطرابات نفسية تشعرهم بالخدران وتصيبهم بشعور القلق والخوف، جراء تعرض عشرات الآلاف منهم للقصف الوحشي، وتدمير منازلهم ونزوحهم، لدرجة أصبحت فيها كل المنازل غير آمنة، وكذلك المدارس والجامع والمستشفيات والمؤسسات الأهلية والمدنية.

14- الأمن والعدالة³⁰

بلغت نسبة الأسر التي تعرضت لأفعال إجرامية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2008 حوالي 7.5%، بواقع 5.8% في الضفة الغربية، و10.9% في قطاع غزة. وتتنخفض هذه النسبة عما كانت عليه في العام 2004، حيث بلغت آنذاك حوالي 11.2%. وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت للسرقة (باستثناء سرقة السيارة) في الأراضي الفلسطينية في العام 2008 ما يقرب من 2.0%، وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعرضت لسرقة السيارة أو بعض قطع السيارة خلال نفس العام 6.1%، وهي أعلى بحوالي خمس مرات عما كانت عليه في العام 2004. وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت لممتلكاتها إلى إتلاف في العام 2008 حوالي 1.7%، أما نسبة الأسر التي تعرضت لتحرشات واعتداءات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين فبلغت 2.4% خلال نفس العام.

وتعرض حوالي 1.3% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية لأفعال إجرامية خلال العام 2008، وذلك بانخفاض بلغ 69% عن عام 2004، وكانت السرقة هي أكثر الأفعال الإجرامية ضد الأفراد، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا للسرقة من إجمالي الأفراد الذين تعرضوا لأفعال إجرامية خلال العام 2008 حوالي 31.7%، وذلك بزيادة بلغت 84% عن العام 2004، يليها اعتداء وتحرش الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بواقع 27.8% في العام 2008، في حين بلغت نسبة الاعتداء بالضرب، ونسبة إتلاف الممتلكات حوالي 12.1% و18.3% على التوالي، خلال العام 2008. وتفاوتت هذه

³⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح الضحية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2008، 2009.

15- الإجراءات الإسرائيلية³¹

1-15 الشهداء والجرحى

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد تعرّض القطاع إلى 14 اعتداءً خلال الربع الأول من العام 2009، وشملت هذه الاعتداءات منع وصول سيارات الإسعاف لنقل الجرحى، ورفض التنسيق للإسعاف، ومداومة المشافي والعيادات الطبية، وتفتيش الصيدليات واعتقال الجرحى.

15-4 الاعتداءات على الممتلكات وهدم المنازل

استمرت ظاهرة استهداف سلطات الاحتلال الإسرائيلي للممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الربع الأول من العام 2009 بهدم 290 منزلاً، واحتلال 184 منزلاً لاستخدامها لأغراض عسكرية لفترات مختلفة. وبلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية خلال نفس الربع 640 اعتداءً.

لا زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم باقتحام مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتطلق النار على تلك المقرات، كما تقوم بوضع الحواجز العسكرية بالقرب منها، حيث بلغت عدد حالات تحرّش القوات الإسرائيلية بالأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2009 (40) حالة، أسفرت عن اعتقال 11 عسكرياً من الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

15-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات

المستوطنين

استمرت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت 20 نشاطاً استيطانياً خلال الربع الأول من العام 2009، وشملت هذه النشاطات مصادرة أراضي وتجريفها لصالح إقامة سياج أمني، وتوسيع وشق شوارع لصالح المستوطنات.

واستمرت اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم، حيث بلغ عدد تلك الاعتداءات 190 اعتداءً خلال الربع الأول من العام 2009.

عاودت قوات الاحتلال الاسرائيلي ممارسة الاغتيالات والاعدام الميداني بدون محاكمة، حيث بلغت عدد حالات الاغتيال 3 حالات اغتيال للنشطاء الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الربع الأول من عام 2009، وبلغ عدد الشهداء 1194 شهيداً في نفس الفترة، فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 5348 جريحاً للفترة نفسها من العام 2009.

15-2 عوائق الحركة والتنقل

بلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية 1130 حاجزاً خلال الربع الأول من العام 2009. وبلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل خلال نفس الربع 417 مرة. أما عدد مرات فرض منع التجول، فقد بلغ 64 مرة على تجمعات سكانية مختلفة خلال الربع الأول. وأبقت قوات الاحتلال الإسرائيلية على العديد من الحواجز الثابتة والتي أصبحت بدورها كنقاط عبور حدودية، وبالرغم من أن قوات الاحتلال تتحدث بين الحين والآخر عن تقديم تسهيلات للمواطنين على هذه الحواجز، إلا أن هذه الحواجز ما زالت تزيد من معاناة المواطن الفلسطيني، بسبب تعقيد إجراءات المرور، من التفتيش الدقيق والتحقيق والتأخير لساعات طويلة على هذه الحواجز، بالإضافة إلى الإغلاق الكلي لهذه الحواجز بدعوى الإجراءات الأمنية، مما أدى إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية، وعزل شمال الضفة عن وسطها، وعزل وسط الضفة عن جنوبها، وجعل التنقل بين المدن الفلسطينية مهمة شاقة.

15-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني 17 اعتداءً خلال الربع الأول من العام 2009، وشملت هذه الاعتداءات مصادرة المدارس، وإطلاق قنابل الغاز في الساحات المدرسية، والتمركز في محيط المدارس ومحاصرتها.

³¹ تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (كانون ثاني، شباط، آذار)، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.nad-plo.org>

قضايا إقتصادية

1- النمو الاقتصادي

1-1 حقائق النمو

يعرف النمو الاقتصادي في بلد ما على أنه الزيادة في الدخل القومي التي تتحقق خلال سنة. ومن المتعارف عليه، أن مقياس النمو هو النسبة المئوية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحقيقية بين سنة وأخرى. ويأخذ موضوع النمو الاقتصادي أهميته من كونه من أهم المؤشرات التي تقيس درجة النشاط الاقتصادي العام من جهة، بالإضافة إلى كونه مؤشراً هاماً على تطور مستوى المعيشة من جهة أخرى.

وسوف نعرض موضوع النمو الاقتصادي في عدة حلقات من "قضايا إقتصادية"، حيث نتناول في الحلقات القادمة كل العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى النمو، والتعرف إلى سبب نمو بعض البلدان بمعدلات أعلى من بلدان أخرى. وفي هذه الحلقة الأولى، فإنه سيتم التعريف بالموضوع من خلال عرض ثلاثة حقائق تاريخية هامة.

الحقيقة الأولى: أن النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبياً في التاريخ الإنساني، وهي تخص القرنين السابقين فقط. فهناك دراسات علمية تشير إلى أن تزايد عدد سكان العالم لم يبدأ إلا في العام 1500، وأن تحسن مستوى المعيشة لم يبدأ إلا مطلع القرن التاسع عشر. ويظهر من الجدول اللاحق، أنه وخلال ألف سنة لم يكن هناك أي نمو في عدد السكان أو في الإنتاج، إذ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1000 كان مساوياً للذي كان عليه في العام 0 (العام الأول للميلاد). ولقد بدأ عدد السكان في النمو منذ العام 1500، ولكن متوسط دخل الفرد لم يبدأ بالتزايد إلا مع مطلع القرن التاسع عشر. ولهذا، يمكن أن نخلص إلى أن التاريخ الإنساني قبل القرن التاسع عشر قد شهد نمواً لعدد السكان بشكل بطيء (من الصفر إلى أقل من نصف الواحد بالمئة)، بينما لم يشهد متوسط دخل الفرد أي نمو.

أما في القرنين الماضيين، فقد تزايد عدد سكان العالم خمسة أضعاف، في حين ازداد متوسط دخل الفرد ثمانية أضعاف، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي هو في الواقع نتيجة للثورة الصناعية.

السكان والدخل في العالم خلال الألفين سنة الماضية

السنة	عدد سكان العالم (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي للعالم مليار دولار بأسعار 1990	متوسط دخل الفرد في العالم دولار بأسعار 1990
0	250	106	425
1000	273	115	420
1500	425	240	565
1820	1068	695	651
1870	1260	1128	895
1913	1772	2726	1539
1950	2512	5372	2138
1973	3897	16064	4123
1995	5672	29423	5188

المصدر: August Maddison (1995)

الحقيقة الثانية: أن النمو ظاهرة غير متماثلة بين بلدان العالم، وغير مستمرة بالنسبة لكثير من البلدان، فهناك بلدان حافظت على معدلات نمو جيدة في القرنين الماضيين، مما أتاح لها التمتع بمستوى دخل عال، وأصبحت تعرف بالبلدان المتقدمة الغنية، ومع أن عدد سكان هذه البلدان لا يزيد عن 20% من سكان العالم، إلا أنهم يحصلون على 62% من مجموع دخل العالم. وفي المقابل، هناك بلدان لم تتمكن من التقدم، ولم تحقق إلا معدلات نمو ضئيلة (وأحياناً معدلات سالبة)، وهو ما أدى إلى أن لا تزيد مستويات معيشة فيها عن حد الكفاف. ووفق تقديرات البنك الدولي، بلغ عدد سكان العالم الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم الواحد في نهاية القرن العشرين 1.2 مليار إنسان، وأن ما بين 2.5 مليار و3 مليار إنسان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد.

ومن ناحية أخرى، فإن هنالك بلداناً كانت تنمو بمعدلات عالية ومن ثم تراجعت، في حين أن بلداناً أخرى كانت في أوضاع انحدار (معدل نمو سالب)، ومن ثم أخذت تنمو بمعدلات عالية جداً. ومن أبرز الأمثلة على تلك البلدان، الأرجنتين وكوريا الجنوبية. ففي مطلع القرن التاسع عشر، كانت الأرجنتين من أغنى بلدان العالم، وظلت تتمتع بدخل عال طوال ذلك القرن حيث كان متوسط دخل الفرد ينمو فيها بمعدل 2.5% سنوياً، وفي نهاية القرن كان متوسط دخل الفرد فيها أكثر من ضعف متوسط دخل الفرد في العالم، لكن الأرجنتين لم تحافظ على ذلك النمو في القرن العشرين، حيث تراجع معدل النمو فيها إلى 0.7% في الفترة 1913-1950، ثم عاد وارتفع إلى 2.1% في الفترة 1950-1973، ومن ثم تدهور وأصبح سالباً في الفترة 1973-1992 (-0.2%)، وهو ما جعل متوسط دخل الفرد الأرجنتيني عام 1992 أقل مما كان عليه عام 1973. وفي المقابل، فإن كوريا الجنوبية كانت وحتى منتصف القرن العشرين، بلداً فقيراً يساوي متوسط دخل الفرد فيه أقل من نصف متوسط دخل الفرد في العالم (43%)، ولا يبلغ سوى 20% من متوسط دخل الفرد الأرجنتيني، فقد كان الاقتصاد الكوري على امتداد سنوات النصف الأول من القرن العشرين في حالة تراجع وانحدار (تراجع بمعدل 0.2% في السنة) إلا أن انقلابت الأوضاع في النصف الثاني من القرن، إذ بدأ النمو في الدخل الكوري يسجل معدلات عالية جداً بلغت 5.2% في الفترة (1950-1973) و6.9% في الفترة (1973-1992). وتتابع هذا النمو طوال التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين، مما جعل متوسط دخل الفرد الكوري الجنوبي في عام 2007 أكبر من متوسط دخل الفرد في العالم بضعفين ونصف، وأكبر من متوسط دخل الفرد الأرجنتيني بثلاثة أضعاف. وهو ما يعني أنه خلال ما يقرب من الستة عقود، ارتفع متوسط دخل الفرد الكوري من 20% من دخل الفرد الأرجنتيني، إلى أكثر من ثلاثة أضعافه.

أما في العالم العربي، فلقد شهدت العقود الأربعة الماضية وجود علاقة طردية مباشرة بين معدل النمو الاقتصادي والسعر العالمي للنفط. فمع الارتفاع الكبير في سعر النفط في السبعينات، سجل متوسط معدل نمو دخل الفرد العربي طوال السبعينات ارتفاعاً كبيراً وصل إلى أكثر من 4% في السنة، وحوالي 3.5% في السنة في فترة الثمانينات. أما في التسعينات، فقد انخفضت متوسط معدل النمو إلى أقل من نصف بالمئة عاكساً الانخفاض الكبير في سعر النفط. ومع ارتفاع سعر النفط في السنوات الماضية، عاد متوسط معدل نمو دخل الفرد إلى الارتفاع، حتى أنه زاد عن 5% في السنوات 2003-2008. ومن المتوقع أن يتراجع النمو في عام 2009 بسبب الانخفاض المفاجئ في سعر النفط، وبسبب الأزمة المالية العالمية.

الحقيقة الثالثة: تخص تأثير معدل النمو على مستوى المعيشة على الأمد البعيد، حيث أن أي فرق صغير جد في معدل النمو ليس له أي تأثير على مستوى المعيشة في الأمد القصير، يصبح له، بقوة التراكم المركب، تأثير هائل على ذلك المستوى في الأمد الطويل. فلو أخذنا مستوى معيشة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على سبيل المثال، فإننا نرى أن متوسط دخل الفرد البريطاني كان 33% أعلى من متوسط دخل الفرد الأمريكي عام 1870. وبعد 130 عاماً، أي في العام 2000، انقلبت الآية، وأصبح متوسط دخل الفرد الأمريكي 33% أعلى من متوسط دخل الفرد البريطاني. إن ذلك كان نتيجة لمتوسط

معدل نمو الدخل القومي للولايات المتحدة في تلك المدة والذي بلغ 1.9% في السنة، بينما كان متوسط معدل النمو البريطاني 1.4%. وهكذا نلاحظ حقيقة أن فرقاً صغيراً في معدل النمو يقود إلى فرق كبير في مستوى المعيشة على الأمد الطويل.

وفي نفس الإطار، فعند النظر إلى تجربة عقد التسعينات، يمكن رؤية الفرق الكبير بين النمو الهائل الذي حققته الصين، وبين النمو الضئيل الذي تحقق في البلدان العربية؛ إذ نما الدخل القومي الصيني بمعدل يفوق 10% سنوياً، وهو ما يعني أن الصين ضاعفت حجم دخلها القومي قبل نهاية العقد، بينما كان متوسط نمو الدخل القومي في البلدان العربية أقل من 1% سنوياً، إن ذلك يعني أن البلدان العربية كانت بحاجة إلى أكثر من سبعين سنة حتى تتمكن من مضاعفة دخلها القومي إذا استمرت تنمو وفق معدل نموها في التسعينات.

وعادة ما يتم حساب عدد السنوات الضرورية حتى يتضاعف الدخل القومي بواسطة ما يسمى في أدبيات النمو الاقتصادي **بقانون السبعين**. ويحدد هذا القانون عدد السنوات اللازمة حتى يؤدي معدل النمو إلى مضاعفة الكمية الأصلية. ويتحدد عدد السنوات هذا بتقسيم العدد 70 على معدل النمو الأسي. فإذا كان الاقتصاد ينمو بمعدل 5% سنوياً فهذا يعني أن الدخل القومي سيتضاعف بعد 14 سنة (أي 70 تقسيم 5).

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا القانون مبني على أساس كون النمو هو نمو أسي (exponential growth)، وهو نوع النمو الذي يتم عادة افتراضه في المتغيرات التي تنمو بوتائر ثابتة على امتداد فترات زمنية معينة. ومثال ذلك، النمو السكاني، ونمو الدخل القومي، ونمو إجمالي قيمة الإنتاج، وإنتاجية العمل، وغير ذلك.